

تقييم إطار التعاون الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول
العربية (2002-2005)

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

لا تمثل الآراء الواردة في هذه الوثيقة بالضرورة آراء الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP أو آراء مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المشار إليها هنا. ولا تنطوي التسميات والمصطلحات المستخدمة أو طريقة عرض الموضوع على أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بخصوص المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو بخصوص سلطاتها أو حدودها أو ما يتاخمها.

فريق التقييم

راجيف بيلاي

رئيس الفريق

سعاد دجاني

عضو الفريق

مكتب التقييم ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خالد إحسان

UNDP

مدير المهمة

حقوق الطبع 2005

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مكتب التقييم

1 ميدان الأمم المتحدة

نيويورك، ن ي 10017، الولايات المتحدة الأمريكية

<http://www.undp.org/eo>

قائمة المحتويات

الصفحة

5 المقدمة
7 قائمة الأسماء المختصرة
9 الموجز التنفيذي
13 الجزء الأول - الخلفية
13 أولاً - عرض التقييم وأسبابه
14 ثانياً - المنهجية
14 (أ) عملية التقييم
17 (ب) قياس النتائج - بحثاً عن اختصاص مناسب
20 (ج) القيود المنهجية
21 الجزء الثاني - التحليل ونتائجه
21 أولاً - لمحة عن إطار التعاون الإقليمي
21 (أ) التصميم النظري
25 (ب) الهيكل والأداء الماليين
31 ثانياً - التصميم والتواجد الاستراتيجي
38 ثالثاً - نتائج البرنامج
39 RAB/99/005 - برنامج إدارة الحكم في البلدان العربية (POGAR)
 RAB/02/M01 - البرنامج الإقليمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في
44 الدول العربية (HARPAS)
 RAB/01/005 - تقدير نوعية التعليم الأولي والمتوسط في اتجاهات
49 الدراسات الدولية للرياضيات والعلوم
53 RAB/01/002 - تقدير نوعية التعليم العالي في الدول العربية

RAB/02/003 – برنامج استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في التنمية

..... في المنطقة العربية (ICTDAR)

RAB/02/001 - مركز النساء العربيات للتدريب والبحوث، المرحلة الثانية

(CAWTAR)

..... RAB/99/001 – تقديم الدعم إلى جامعة الدول العربية

..... برنامج المساعدة التقنية البيئية في منطقة البحر المتوسط (METAP)

..... رابعا - الإدارة والأساليب والنهج

..... (أ) الصلاحية والشرعية

(ب) تهيئة أوجه التآزر وتعزيز المتبادل

..... (ج) توفير المساندة الموضوعية ودعم السياسات

(د) مواءمة دورات البرمجة

(هـ) إدارة البرامج

..... (و) الرصد والتقييم

..... خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

(أ) الاستنتاجات

..... (ب) التوصيات

..... **الجزء الثالث – المرفقات**

..... المرفق الأول: المراجع

..... المرفق الثاني: الأشخاص الذين تم استشارتهم

..... المرفق الثالث: الاختصاصات (موجز)

..... المرفق الرابع: الردود على الاستبيانات

..... المرفق الخامس: أبرز النتائج التي تحققت في المشاريع الرئيسية

..... المرفق السادس: الجدول المالي الشامل

مقدمة

طلب المجلس التنفيذي في عام 2004 أن يقوم مكتب التقييم ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإعداد تقييمات للبرامج الإقليمية في المستقبل. وتقييم إطار التعاون الإقليمي الثاني للدول العربية هو أول هذه التقييمات. ويقدر هذا التقييم إسهامات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP في نتائج التنمية، من خلال إطار التعاون الإقليمي RCF وينظر قدما إلى تقوية صياغة وإعداد البرنامج الإقليمي المقبل للدول العربية.

وقد أعد إطار التعاون الإقليمي لدعم الالتزام الذي قطعه الدول العربية بتحقيق التنمية البشرية وبتقليل الفقر. وقد أسهم بإدارته من المكتب الإقليمي للدول العربية (RBAS) فوفر إطارا لتنفيذ المشاريع الإقليمية ومصدرا للخدمات الاستشارية في السياسات وفي المعرفة للمكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ولشركائه، من خلال نهج متعدد الجنسيات، ومع التركيز على الأولويات والتحديات المشتركة في عديد من الدول العربية.

ويشير التقرير إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل عام يسير على الطريق الصحيح. وقد اكتسب إطار التعاون الإقليمي RCF اهتماما ومصداقية للبرنامج الإنمائي UNDP في مناطق لم تحقق فيها الوكالات الخارجية نتائج ملموسة في الماضي. ففي منطقة كثيرا ما رفضت فيها المشاركة الخارجية وأثارت جدولا حادا، ساعد إطار التعاون الإقليمي في تحليل اتجاهات التنمية البشرية من خلال تقارير التنمية الإنسانية العربية وفي التعرف على بعض القيود الشديدة على فعالية التنمية في المنطقة. كما نجح في رفع مستوى النقاش حول مجموعة من القضايا ذات الحساسية السياسية مثل الحكم ونوعية التعليم على المستوى الثلاثي والسبيل إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحاجة إلى التعامل مع انتشار الإيدز انطلاقا من نهج متكامل لحقوق الإنسان وإلى أهمية تمكين المرأة سياسيا. وقد وفر البرنامج الإقليمي منصة لإطلاق النداءات والإعلانات الإقليمية التي تساهم في تنسيق السياسات وفي التنمية في المنطقة في المستقبل.

ومع ذلك يشير التقرير إلى أن البرنامج الإنمائي UNDP يحتاج إلى درجة أكبر من الاتساق في تدخلاته الموضوعية وإلى إشراك الحكومات

والشركاء الوطنيين الآخرين بمزيد من الفعالية كشركاء مؤثرين في هذه التدخلات. ويشدد التقييم على أهمية تقوية الروابط بين البرامج الإقليمية والقطرية وبين القدرة المؤسسية على المستوى القطري، حتى يضمن أن الحكومات والمستفيدين وغيرهم من الشركاء الوطنيين قادرين على مواصلة الإسهامات الإنمائية للبرنامج الإنمائي والبناء عليها.

ويرغب مكتب التقييم في أن يعرب عن امتنانه لكل الشركاء والمؤسسات والأفراد الذين شاركوا في إعداد هذا التقييم. كما يرغب في الإعراب عن شكره وتقديره العميق لـ راجيف بيلاي، الشريك العام، ولـ سعاد دجاني، مستشار التقييم في Abacus International Management, L.L.C. التي أعدت التقييم.

كما يتقدم المكتب بالشكر الخاص لـ ريما خلف هنيدي، مساعد المدير والمدير الإقليمي، ولـ ندا الناشف، رئيس المكتب الإقليمي للدول العربية في المكتب الإقليمي للدول العربية، على انفتاحهما ومساندتهما القيمتين للغاية، على الرغم من الضغوط الزمنية المتصلة بإصدار تقرير التنمية البشرية في عام 2004. كذلك فإن عمل فريق التقييم في المقر وفي البلدان التي بها برامج التي زارها لم يكن ممكنا بدون المساندة المؤثرة من جانب وليد بدوي وعزة كرم ومهدي موسى وماري جريديني، الذين وفروا لنا كل الوثائق والبيانات التي طلبناها واللقاءات مع الموظفين الذين قابلناهم.

ويدين المكتب بالامتنان الشديد لـ على الزعترى وأنطونيو فيجيلانتي وسوفي دي كان وكركستين ماكناب وعمانويل ديركس دي كاسترلي، من البرنامج الإنمائي UNDP على الوقت الذي أمضوه معنا في عرض مناظيرهم فيما يتصل بالبعثات القطرية. كما يجب أيضا توجيه الشكر إلى كل منسقي البرامج وخصوصا خديجة مولى ونجاة رشدي وعصام نقيب وإلى موظفيهم على مساندتهم لنا. وأخيرا، نتقدم بالشكر إلى خالد إحسان مدير المهمة من مكتب التقييم، وإلى الأعضاء الآخرين في مكتب التقييم على مساعدتهم.

ونرجو أن يساهم هذا التقرير في النقاش حول التعاون في السياسات وفي التنمية من أجل تعزيز التنمية البشرية وأن يكون ذي قيمة في جهود البرنامج الإنمائي الحالية فيما يتعلق بالحكم وتقليل الفقر في المنطقة العربية.

ساراسواتي مينون
المدير
مكتب التقييم

قائمة الأسماء المختصرة

AHDR	تقرير التنمية الإنسانية العربية
ANGAD	الشبكة العربية لشؤون الجنسين والتنمية
BDP	مكتب سياسات التنمية
CAWTAR	مركز النساء العربيات للتدريب والبحوث
CCF	إطار التعاون القطري
CO	المكتب القطري
CP	البرنامج القطري
CPD	وثيقة البرنامج القطري
CSO	منظمة مجتمع مدني
EIA	تقدير الأثر البيئي
EIB	المصرف الأوروبي للاستثمار
ESCWA	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
EO	مكتب التقييم، تابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
EU	الاتحاد الأوروبي
GEF	مرفق البيئة العالمي
HARPAS	البرنامج الإقليمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الدول العربية
ICT	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
ICTDAR	برنامج استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في التنمية في المنطقة العربية
ICZM	الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية
IMF	صندوق النقد الدولي
LAS	جامعة الدول العربية
MBC	بلدان البحر المتوسط المستفيدة
MDG	الأهداف الإنمائية للألفية
METAP	برنامج المساعدة التقنية البيئية لمنطقة البحر المتوسط
NAP	البرامج الوطنية لمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)
PAPP	برنامج تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني

POGAR	برنامج إدارة الحكم في البلدان العربية
RANAA	الشبكة العربية الإقليمية لمكافحة الإيدز
RBAP	المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ
RBAS	المكتب الإقليمي للدول العربية
RBLAC	المكتب الإقليمي لبلدان أمريكا اللاتينية
RCBP	البرنامج الإقليمي لبناء القدرات
RCF	إطار التعاون الإقليمي
ROAR	التقرير السنوي على أساس النتائج
RP	البرنامج الإقليمي
RPD	المكتب الإقليمي للدول العربية (RBAS)
RSC	مركز الخدمات الإقليمي
RSWMP	المشروع الإقليمي للتصرف في النفايات الصلبة
SME	المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم
SRF	إطار النتائج الاستراتيجي
SURF	المرفق دون الإقليمي للموارد
TIMSS	اتجاهات الدراسات الدولية في الرياضيات والعلوم
TOT	تدريب المدربين
UNAIDS	برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNOPS	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
WSIS	القمة العالمية لمجتمع المعلومات
WTO	منظمة التجارة العالمية

الموجز التنفيذي

أعد هذا التقييم بناء على طلب المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي استعدادا للبرنامج الإقليمي المقبل للدول العربية. واستخدم التقييم وثيقة إطار التعاون الإقليمي ووثائق البرامج المنفردة كإطار مرجعي واعتمد منهجية ما بعد التقييم، استنادا إلى تقييمات نتائج البرامج المنفردة التي أعدت من قبل.

واستخدم إطار التعاون الإقليمي للدول العربية RCF (2002-2005) بطريقة مبتكرة كأداة للبرنامج الإنمائي يستخدمها في اعتماد مواقف مستقلة في قضايا التنمية البشرية في المنطقة لاسترعاء الانتباه إلى الاحتياجات التي يصعب التعامل معها نظرا لحساسيتها، أو سعيا وراء توافق الرأي أو الاتفاق الجزئي عليها، أو للمناداة بالتغيير. وقد استخدم بفعالية كبيرة في جذب صانعي السياسات وقادة المجتمع المدني إلى خارج أطرهم الوطنية ولتعزيز الحوار حول قضايا السياسات المتعلقة بالتنمية البشرية التي لا يمكن مناقشتها في حدود القيود المحلية. ونجح البرنامج الإقليمي في وضع البرنامج الإنمائي بشكل مؤثر في مجالات حساسة مثل الإيدز HIV/AIDS وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحكم. بل واستخدم بمهارة في كسب المصداقية والثقة في البرنامج الإنمائي في منطقة ينظر فيها إلى الأمم المتحدة بارتياح شديد.

ومن حيث النتائج على المستوى المحلي، استخدم البرنامج الإقليمي في تحليل الحالة الراهنة للتنمية البشرية في المنطقة، وفي تحديد بعض القيود الدقيقة التي تمنع انطلاق التقدم المستمر وفي إثارة النقاش والحوار حول القضايا التي كانت في الماضي لا تناقش تقريبا. فمثلا، نوعية التعليم على مستوى الدرجة الثالثة ونشر سبل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودورها في زيادة قدرة البلدان على المنافسة بين الدول العربية ووجود الإيدز في المنطقة والحاجة إلى التعامل معه بطريقة إنسانية متفهمة بغية الحد من انتشاره، والحاجة إلى تمكين المرأة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، كلها أصبحت موضوعات مطروحة للنقاش في الصحافة وفي حلقات العمل الإقليمية مع واضعي السياسات ذوي النفوذ وحتى في محافل صنع السياسة الوطنية، كنتيجة للبرنامج الإقليمي. وأصبحت الموضوعات المطروحة

للمناقش على المستوى المحلي تشمل قضايا أساسية تتعلق بالحكم السليم، بما في ذلك قضايا ذات حساسية خاصة مثل استقلال القضاء ودور المرأة في الحكم والفساد والمساءلة والديمقراطية التحررية، ويمكن القول بأن البرنامج الإقليمي قد أسهم في زيادة وعي صناع السياسة والجمهور العام بنظم الحكم المقارنة وبحقوق الأفراد أيضا. واعتبر البرنامج الإقليمي قاعدة لإصدار إعلانات إقليمية، عن العديد من القضايا المذكورة عاليه، يمكن استخدامها كأساس لتنسيق السياسات والتنمية في المستقبل.

ومنذ عام 2002، أصبح تقرير التنمية الإنسانية العربية AHDR هو البرنامج الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المنطقة، كما اعتبر في بعض الأحيان طليعة لمشاريع وبرامج أخرى في إطار التعاون الإقليمي، فهو يفيد في تصميم البرامج الإقليمية كما يستفيد من التجارب والخبرات والعمل التحليلي الذي تقوم به وحدث بينه وبينها تبادل مفيد للأفكار. وقد تناول إطار التعاون الإقليمي، على أساس تقرير التنمية الإنسانية العربية، قضايا لم تكن ضمن مجالات عمل البرنامج الإنمائي المعتادة بما في ذلك مجالات تعتبر عموما من اختصاص منظمات متعددة الأطراف أخرى.

ففي منطقة كثيرا ما ترفض فيها المشاركة الخارجية في صنع السياسة، شدد إطار التعاون الإقليمي بالشكل الصحيح على استخدام القدرات الإقليمية مما مكن البرامج من كسب الحركة والقبول بقدر أكبر. ومن ناحية أخرى، أدى عدم إشراك صناع السياسة في تصميم البرنامج منذ بدايته إلى الحد من قدرته على توليد التغيير المؤسسي.

ويمكن عمل المزيد لاستخدام نتائج البرنامج الإقليمي في وضع البرنامج الإنمائي في موقع مؤثر على المستوى القطري، والعكس صحيح. فقد أدى ضعف الروابط بين البرامج الإقليمية والبرامج القطرية إلى ضياع للفرص، ولا سيما في المجالات الموضوعية مثل الحكم، التي يقوم فيها البرنامج الإنمائي بأنشطة برنامجية واسعة النطاق على المستوى القطري (الاستنتاجات والتوصيات الأساسية موضحة في الصفحات 76-90).

أما الاتساق والعلاقة بين الموضوعات الكبرى (العولمة والحكم والمعرفة) في إطار التعاون الإقليمي ذاته فهي غير واضحة، وبينما يمكن القول بأن بعض البرامج تعالج أكثر من موضوع أساسي واحد، فربما أن

ذلك قد حدث بمحض الصدفة وليس عن قصد. ذلك لأن التركيز الأساسي للبرامج المنفذة في إطار التعاون الإقليمي كان على كسب الخبرات والتجارب والدعاية، ولهذا لم تصبح الملكية الوطنية منذ البداية قوة دافعة أساسية، وباستثناءات بسيطة، لم يكن استمرار الأنشطة غرضاً أو ركناً أساسياً. وبدلاً من ذلك، أعدت هذه البرامج لحفز النقاش حول قضايا التنمية الهامة ولدعم وتعزيز شبكات المجتمع المدني بغرض الحوار والدعاية وتوليد الدفعة نحو تغيير السياسات.

وأعد إطار التعاون الإقليمي في معظمه في نيويورك ثم قدم فيما بعد للتشاور والدعم من المشاركين المحتملين. ولم تكن مشاركة المكتب القطري مؤثرة في التصميم الأصلي للبرنامج. وسمحت الطريقة المتبعة لإطار التعاون الإقليمي بمعالجة قضايا شديدة الحساسية (مثل جوانب الحكم الديمقراطي والعلاقة بين الجنسين والإيدز، وهي دون شك قضايا لم تكن تطرح إن طلبت أولويات وموافقات الحكومات مسبقاً. ويبدو في معظم الحالات أن ذلك لم يسبب مشاكل كبيرة ووافقت الحكومات فيما بعد على المشاركة في برامج البرنامج الإنمائي UNDP. وفي حقيقة الأمر، حققت البرامج الرئيسية مستويات مرتفعة للغاية في المشاركة وفي الدخول في البلدان المنفردة.

وأسفر موضوعان من المواضيع الرئيسية الثلاثة عن نتائج مثلما فعلت بعض البرامج من خارجها مثل برنامج الإيدز. وقد بدأت المشاريع في إطار موضوع العولمة ولكنها أوقفت بعد فترة قصيرة ولم تكن لها أي نتائج دائمة. وأسفر البرنامج الإقليمي عن نتائج في مجالات اكتساب الخبرات والتحليلات الموضوعية أو القطاعية والدعاية وتعزيز الحوار. وكانت النتائج طويلة الأجل أو الدائمة قليلة نسبياً في مجال بناء القدرات أو الريادة. ويرجع ذلك في بعض الأحيان إلى التركيز النسبي للبرامج ذاتها وفي حالات أخرى إلى قصر مدة المشاريع حتى هذا التاريخ.

وأحدث تقرير التنمية الإنسانية العربية AHDR والبرنامج الإقليمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الدول العربية (HARPAS) وبرنامج إدارة الحكم في البلدان العربية (POGAR) طفرات كبيرة، وأدت كلها إلى توليد الوعي لدى صناع الرأي الهامين في المنطقة نتيجة للدعاية التي قامت

بها وقياسا بطابع ومستوى الحوار الذي ولدته على المستوى الإقليمي وعلى المستوى الوطني أيضا في حالات كثيرة. ويصعب، رغم ذلك، إثبات الروابط التلقائية المباشرة بين الدعاية والحوار الجاري في إطار البرنامج الإقليمي وبين التغيير الفعلي في السياسات بأي درجة من اليقين. ولكن توجد حالات عديدة لتغييرات في السياسة حدث بعض نقاش مفتوح، ولأول مرة في إطار البرنامج الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، وعلى ذلك يمكن الدفع بوجود علاقة سببية بينهما. وحددت برامج أخرى مثل برنامج استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في التنمية في المنطقة العربية (ICTDAR) وبرنامج التعليم العالي مجالا واسعا للاحتياج، وأصبح الطلب عليها شديدا.

وحال مستوى الحساسية السائد دون قيام المكتب الإقليمي للدول العربية (RBAS) بطلب أو قبول تمويل خارجي من عدة مصادر محتملة، وكان معدل تقاسم التكلفة منخفض نسبيا رغم وجود اهتمام دولي شديد. ويبدو رغم ذلك أن التمويل المتوازي للبرامج من قبل المانحين الآخرين كان مرتفعا، مما يظهر قدرة البرنامج الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تعبئة الموارد دعما للقضايا التي يناهز بها وكذلك المستوى المرتفع للاهتمام بين الشركاء.

ويدار البرنامج الإقليمي من المكتب الإقليمي للدول العربية (RBAS) بالتوازي وبروابط قليلة أو بدون روابط مع البرامج القطرية. ويرفع مدراء المشاريع الإقليمية تقاريرهم مباشرة إلى مستشاري البرنامج الإقليمي في مقر المكتب الإقليمي للدول العربية (RBAS) في نيويورك، كما يحصلون في بعض الأحيان على دعم المرفق دون الإقليمي للموارد (SURF) في بيروت. ويبدو أن مدراء البرامج الإقليمية، بل وحتى مستشاري البرامج الإقليمية في مقر المكتب الإقليمي للدول العربية، لا يتصلون ببعضهم بشكل منظم أو مضموني إلا في أضيق الحدود، مما يقلل من الاتساق العام والتناغم بين البرامج. فيقوم مدراء أو منسقو البرامج الإقليمية عادة بالتعامل المباشر مع الحكومات والمجتمع المدني وبالالاتصال بالقطاع الخاص وفي كثير من الأحيان بدون إخطار المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي (UNDP) أو إشراكها. ونتيجة ذلك هي أنه بينما يجمع الممثل المقيم وموظفون على تأييد

تقرير التنمية الإنسانية العربية ومديحه بشدة، فإن مشاركتهم في ضمان التأثير الدائم لإطار التعاون الإقليمي تبقى محدودة.

تميل البرامج إلى كونها أكثر نشاطا في الدول المضيفة لها، ويوجد انطباع لدى البلدان التي لا تستضيف هذه البرامج بأنها تتعرض للنسيان ولا تستفيد من إطار التعاون الإقليمي RCF. وتعاني معظم المشاريع من عدد غير كاف من الموظفين مما يؤدي إلى عدم قدرتها على توفير المتابعة التي تضمن أن الزخم المتولد على المستوى الإقليمي يُترجم دائما إلى عمل ملموس على الأرض.

وبينما تسمح المرونة في التصميم للبرامج باستغلال الفرص عند ظهورها وعند تغير الاحتياجات، فإنها أدت إلى نقص التخطيط والاستراتيجيات طويلة الأجل. واستمرت بعض البرامج في القيام بالدعاية لسنوات بدون وجود نهج مرحلي للتأكد من أنها تُترجم إلى تغيير حقيقي على المستوى القطري.

ويوجد توافق عام في الرأي على قلة فائدة التنفيذ من خلال مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS). فقد أعاقت تكاليف الدعم المرتبطة بذلك التنفيذ تعبئة الموارد بطريقة تقاسم التكلفة، مما أعاق قدرة المكتب الإقليمي على الوفاء بالاحتياجات المتزايدة بشكل مباشر.

ولا تنص ميزانيات المشاريع صراحة على مخصصات لنظم الرصد، ولذلك لا يجمع نوع المؤشرات التي يمكن أن توفر المعلومات عن النتائج والتأثيرات بطريقة منظمة.

الجزء الأول: الخلفية

أولا - عرض التقييم وأسبابه

في دورة المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP في شهر حزيران/يونيه عام 2004، أعلن مدير البرنامج المعاون التزام المنظمة بإجراء تقييم مستقل للبرامج الإقليمية قبل عرضها لدورة تالية، بغرض تقدير فعالية إطار التعاون الإقليمي RCF والبرامج الإقليمية المكونة له⁽¹⁾. وترد أطر اختصاص هذا التقييم في المرفق الثالث بهذا التقرير.

ويخضع هذا التقييم لإشراف مكتب التقييم (EO). وقد تقرر أن يتمثل هذا الجهد في تقييم مرن يعتمد تقييمات النتائج المنفردة ويستكملها بما أعده المكتب الإقليمي للدول العربية (RBAS) لكل البرامج الإقليمية الرئيسية التي تكون إطار التعاون الإقليمي. وفي هذا السياق، طلب إلى مكتب التقييم (EO) أن يقدم إلى المجلس التنفيذي تقريراً عن نتائج وتوصيات التقييم المرن بشأن النتائج الإنمائية التي حققها إطار التعاون الإقليمي. ورؤي أن مثل هذا التقييم ضروري للتأكد من القيمة التي يضيفها تدخل إطار التعاون الإقليمي ومما إذا كانت الاستراتيجيات المتبعة هي أفضل السبل لاستخدام الموارد الشحيحة وأن التقييم قد أعد في هذا الإطار.

وتتمثل أغراض التقييم الأساسية فيما يلي: (أ) تقدير أداء إطار التعاون الإقليمي RCF وتحديد النتائج الإنمائية المحققة في مجال المشورة السياسية وتطوير القدرات وإدارة المعرفة، في إطار مجالات النتائج الجوهرية التي ركز عليها البرنامج الإقليمي، وكذلك تقييم حجم ونطاق المشاركات الاستراتيجية التي تكونت؛ (ب) تقدير إنجاز الأهداف التنظيمية والنتائج الإنمائية المنتظرة، وإلقاء الضوء على النتائج الهامة والنواتج وما حققته والدروس المستفادة والممارسات السليمة؛ (ج) والتعرف من خلال النتائج الفعلية على كيفية إسهام إطار التعاون الإقليمي RCF في وضع البرنامج الإنمائي UNDP في موقع استراتيجي يثبت به ميزاته المقارنة

(1) بيان المدير المعاون أمام المجلس التنفيذي، 17 حزيران/يونيه 2004، البند الخامس: البرامج القطرية والأمور المتعلقة بها، المجلس التنفيذي للـ UNDP و UNFPA، 14-25 حزيران/يونيه 2004، جنيف.

وتميزه كمستشار سياسي عالمي كبير رفيع المستوى في تقليل الفقر والتنمية البشرية المستمرة وكمنظمة قائمة على المعرفة في المنطقة؛ (د) التأكد من قدر الابتكار فيما بين المبادرات المتخذة في حقبة المشاريع البرنامجية لإطار التعاون الإقليمي RCF، وإسهامها والقيمة التي تضيفها إلى تكوين المعرفة وتقاسمها في داخل البرنامج الإنمائي ومع البلدان التي بها برامج؛ و (هـ) إعداد توصيات محددة للبرنامج الإقليمي المقبل للدول العربية.

ثانيا - المنهجية

(أ) عملية التقييم

خضعت عملية التقييم لإشراف مكتب التقييم، بالمشاركة المناسبة من المكتب الإقليمي للدول العربية RBAS ونفذت باستخدام مجموعة متنوعة من تقنيات التقييم المرن المباشرة التي استخدمت نتائج التقييمات المتعمقة لنتائج البرامج المنفردة المنفذة قبل العملية. وقد توفرت لهذا الغرض تقييمات نتائج لخمسة برامج (انظر الجدول 1)، واستكملت هذه التقييمات بالجمع المباشر لبيانات الرصد، وبالمقابلات المرتبة والعفوية وباستعراض التقارير والوثائق ذات الصلة التي أعدت في المشاريع ذاتها أو التي أعدتها أطراف ثالثة عندما تكون ذات صلة بتقدير النتائج والأثر.

وتم جمع المعلومات عن نواتج البرنامج من موظفي المشروع. وفي حالة عدم وجود تقييمات منفردة للنتائج، بذل جهد إضافي في جمع المعلومات عن المشروع من العاملين في المشروع ومن الشركاء.

استعراض الوثائق: تم استعراض كل وثائق المشاريع والبرامج المتاحة والتي لها صلة بالنتائج بما في ذلك: إطار التعاون الإقليمي RCF، ووثائق المجلس التنفيذي ذات الصلة، وتقرير التنمية الإنسانية العربية AHDR والوثائق الداعمة له، وخطط عمل المشاريع، والوثائق المتصلة بالاستراتيجية والمفاهيم، والتقارير المرحلية (عند توفرها)، والوثائق المتصلة بنتائج البرنامج ونواتج المشاريع والتقارير عندما يكون ذلك مناسباً، والمواقع الإلكترونية للوثائق والمشاريع ومسوح الرأي في المنطقة والدراسات التي أعدتها أطراف ثالثة ولها أهمية بالنسبة لبرامج البرنامج الإنمائي UNDP.

المشاريع المختلفة التي تمت دراستها: غطى التقييم البرامج والأنشطة التي أعدت لدعم الأركان الثلاثة لإطار التعاون الإقليمي RCF (2002-2005) وأيضا ما يقع منها خارج الأركان الثلاثة ولكن أعدت كبرامج رائدة كبرى خلال فترة إطار التعاون الإقليمي RCF. ولذلك فقد استبعد التقييم⁽²⁾: (1) البرامج الإقليمية الممولة بالكامل في إطار التعاون العالمي أو من مرفق البيئة العالمي (GEF)؛ (2) المشاريع التي أعدت ونفذت دعما للأغراض العامة لأطر التعاون الإقليمي السابقة RCFs والتي استكملت ماليا قبل منتصف الدورة الحالية لإطار التعاون الإقليمي RCF؛ و (3) المشاريع الصغيرة التي كانت تهدف إلى دعم البرنامج.

وقد أعد التقييم على أساس إطار التعاون الإقليمي RCF ذاته وغطى كل الأنشطة البرنامجية الواردة في وثيقة إطار التعاون الإقليمي RCF السابق ولكن لم تذكر كجزء أساسي من التصميم النظري لإطار التعاون الإقليمي RCF الحالي. ومراعاة لجهد البرنامج الإنمائي UNDP في مواصلة الاتجاه نحو الأمام وفي قياس النتائج في شكل نواتج التنمية بما في ذلك ما يقع منها خارج النطاق المباشر للمشاريع المنفردة، ركز التقييم على تقدير إنجاز نواتج التنمية في حدود الإمكان.

الاختصاص: ثبت أن تحديد الاختصاص اللازم لقياس أداء إطار التعاون الإقليمي RCF هو أمر ذو صعوبة خاصة. أما وثيقة إطار التعاون الإقليمي RCF ذاتها ووثائق البرامج المنفردة وإطار النتائج الاستراتيجية المشترك (SRF) والتقارير السنوية على أساس النتائج (ROAR) ذات الصلة بالسنوات المختلفة لإطار التعاون الإقليمي RCF، فقد اعتبرت جميعا أسس سليمة محتملة لتقدير الأداء. ويرد المزيد عن هذا الموضوع في الجزء 2 (ب) "قياس النتائج – بحثا عن الاختصاص المناسب".

المسوح والمقابلات: تم الحصول على معلومات إضافية عن مستوى إطار التعاون الإقليمي من خلال توزيع استبيان (انظر المرفق 4) على كل مدراء المكاتب القطرية والبرامج الإقليمية. ثم استكمل ذلك بمقابلات منظمة مع موظفي البرنامج الإقليمي في المكتب الإقليمي للدول العربية RBAS

(2) ونتيجة لذلك فإن تحليل المعايير المالية لإطار التعاون الإقليمي RCF قد يختلف قليلا.

والمراكز الإقليمية، ومع مدراء البرامج الإقليمية والشركاء وغيرهم من المعنيين (انظر المرفق 2).

زيارات المكاتب القطرية ومشاوراتها: قام فريق التقييم بزيارات للعواصم التي بها برامج إقليمية أساسية. فسافر الفريق إلى مصر والأردن وسوريا⁽³⁾ حيث أجريت مشاورات مع:

- العاملين في المشاريع
 - منسقي البرامج الإقليمية في المشاريع المنفذة في هذه البلدان
 - موظفي المشاريع
 - موظفي البرنامج الإنمائي UNDP
 - موظفي الوزارات الأساسية المشاركة في الأنشطة البرنامجية للبرنامج الإنمائي UNDP
 - موظفي المؤسسات الإقليمية المشاركة في البرنامج
 - أعضاء منظمات المجتمع المدني (CSO) المشاركة في الأنشطة البرنامجية
 - موظفي المؤسسات الشريكة الأخرى
- وأجريت مقابلات هاتفية مع مكاتب أخرى بما فيها من لم يستضيف أي برامج إقليمية ولكن شارك فيها أو استفاد منها. وقد استخدمت طريقة المسح المثلثي من أجل التحقق في كل المراحل.

الشرح	المكان	العنوان	الرقم
يعزز الحكم السليم في المنطقة بما في ذلك سيادة القانون والمشاركة والشفافية والمساءلة من خلال المشورة السياسية وبناء القدرات والمشاريع الرائدة.	بيروت، لبنان	برنامج إدارة الحكم في البلدان العربية (POGAR)	RAB/99/005

(3) لم يمكن السفر إلى بيروت لاعتبارات أمنية.

الشرح	المكان	العنوان	الرقم
جمع المعلومات عن التعليم في المنطقة على كل المستويات بغية تحسين نوعية التعليم ونطاقه.	نيويورك، الولايات المتحدة	مشروع الاتجاهات العالمية في تدريس الرياضيات والعلوم (TIMSS)	RAB/01/005
أبحاث ودراسات ميدانية عن قضايا العلاقة بين الجنسين وجمع وتحليل الإحصائيات المتصلة بأحوال المرأة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.	تونس	مركز النساء العربيات للتدريب والبحوث (CAWTAR)، المرحلة الثانية	RAB/02/001
رفع الوعي والقيام بحملات للمعنيين. بناء القدرات. النمو لصالح الفقراء وخلق فرص العمل بالتركيز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم (SME). المبادرات الرقمية لتقليل الفقر.	القاهرة، مصر	برنامج استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في التنمية في المنطقة العربية (ICTDAR)	RAB/02/003
خلق الوعي الشديد وبناء الالتزام بمكافحة الإيدز HIV/AIDS. الأولوية المرتفعة، والتدخلات الإقليمية المحفزة التي تمهد الطريق للمتابعة على المستوى القطري.	القاهرة، مصر	البرنامج الإقليمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الدول العربية (HARPAS)	RAB/02/M01

(ب) قياس النتائج - بحثا عن اختصاص مناسب

ثبت أن أكبر التحديات في إعداد التقييم ربما يتمثل في تحديد إطار الاختصاص المناسب لقياس النتائج من حيث نواتج إطار التعاون الإقليمي RCF والبرامج المكونة له وأثرها، وخصوصا لأن البيانات لم تكن تجمع أو ترصد بغرض تقدير النواتج والأثر.

ومن الناحية النظرية، توجد على الأقل أربعة اختصاصات محتملة يمكن في إطارها إعداد تقدير لأداء البرنامج:

- 1 - الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs) يمكن القول بأن العديد من برامج إطار التعاون الإقليمي قد ساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومنها على الأخص:

- **الهدف الأول:** تقليل الفقر (الهدف العام المعلن لإطار التعاون الإقليمي RCF)
- **الهدف الثاني:** المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وخصوصا فيما يتعلق بالتعليم (برنامج إدارة الحكم في البلدان العربية POGAR، مركز النساء العربيات للتدريب والبحوث CATAR، مشروع الاتجاهات العالمية في تدريس الرياضيات والعلوم TIMSS، التعليم العالي)
- **الهدف السادس:** عكس انتشار الإيدز HIV/AIDS (البرنامج الإقليمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الدول العربية)
- **الهدف السابع:** تقليل عدد السكان المحرومين من مياه الشرب المأمونة بمقدار النصف (برنامج المساعدة التقنية البيئية لمنطقة البحر المتوسط METAP)
- **الهدف الثامن:** المتعلق بتوظيف الشباب وانتشار التكنولوجيات الجديدة (العولمة، برنامج استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في التنمية في المنطقة العربية ICTDAR)

ورغم ذلك فإن إسهام البرامج بهذا الحجم والتصميم يحتاج إلى مدة للتنفيذ أطول بكثير وإلى موارد أكثر بكثير حتى ينتظر منها واقعا أن تحدث أثرا في الأهداف الإنمائية للألفية .MDGs

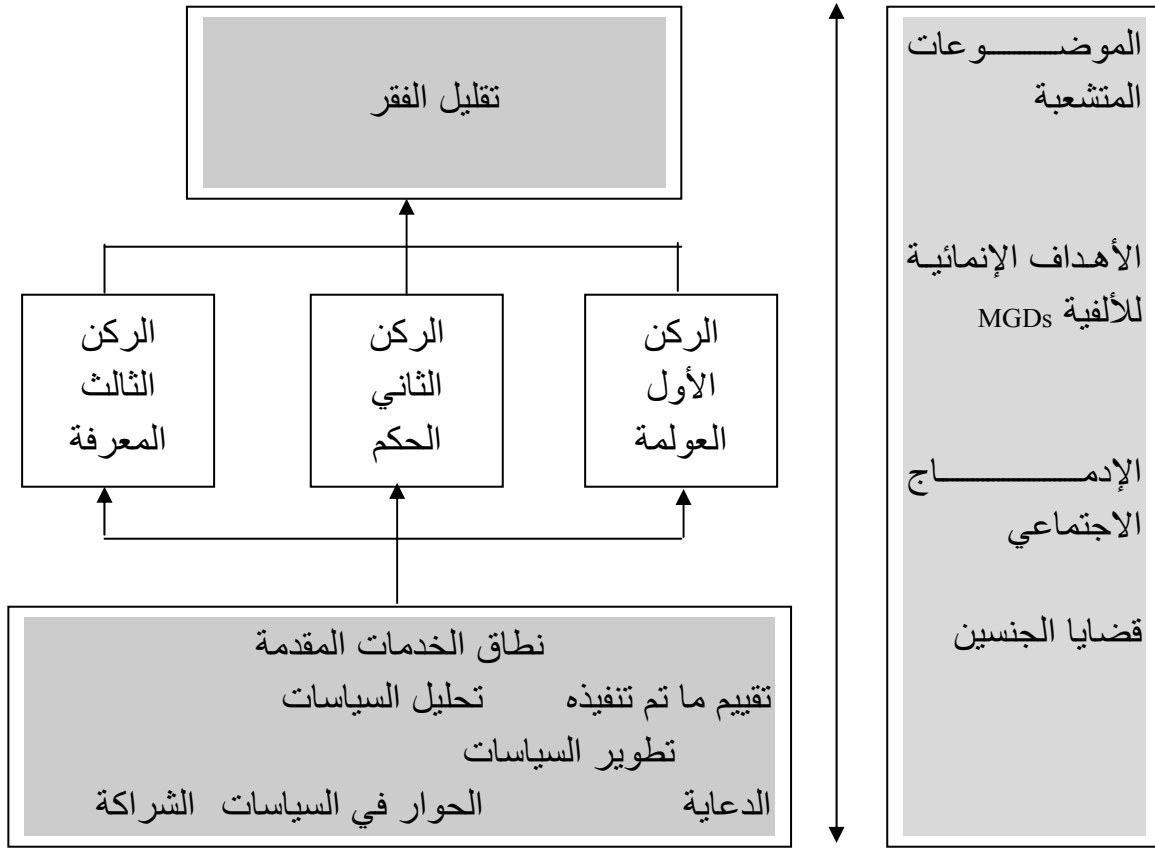
- 2 - **الأغراض كما ذكرت في وثيقة إطار التعاون الإقليمي (انظر الشكل 1)** اعتبرت هذه الأغراض مفرطة في العموم ولا تصلح وحدها كإطار مناسب لرصد وتقييم الأداء، كما لوحظ أنه لم يتم جمع بيانات بهذا الغرض.
- 3 - **إطار النتائج الاستراتيجي والتقارير السنوي على أساس النتائج SRF/ROAR** لوحظ أنه بينما كانت نتائج إطار التعاون الإقليمي RCF تعرض داخليا من حيث تحقيق إطار النتائج

الاستراتيجي الشامل، إلا أن هذا الأخير قد تغير عدة مرات خلال دورة إطار التعاون الإقليمي RCF، وأن النتائج كانت تعرض على درجة كبيرة من التقريب تجعل العلاقة السببية بين نواتج المشاريع والأهداف المقصودة من إطار النتائج الاستراتيجي أمرا يصعب التأكد منه أو إثباته، حتى مع مراعاة جهود الشركاء الذين يعملون في نفس القطاع أو المجال الموضوعي.

4 - الأغراض والنواتج كما ذكرت في وثائق المشاريع التي وفرت أساسا معقولا لتقدير الأداء رغم أن أي من المشاريع لم يضع خطوطا قياسية أو يحدد مؤشرات أداء أو يجمع بيانات متصلة بها، وإنما اقتصرت هذه المشاريع على تعداد النواتج المحققة.

الشكل 1

هيكل المكتب الإقليمي للدول العربية في إطار التعاون الإقليمي 2004-2005



وقد تقرر، نظرا لقلّة البيانات، أن إطار الاختصاص المناسب الوحيد هو تحديد وتقدير النواتج الحادثة في إطار كل من مجالات الخدمة المذكورة في إطار التعاون الإقليمي RCF في كل مشروع، ثم تقييم استخدام هذه النواتج وما أسفرت عنه من نتائج (مثلا باستخدام مزيج من 2 و 4).

وانطلاقا من ذلك، اعتمدت حلقة عمل عن الفساد في إطار مشروع إقليمي قرارا بإنشاء لجان مستقلة لمحاربة الفساد على المستوى القطري، فهل أدى ذلك إلى مزيد من الحوار على المستوى الوطني، أو إلى تغيير في السياسة أو إنشاء لجان مستقلة أو الإثنين معا، وإن حدث ذلك، ففي كم من

البلدان؟ حلقة العمل الإقليمية وإعلانها المشترك يعتبران من النواتج، بينما يعتبر الباقي كله نتائج (الأثر هنا يعني التأثير الذي يمكن قياسه وأحدثته اللجان على كبح الفساد).

(ج) القيود المنهجية

تسبب غياب نظم الرصد في المشاريع والبرامج، لقياس مدى تحقيق النتائج المذكورة في إطار النتائج الاستراتيجية والتقارير السنوي على أساس النتائج SRF/ROAR، وفي وثيقة إطار التعاون الإقليمي RCF ووثائق المشاريع وخطط العمل، في مشاكل كثيرة تطلبت من المقيمين أن يضعوا مؤشرات أداء محتملة وأن يبحثوا عن أطراف ثالثة كمصادر للمعلومات التي تم جمعها أو أن يحاولوا تحديد المعلومات وجمعها في شكل مقتطفات.

ولم تحدد البيانات الأساسية ذات الصلة أو يتم جمعها بنية قياس أداء البرامج منذ بداية تنفيذها، ولذلك لا يمكن الإشارة إلى التقدم سوى من خلال التقدير الثانوي للاتجاهات أو الأحداث الخاصة التي تسببت فيها الأنشطة المنفذة في المشاريع الإقليمية للبرنامج الإنمائي UNDP.

وقد مثل انعدام القدرة على تجميع المؤشرات النوعية بشكل مفيد مشكلة عند محاولة قياس الأداء. وحينما استخدمت المؤشرات الوطنية العامة في قياس التنمية، ظهرت مشكلة في إرجاعها إلى البرنامج الإنمائي وبرامجه، ولا سيما نظرا لصغر هذه البرامج نسبيا. وكان تقدير الأثر عسير نسبيا أيضا لأن معظم المشاريع قد تركز بالدرجة الأكبر على الدعاية وتعزيز الحوار ولأن العلاقة السببية كثيرا ما يصعب إثباتها.

وكان التقييم سيستفيد إما من عدد أكبر من الزيارات القطرية أو من عمل تحضيرية مكثف لجمع الوثائق والمعلومات اللازمة بما فيها ما يأتي من مصادر ثانوية، ودون شك أيضا من قضاء وقت أطول في كل بلد قام بزيارته.

وينبغي الإشارة إلى أن معظم التقييمات التي أعدت لبرامج منفردة لم تحتوي على معلومات عن النواتج أو الأثر؛ فاقترصر معظم التقييمات على تقييم الأهمية والتصميم والتنفيذ والنواتج. وقد يرجع ذلك في حالات قليلة إلى أن المشاريع كانت تقيم في موعد مبكر نسبيا في تنفيذها.

ووفقا للقصد الشامل للتقييم، فإن التقييم لا يورد كثيرا من التحقق المباشر من نواتج البرامج، وترك ذلك للتقييمات التي أعدت من قبل. وعلى ذلك فهو لا يمثل تقييما فنيا لنوعية العمل المنفذ. وهو بالأحرى تقدير عام لنتائج التنمية التي تحققت من خلال مساعدات البرنامج الإنمائي UNDP في شكل نتائج وأثر المساعدات المقدمة من خلال البرنامج الإقليمي للبرنامج الإنمائي UNDP.

الجزء الثاني – التحليل ونتائجه

أولا - لمحة عن إطار التعاون الإقليمي

(أ) التصميم النظري

الأركان الأساسية يأتي إطار التعاون الإقليمي في السياق العام لولاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP لتقليل الفقر، ولكنه يركز على مجالات دعم استراتيجية ثلاثة أو التي تسمى بالأركان الأساسية وهي: العولمة والحكم والمعرفة⁽⁴⁾. ويفترض أن تسهم كل الأركان الأساسية الثلاثة في تقليل الفقر، رغم أنه من غير الواضح أن تقليل الفقر كان معيارا صريحا في تصميم البرامج في كل من هذه الأركان. وتوجد أيضا برامج كبرى هامة مثل RAB/03/001 البرنامج الإقليمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الدول العربية (HARPAS) وبرنامج المساعدة التقنية البيئية لمنطقة البحر المتوسط (METAP) IV، تقع خارج نطاق الأركان الثلاثة ولكنها قد تمثل سمة هامة للبرنامج الإقليمي للبرنامج الإنمائي UNDP.

القيم المتشعبة الإنصاف والإدماج الاجتماعي والمعرفة (وهي ركن أساسي) ذكرت كلها كقيم متشعبة يراد لها أن تتخلل كل الأركان الأساسية الثلاثة وإطار التعاون الإقليمي RCF. ويفترض أن تتكون جهود ضمان الإنصاف والإدماج الاجتماعي من تركيز خاص على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإشراكها – وهي عوامل يفترض أن تسود كل البرامج الإقليمية للبرنامج الإنمائي.

(4) DP/RCF/RAS/2، البرنامج الإنمائي UNDP، إطار التعاون الإقليمي للدول العربية، الدورة العادية الأولى 2002، 28 كانون الثاني/يناير – 8 شباط/فبراير 2002، نيويورك.

الخدمات صمم البرنامج الذي ينفذه البرنامج الإنمائي UNDP من أجل تقديم مجموعة واسعة من الخدمات في إطار الأركان الأساسية الثلاثة بما في ذلك:

- '1' تكوين الخبرة والتجربة؛
- '2' تحليل السياسات وتطويرها؛
- '3' الدعاية والحوار والنقاش حول السياسات لبناء الشراكات وتكوين الزخم نحو التغيير الإيجابي؛
- '4' تقديم المشورة في السياسة لتوفير البدائل المستنيرة لمتابعة الحوار والدعاية؛
- '5' بناء القدرة على صياغة السياسات وتنفيذها وتحفيز الحوار حولها؛
- '6' أنشطة رائدة مبتكرة يمكن تكرارها وتوسيع نطاقها؛
- '7' توليد المعرفة ونشرها وتقاسمها؛
- '8' وخلق الشراكات الاستراتيجية.

وقد صممت بعض المشاريع لتقديم أكثر من خدمة واحدة من هذه الخدمات⁽⁵⁾.

الشراكات كان من المفترض أن تشمل الشراكات في التنفيذ في إطار التعاون الإقليمي RCF مجموعة كبيرة من الحكومات العربية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والمعنية بالسياسات، وأن تقام الشراكات الاستراتيجية المتشعبة بما يتماشى مع النهج متعدد القطاعات، وكان الهدف من ذلك هو خلق الاتساق والتناغم بالاعتماد على جهود البرنامج الإنمائي UNDP والمنظمات الأخرى والموارد التي يمكن أن تستخدمها في معالجة مشاكل التنمية الإقليمية. وكان من المفترض أيضا أن

(5) على سبيل المثال، ووفقا لإطار التعاون الإقليمي RCF، يراد من تقرير التنمية الإنسانية العربية أن يساهم في الدعاية والحوار حول السياسات ونقاشها. ونظرا لصدوره دوريا أثناء فترة إطار التعاون الإقليمي كان ينتظر أن يشمل أيضا تكوين الخبرة والتجربة وتحليل الحالات وتقديم المشورة في السياسات.

توجد أهمية محورية للشراكات مع المنظمات الإقليمية. وكان من المفترض أيضا أن توجد أهمية محورية للشراكات مع المنظمات الإقليمية. وكان من المفترض أيضا أن توجد أهمية محورية للشراكات مع المنظمات الإقليمية، ولا سيما جامعة الدول العربية والمؤسسات والرابطات المرتبطة بها ومصارف التنمية الإقليمية مثل بنك التنمية الأفريقي وبنك التنمية الإسلامي والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الخليج العربي. وكانت الشراكات مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى ومع الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي تعتبر حاسمة أيضا.

الجدول 2

إطار التعاون الإقليمي (2002-2005) – البرامج الكبرى

الشرح	المكان	العنوان	رقم الوثيقة	الركن الأساسي
شراكات البرنامج الإنمائي مع جامعة الدول العربية لتعزيز التنمية البشرية وأهداف الألفية الإنمائية في الدول العربية	القاهرة، مصر	جامعة الدول العربية	RAP/99/001	الحكم
يعزز الحكم السليم في المنطقة بما في ذلك سيادة القانون والمشاركة والشفافية والمساءلة من خلال المشورة السياسية وبناء القدرات والمشاريع الرائدة.	بيروت، لبنان	برنامج إدارة الحكم في البلدان العربية	RAP/99/005	الحكم
تحسين الكفاءة الاقتصادية للتعليم الجامعي وتعزيز القدرة التنافسية المحلية والعالمية من خلال الصلات بأسواق العمل العالمية.	عمان، الأردن	التعليم العالي	RAP/01/002	المعرفة
بناء القدرة الإقليمية على الدعاية وتعزيز حقوق الإنسان على أساس التنمية. تطوير النهج المبتكرة لإدماج الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية في إعداد البرامج على المستوى القطري.	بيروت، لبنان	التنمية البشرية وحقوق الإنسان في الدول العربية	RAP/01/004	الحكم
جمع المعلومات عن التعليم على كل المستويات في المنطقة بغرض تحسين نوعية التعليم ونطاقه.	نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية	مشروع الاتجاهات العالمية في تدريس الرياضيات والعلوم TIMSS	RAB/01/005	المعرفة
بحوث ودراسات ميدانية عن قضايا الجنسين وجمع وتحليل الإحصائيات المتعلقة بأحوال المرأة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.	تونس، تونس	مركز النساء العربيات للتدريب والبحوث (CAWTAR) المرحلة الثانية	RAB/02/001	المعرفة
رفع الوعي وحملات المعنيين. بناء القدرات. النمو من أجل الفقراء وخلق فرص العمل بالتركيز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة. المبادرات الرقمية لتقليل الفقر.	القاهرة، مصر	برنامج استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في التنمية في المنطقة العربية (ICTDAR)	RAB/02/003	المعرفة
خلق الوعي الشديد وبناء الالتزام بمكافحة الإيدز. الأولوية العالمية والتدخلات الإقليمية المحفزة لتمهيد الطريق للمتابعة على المستوى القطري.	القاهرة، مصر	البرنامج الإقليمي للإيدز في الدول العربية (HARPAS)	RAB/02/M0	أخرى
يغطي بلدان غير الدول العربية.		برنامج المساعدة التقنية البيئية لمنطقة البحر المتوسط، (METAP) IV		أخرى

من ناحية التركيز على مجالات الخدمات المختلفة المحددة في إطار التعاون الإقليمي RCF (انظر الجدول 3 أسفل)، تركز غالبية البرامج الكبرى الجديدة في إطار التعاون الإقليمي بشدة على ما يلي: '1' الخبرة والتجربة والتحليل؛ '2' تقاسم المعلومات ونشرها؛ '3' الدعاية وخلق الحوار؛ '4' تعزيز الشراكات والشبكات. وتكرس أنشطة وموارد قليلة نسبياً للمشورة السياسية وتطوير السياسات وبناء القدرات والمشاريع الرائدة.

الجدول 3

مجالات خدمات إطار التعاون الإقليمي

	رقم المشروع وعنوانه	كسب الخبرة والتحليل	تقاسم المعرفة ونشرها	الدعاية والحوار	الشراكات والشبكات	المشورة السياسية لعملاء محددين	تطوير السياسات	بناء القدرات	الريادة
الحكم	RAP/99/001 جامعة الدول العربية	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا	نعم	لا
	RAB/99/005 برنامج إدارة الحكم في البلدان العربية (POGAR)	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا	نعم
المعرفة	RAB/01/004 التنمية البشرية وحقوق الإنسان في الدول العربية	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا	لا	لا
	RAB/01/002 التعليم العالي	نعم	نعم	نعم	لا	نعم	لا	لا	نعم
	RAB/01/005 مشروع الاتجاهات العالمية في تدريس الرياضيات والعلوم	نعم	نعم	نعم	لا	نعم	لا	لا	نعم
	RAB/02/001 مركز النساء العربيات للتدريب والبحوث II (CAWTAR)	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا	نعم	لا
	RAB/02/003 استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في التنمية في المنطقة العربية (ICTADAR)	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا	نعم
RAB/02/005 تعزيز القدرات للنهوض بالنمو الاقتصادي العربي في ظل العولمة	لا	نعم	نعم	لا	لا	لا	لا	نعم	

الريادة	بناء القدرات	تطوير السياسات	المشورة السياسية	الشراكات والشبكات	الدعاية والحوار	تقاسم المعرفة ونشرها	كسب الخبرة والتحليل	رقم المشروع وعنوانه
نعم	لا	لا	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	RAB/02/M01 البرنامج الإقليمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الدول العربية (HARPAS)
نعم	نعم	نعم	نعم	لا	نعم	لا	لا	برنامج المساعدة التقنية البيئية لمنطقة البحر المتوسط IV (METAP)

وقد يكون ذلك مناسباً لأن البرامج تركز على المجالات التي لم تكن حتى وقت قريب في دائرة الاهتمام الرسمي ولم تناقش بشكل منفتح. فقد رفض عديد من البلدان العربية حتى وقت قريب الإقرار بوجود الفقر. وكانت قضايا الحكم مثل ما يتعلق بالديمقراطية والشفافية والمساءلة واستقلال القضاء وسيادة القانون يحرم النقاش فيها أساساً كما كان محرماً النقاش في انتشار فيروس الإيدز وطرق العدوى به وطابع المجموعات المعرضة للخطر منه وحجمها، وحتى المساواة في التعليم لم تكن تناقش باستفاضة. ولذلك يعد رفع الاهتمام بهذه القضايا وتحفيز النقاش حولها إنجازاً كبيراً في حد ذاته كما يتطلب جهداً وقياماً. فإن كسب الخبرة والتجربة وكذلك الدعاية ونشر المعرفة هي أمور ضرورية وذات أهمية خاصة قبل أن يتوقع المرء إصلاحات سياسية واسعة وتغيير في النهج المتبعة.

أما التوجه نحو تغيير السياسات وتطوير القدرة المؤسسية وحتى استخدام الموارد المحلية فقد يتطلب مزيداً من الوقت حتى تضرب الأفكار والنهج الجديدة جذورها. وفضلاً عن ذلك، قد تتطلب هذه البرامج موارد أكثر بكثير ووجود أقوى على المستوى الوطني مما يتوفر حالياً في ظل البرنامج الإقليمي.

(ب) الهيكل والأداء الماليين

ترد الأرقام المالية⁽⁶⁾ الشاملة لكل المشاريع في إطار التعاون الإقليمي RCF، في المرفق الخامس v. وقد خصص للحكم ما يزيد قليلا عن 20 مليون دولار أمريكي منذ عام 2002 في إطار تقاسم التكلفة⁽⁷⁾ و TRAC، وما يزيد عن 14 مليون دولار أمريكي للمعرفة، وما يقل عن 4 مليون دولار أمريكي للعولمة و 3.5 مليون دولار أمريكي لمشاريع أخرى تشمل (HARPAS) البرنامج الإقليمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الدول العربية (انظر الجدول 4 أسفل). وجددير بالذكر أن الإجمالي المخصص للعولمة قد يكون مضللا، لأنه رغم انتهاء المشاريع في هذا الركن الأساسي، شملت الجداول المالية أرصدة غير منفقة لما بعد عام 2005.

(6) كل المعلومات المالية في هذا الجزء وفي المرفق قدمها المكتب الإقليمي للدول العربية RBAS بالتشاور مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. ولم تكن الأرقام النهائية للنفقات في عام 2004 متوفرة لدى مكتب خدمات المشاريع UNOPS، ولذلك فإن الأرقام الحالية تمثل تقديرات للنفقات. أما أرقام عام 2005 فهي إسقاطات وضعت على أساس توقعات المكتب الإقليمي للدول العربية. والأرصدة المتبقية تظهر كترحيلات لما بعد 2005.

(7) كل الأرقام المتعلقة بتقاسم التكاليف تشمل الصناديق الاستثمارية وكذلك الأطراف الثالثة.

الجدول 4

الميزانيات الإجمالية بترتيب الأركان الأساسية/بالدولار الأمريكي

المشروع	العنوان	تقاسم التكاليف	نموذج تخصيص الموارد TRAC	الإجمالي
الحكم RAB/86/047	التطوير الإداري لأمانة جامعة الدول العربية	صفر	272 171-	272 171-
الحكم RAB/01/001	تقرير التنمية الإنسانية العربية AHDR	620 631	4 586 034	5 206 665
الحكم RAB/99/001	التعاون مع جامعة الدول العربية	صفر	255 758	255 758
الحكم RAB/96/007	تطوير الإحصائيات الوطنية عن الجنسين في البلدان العربية	صفر	32 942	32 942
الحكم RAB/99/005	برنامج إدارة الحكم في البلدان العربية POGAR	10 615 671	3 897 010	14 512 681
الحكم RAB/01/004	التنمية البشرية وحقوق الإنسان	صفر	414 554	414 554
إجمالي المنفق على الحكم		11 236 302	8 914 127	20 150 429

المشروع	العنوان	تقاسم التكاليف	نموذج تخصيص الموارد TRAC	الإجمالي
العولمة RAB/02/005	النمو الاقتصادي العربي في ظل العولمة	صفر	3 500 000	3 500 000
العولمة RAB/99/006	مبادرة العولمة	صفر	29-	29-
العولمة RAB/95/003	الفقر في المنطقة العربية	صفر	74 684-	74 684-
العولمة RAB/96/005	النهوض بالثقافة الفنية والصناعية	صفر	115 578-	115 578-
العولمة RAB/97/004	تقوية القطاع المالي	صفر	3 563	3 563
العولمة RAB/96/001	مساعدة الدول العربية في سعيها إلى النمو الاقتصادي	صفر	495 897	495 897
العولمة RAB/99/004	مساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية	صفر	1 831	1 831
إجمالي المنفق على العولمة		صفر	3 811 000	3 811 000

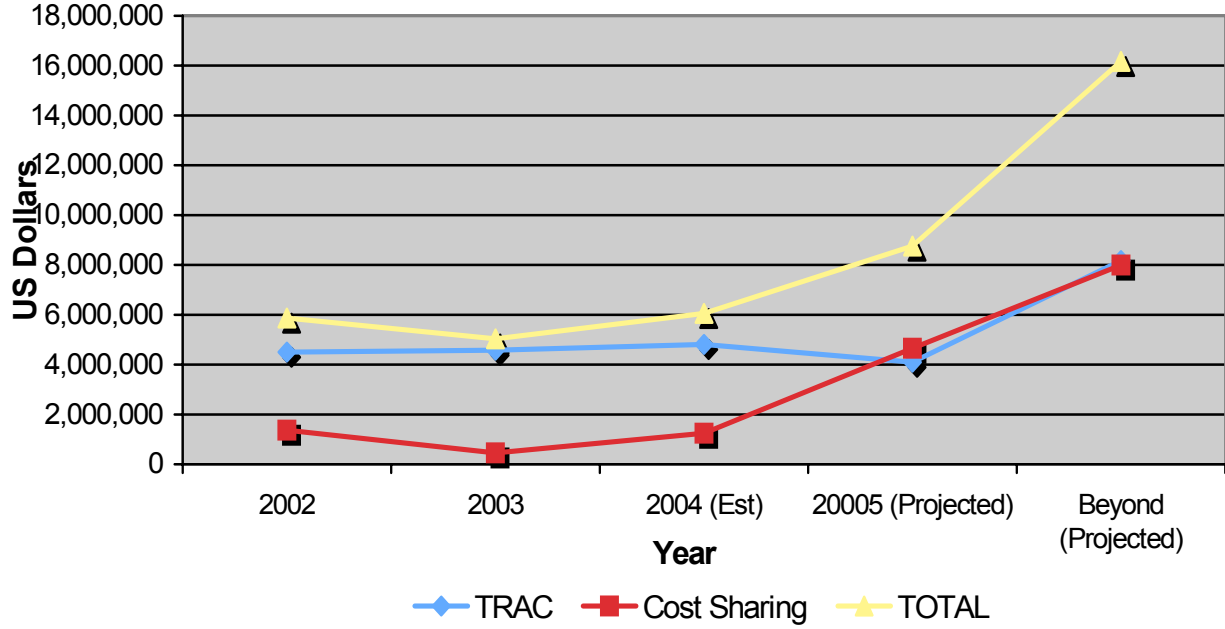
المشروع	العنوان	تقاسم التكاليف	نموذج تخصيص الموارد TRAC	الإجمالي
المعرفة RAB/94/004	مركز النساء العربيات للتدريب والبحوث CAWTAR I	صفر	353 182	353 182
المعرفة RAB/98/002	مركز النساء العربيات للتدريب والبحوث CAWTAR II	34 965	54 383	89 348
المعرفة RAB/02/001	مركز النساء العربيات للتدريب والبحوث CAWTAR III	580 000	1 245 707	1 825 707
المعرفة RAB/02/003	برنامج استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في التنمية في المنطقة العربية	777 332	2 500 000	3 277 332
المعرفة RAB/01/003	تطوير الثروة الفكرية ICD	صفر	173 511	173 511
المعرفة RAB/99/002	المساعدة التحضيرية لبناء تكنولوجيا المعلومات	صفر	23 403 -	23 403 -
المعرفة RAB/01/002	تقدير نوعية معاهد التعليم العالي في البلدان العربية	صفر	4 670 011	4 670 011
المعرفة RAB/96/003	تقوية نظام الملكية الفكرية وتعبئته	صفر	7 520	7 520
المعرفة RAB/01/005	مشروع الاتجاهات العالمية في تدريس الرياضيات والعلوم	صفر	3 901 437	3 901 437
إجمالي المنفق على المعرفة		1 392 297	12 882 348	14 274 645

المشروع	العنوان	تقاسم التكاليف	نموذج تخصيص الموارد TRAC	الإجمالي
أخرى RAB/03/001	البرنامج الإقليمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الدول العربية	2 107 608	738 807	2 846 415
أخرى RAB/00/001	محفل البحر المتوسط للتنمية (MDF-3)	20 000	63 257	83 257
أخرى RAB/96/008	المساعدة التحضيرية في حوض نهر النيل	صفر	46 813	46 813
أخرى RAB/94/760	تعزيز التنمية البشرية المستدامة في الدول العربية	صفر	27 035	27 035
أخرى RAB/96/002	البرنامج الإقليمي لبناء القدرات (METAP)	489 030	44 009	533 039
أخرى RAB/96/888	برنامج إطار التعاون الإقليمي RCF لتقاسم التكاليف	481 012	481 012 -	صفر
أخرى RAB/90/005	الإدارة التكميلية للمياه في الزراعة بمياه الأمطار	صفر	77 897	77 897

المشروع	العنوان	تقاسم التكاليف	نموذج تخصيص الموارد TRAC	الإجمالي
أخرى RAB/89/005	تطوير الثقافة المائية في منطقة البحر المتوسط MEDRAP II	صفر	4 455	4 455
أخرى RAB/91/007	مراقبة الأمراض وتقوية الجينات الوراثية للحبوب والبقول	صفر	31 569	31 569
إجمالي المنفق على أركان أخرى		3 097 650	553 830	3 650 480
الإجمالي العام		15 726 249	26 160 305	41 886 554

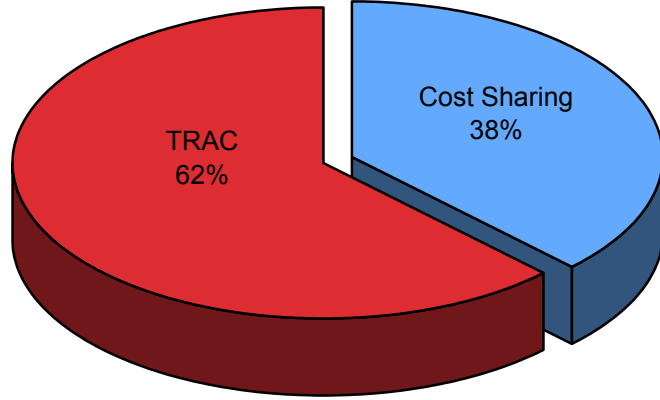
تراوح إجمالي النفقات قرب 5.5 مليون دولار أمريكي في السنة في عامي 2003/2002، ثم ارتفع إلى 8.8 مليون دولار أمريكي في عام 2005. ويتم ترحيل إجمالي قدره 16.2 مليون دولار أمريكي (39 في المائة) أو 12.7 مليون دولار (30 في المائة) باستثناء ركن العولمة الأساسي، إلى ما بعد عام 2005. وهذا النمط في الإنفاق، ببداية بطيئة نسبيا في النفقات وميزانيات تقاسم التكاليف، قد يكون أمرا معتادا في البرامج الجديدة التي تعتمد على الدعاية المبكرة. وكما قد يكون متوقعا، تراوح إجمالي التنفيذ بين 60 و 70 في المائة.

تقديرات الإنفاق السنوي (2004-2005) بالدولار الأمريكي



يبلغ النصيب الإجمالي لتقاسم التكاليف 15.7 مليون دولار أمريكي في إطار التعاون الإقليمي قيد النظر، وقد استخدم مع 26.2 مليون دولار جاءت في إطار نموذج تخصيص الموارد TRAC، أي كانت النسبة بينهما 0.6:1. وجاء أكبر نصيب لتقاسم التكاليف في الركن الأساسي الخاص بالحكم. ورغم المدة الطويلة لمعظم التشريعات في إطار الركن الأساسي الخاص بالمعرفة، كان نصيب تقاسم التكاليف فيه منخفض نسبياً. أما المشاريع في البرنامج الإقليمي للإيدز في الدول العربية وغيره فقد كانت هذه النسبة فيها هي الأعلى، وكانت 5 خمسة دولارات في إطار تقاسم التكاليف لكل دولار واحد في إطار نموذج تخصيص الموارد TRAC.

النسبة بين حجم تقاسم التكاليف وحجم نموذج تخصيص الموارد (TRAC) في البرامج الإقليمية في إطار التعاون الإقليمي



وينبغي الإشارة هنا إلى أن المكتب الإقليمي كان مترددا في قبول تقاسم التكاليف مع أطراف ثالثة في السنوات الأولى للدورة تفاديا لأن يتهم بأنه ينساق للمانحين. واستطاع المكتب الإقليمي، بفضل القبول المتزايد للبرنامج من جانب الدول الأعضاء في المنطقة، أن يقبل قدرا أكبر من تقاسم التكاليف بمرور الوقت. وقد تلقت المشاريع المشار إليها في الجدول 5 أسفل أكبر الأنصبة من تقاسم التكاليف.

الجدول 5

مشاريع إطار التعاون الإقليمي RCF التي حققت أكبر الأنصبة من تقاسم التكاليف (بالدولار الأمريكي)

المشروع	العنوان	2002	2003	2004	2005	ما بعد 2005	إجمالي
RAB/01/001	تقرير التنمية الإنسانية العربية AHDR	22 960	39 939	صفر	498 866	58 866	620 631
RAB/02/001	مركز النساء العربيات للتدريب والبحوث CAWTAR III	صفر	150 000	صفر	285 600	144 400	580 000
RAB/99/005	برنامج إدارة الحكم في البلدان العربية POGAR	165 587	صفر	816 649	3 000 000	6 633 435	10 615 671
RAB/03/001	البرنامج الإقليمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الدول العربية HARPAS	158 209	262 398	227 165	300 000	1 159 836	2 107 608
RAB/02/003	برنامج استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في التنمية في المنطقة العربية ICTADAR	صفر	صفر	203 893	573 439	صفر	777 332
الإجمالي		346 756	452 337	1 247 707	1 657 905	7 996 537	14 701 242

وقد حصل فريق التقييم على تقديرات مرتفعة للغاية للتمويل الموازي، من موظفي المشاريع والمكتب الإقليمي للدول العربية ولا سيما فيما يتصل بالبرامج الكبرى مثل برنامج إدارة الحكم في البلدان العربية POGAR والبرنامج الإقليمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الدول العربية HARPAS وبرنامج استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في التنمية في المنطقة العربية ICTADAR، وكلها برامج في مجالات موضوعات يرجح أن تجتذب المانحين. ومع ذلك، ففي غياب الدليل القاطع

على وجود مخصصات تمويل من مانحين آخرين، لم ترد عن ذلك أي أرقام هنا. ويتعين إعداد المزيد من التقديرات للتأكد من مدى وجود علاقة سببية مباشرة بين وجود مشروع البرنامج الإنمائي وبين تخصيص التمويل الموازي من جانب المانحين الآخرين.

ثانيا - التصميم والتواجد الاستراتيجي

قامت المكاتب الإقليمية للبرنامج الإنمائي في الماضي باستخدام البرامج الإقليمية كأداة لمعالجة القضايا التي تتجاوز أهميتها حدود الدول والتي تحتاج إلى معالجة مشتركة من جانب البلدان المعنية. ومثلت البرامج الفنية مثل الاتصالات الدولية والطيران المدني وإدارة أحواض الأنهار في العديد من الدول على ضفافها وغيرها من المشاريع التي تحتاج إلى إدارة دولية، الجوهر الأساسي للبرامج الإقليمية، وتقع بعض المشاريع الأقدم في إطار التعاون الإقليمي RCF، مثل برنامج المساعدة التقنية البيئية لمنطقة البحر المتوسط METAP، في هذه الفئة من المشاريع.

وكانت المشاريع الأقدم أيضا موضوعا للمشاورات والمفاوضات المكثفة المسبقة مع حكومات الدول الأعضاء (على سبيل المثال، بأن يطلب إلى بلدان المنطقة أن تتقدم بأفكار للمشاريع أو بعقد مؤتمرات وزارية للحصول على موافقة على أفكار البرامج واستراتيجياتها، كما كانت تدار بشكل مشترك بين مقر المكتب الإقليمي والمكاتب القطرية. ولكن ذلك قد أدى إلى استبعادها من معالجة قضايا التنمية الأحدث وتركزها على خلق وتعزيز المؤسسات الدولية ذات الطابع الإقليمي أو شبه الإقليمي.

وقد كسر إطار التعاون الإقليمي RCF (2002-2005) هذا القيد مع الماضي بشجاعة لأنه:

- 1 - ركز على أحدث القضايا التي عموما لا يقر بها رسميا ولا تناقش بشكل منفتح في بلدان المنطقة، ولكنها ذات أهمية مباشرة لكثير من السكان؛
- 2 - ركز بشدة على كسب الخبرة والتجربة والتحليل والدعاية لأفضل الممارسات والمواقف السياسية التي تساعد في التغلب على القصور الحاد في التنمية البشرية، فولد حوارا جادا على

المستويين الإقليمي والقطري وعزز قيام شراكات المجتمع المدني لتعزيز فعالية أعمال الدعاية؛

3 - وأدار إطار التعاون الإقليمي بالكامل تقريبا من مقر المكتب الإقليمي RBAS للدول العربية بفرض ضمان اتساق رسالته وقوتها.

وقد أعد إطار التعاون الإقليمي في معظمه في مقر المكتب الإقليمي للدول العربية RBAS وبنقاش محدود نسبيا مع الممثلين المقيمين والمكاتب القطرية. فعلى غير غرار البرامج الإقليمية السابقة، لم تجر مشاورات مستفيضة مع المسؤولين الحكوميين لاستعراض إطار التعاون الإقليمي والموافقة عليه قبل تقديمه للمجلس التنفيذي. وبالأحرى، قدمت البرامج المنفردة للاستعراض الحكومي وللتوقيع بعد أن صممت وأعدت صياغتها. وبدون استثناء تقريبا، قام استشاريون خارجيون وموظفو البرنامج الإنمائي UNDP بإعداد وثائق مشاريع البرامج الكبرى. وتم في معظم الحالات الحصول على توقيعات حكومات غالبية البلدان، وقبل ذلك بمثابة "ثمن الدخول" من جانب البلدان المشاركة.

ولكونه بهذا الشكل، كان إطار التعاون الإقليمي RCF (2002-2005) بمثابة تجربة جسورة تهدف إلى التأثير على السياسات وأولويات التنمية في المنطقة وتغييرها، مع تحاشي جانبي الملكية المسبقة وثنم الدخول. وهو نموذج متميز "لبرنامج إنمائي UNDP جديد" مستعد أيضا، بالإضافة إلى ضمانه لتطوير القدرات على المدى الطويل مع الملكية الوطنية الكاملة، للمناداة بقوة للقضايا ذات الأهمية الإنمائية رغم المقاومة السياسية المبكرة وحيث يعد البرنامج الإقليمي أداة للدعاية، وهو تقليديا أقل وضوحا في تحديد الملكية على المستوى القطري.

وقد تسيد تقرير التنمية الإنسانية العربية AHDR البرنامج الإقليمي للدول العربية. وفي حقيقة الأمر، فيما يخص "الشارع العربي"، قد يكون من المنصف أن نقول إن البرنامج الإنمائي UNDP هو تقرير التنمية الإنسانية العربية AHDA. وبينما تسبب كل تقرير عن التنمية البشرية العربية AHDA في جدل وانتقاد شديدين منذ البداية، بما في ذلك الجهود العلنية وغير العلنية لمنع صدوره، إلا أن الأمر المدهش هو أنها أصبحت محورا للنقاش على

المستويين الإقليمي والوطني واكتسبت بسرعة مكانة مؤسسية في المنطقة. وقد أقرت بعض الحكومات بأهمية القضايا المثارة في هذه التقارير وبدأت في تناولها بالعمل.

وقد صدرت حتى الآن ثلاثة تقارير عن التنمية البشرية العربية خلال فترة إطار التعاون الإقليمي RCF في أعوام 2002 و 2003 و 2004 (انظر المربع 1).

المربع 1: تقارير التنمية الإنسانية العربية الصادرة (2002-2005)

- تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002: يوفر تقديرا شاملا لأوجه قصور التنمية البشرية في المنطقة، فيغطي القدرة التنافسية للقوة العاملة والبطالة والتعليم والصحة والحكم وغيرها من القضايا.
- تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003: بناء مجتمع المعرفة. يركز على أوجه القصور في نوعية التعليم في المنطقة وآثار هذه القصور على القدرة التنافسية وكذلك على السبيل إلى المعلومات وعلى تدفقها في معظم البلدان.
- تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004: نحو الحرية في العالم العربي. يركز على أوجه القصور في الحكم وفي التشريعات وفي المؤسسات في أنحاء المنطقة.

وأسهمت كل المشاريع الإقليمية المنفردة مثل برنامج إدارة الحكم في البلدان العربية وبرنامج التعليم ومشروع الاتجاهات العالمية في تدريس الرياضيات والعلوم (TIMSS ،HE ،POGAR) في إعداد أكثر من تقرير للتنمية البشرية العربية AHDR من خلال جمع المعلومات ذات الصلة بمجالات موضوعاتها (التعلم من الخبرة والتجربة) وترتيبها وتحليلها، ومن خلال قيام مدراء البرامج الإقليمية باستعراض مشاريع أجزاء التقرير والوثائق المساندة لها. وساعد تقرير التنمية الإنسانية العربية بدوره في استرعاء الانتباه إلى القصور الحاد في التنمية البشرية الذي تم التعامل معه فيما بعد في المشاريع الإقليمية المنفردة.

وكان تقرير التنمية الإنسانية العربية AHDR، الذي تم تمويله في إطار التعاون الإقليمي (RAB/01/001 بشكل أساسي)، هو مبادرة الدعاية الكبرى من المكتب الإقليمي وسياسته. وقد قام مساعد المدير، وكذلك المدير الإقليمي للمكتب الإقليمي للدول العربية، بدور قيادي مؤثر في هذا الجهد وكرست رصيدها السياسي والشخصي الكبيرين فيه. ونتيجة لذلك، فإن تقارير التنمية الإنسانية العربية AHDRs التي تناولت آخر القضايا وأحدثها، أصبحت دون شك محورا للجدال والنقاش في أنحاء الدول العربية كلها وخارجها. ورغم ذلك فقد وضعت البرنامج الإنمائي UNDP في موضع قوي على خريطة سياسات التنمية في المنطقة.

كان النجاح الذي لاقته تقارير التنمية الإنسانية العربية AHDRs أكثر إبهارا لأن الأمم المتحدة تعاني من مفهوم عن "الشارع العربي" يتأثر بشدة بجدول أعمال غربي، إن لم يكن أمريكي، تسببت قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالجزءات والإقرار بأثر رجعي بدور سلطة التحالف المؤقتة في العراق في ترسيخه. وقد تم التغلب جزئيا على ذلك المفهوم المتحيز بالصراحة التي عالجت التقارير بها قضايا (لم تضرب أوتارا حساسة لدى الحكومات العربية فقط وإنما أيضا لدى حكومات غربية ولا سيما حكومة الولايات المتحدة) بالاستعانة بكتاب يحظون بالسمعة الطيبة وبالاحترام من المنطقة، وبالاستعانة أيضا بمجلس استشاري شديد الاحترام ومن خلال حملات دعائية مؤثرة ومنظمة بعناية عند إصدار كل تقرير.

ولا يوجد شك في أن تقارير التنمية الإنسانية العربية AHDR قد استخدمت المعلومات التي جمعت من خلال المشاريع الإقليمية للبرنامج الإنمائي وساعدت بدورها في وضع البرنامج الإنمائي وإطار التعاون الإقليمي ومكوناته من المشاريع الإقليمية في مركز مؤثر بتوفير الحيز لها في مجال التنمية، وبالتحديد في المجالات الدقيقة التي اعتمدت كأركان أساسية لإطار التعاون الإقليمي:

- **الحكم:** المشاركة، الإنصاف، مشاركة المرأة، الشفافية، المساءلة، استقلال القضاء، تطوير المؤسسات الديمقراطية؛
- **المعرفة:** العمل على تحسين نوعية التعليم، خلق انفتاح أكبر في نشر المعلومات وتبادلها واستخدام تكنولوجيات المعلومات التي تركز على المضمون كمحرك للتنمية؛
- **والعولمة:** زيادة فرص العمل إلى أقصاها مع تحرير نظم التجارة وتعزيز النمو الاقتصادي المتكافئ في عالم يزداد عولمة؛ ونمو الصناعة المحلية مع التجارة.

وأسهمت المشاريع الإقليمية في جمع الأكاديميين مع القادة الدينيين ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والقطاع الخاص والحكومات لمواصلة النقاش حول وضع القضايا المذكورة في تقرير التنمية الإنسانية العربية AHDR وفي غرس بذور الحوار على المستوى القطري. وأتاح تعزيز الحوار على المستوى الإقليمي في بعض الأحيان التغلب على القيود التي كثيرا ما تتواجد على المستوى الوطني.

واعتمد بعض المشاريع الإقليمية، مثل البرنامج الإقليمي للإيدز في الدول العربية HARPAS، استراتيجيات دعائية جريئة ومبتكرة للغاية. وإن معالجة أي قضية محرمة في معظم المنطقة بسبب أنماط السلوك غير المسؤول المرتبط بها، هو في حد ذاته إنجاز كبير.

ولا شك في أن هذا المزيج العام بين تقرير التنمية الإنسانية العربية والبرنامج الإقليمي قد ساعد في وضع البرنامج الإنمائي UNDP في مركز الطرف الأساسي المؤثر في مناقشة سياسات تنمية المنطقة وفي رفع مستوى

الحوار حول القضايا الحاسمة بالسبب للتنمية ولكنها في السابق كانت لا تناقش إلا نادرا في المحافل التي تحظى بالرضاء الرسمي.

وبينما تركز الأركان الأساسية لإطار التعاون الإقليمي على التحليل المنظم وعلى تحديد بعض أكبر القيود الهيكلية على التنمية في العالم العربي، فقد جذبت UNDP البرنامج الإنمائي نحو مجالات تقع خارج الممارسات المعروفة. وبينما وضعت UNDP البرنامج الإنمائي في مركز مؤثر في النقاش، فإن قدرة البرنامج الإنمائي ذاته على المتابعة من خلال البرامج على المستوى القطري وعلى توفير الدعم المضموني إما من المرفق دون الإقليمي للموارد SURF أو من مكتب سياسات التنمية BDP، كانت محدودة. وفي هذه الأحوال، كانت قدرة البرنامج الإنمائي UNDP على المتابعة على المستوى القطري محدودة للغاية، باستثناء العدد المحدود للأنشطة الرائدة الممولة من إطار التعاون الإقليمي. ولذلك يتعين القيام بالمتابعة من خلال الشركاء والشبكات المنشأة من أجل الحصول على آراء المعنيين وإدخالها في السياسة العامة. وهذا أمر أصعب في التحقيق ويتطلب وضع خطط واستراتيجيات مستفيضة على أساس فهم دقيق للتفاعلات والعوامل السياسية والاجتماعية والمؤسسية ولمجمل أصحاب المصلحة والشركاء المحتملين في القطاع وللقضايا التي تحركهم.

ومن الجدير بالذكر أيضا، كما ورد في إطار التعاون الإقليمي RCF، أن الهدف المشترك هو أن الأركان الأساسية الثلاثة كلها يفترض أن تساهم في تقليل الفقر. ومع ذلك لا يتضح من تصميم البرامج المنفردة (مع إمكان استثناء ما أتى منها في إطار ركن العولمة) كيف ينتظر منها أن تعالج الفقر إلا على المدى الطويل للغاية؛ ولذلك ربما كان الحديث عن تقليل الفقر هو لغو سياسي أكثر منه هدفا إنمائيا.

فضلا عن ذلك، فبينما سعى بعض المشاريع (مثل البرنامج الإقليمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الدول العربية HARPAS وبرنامج استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في التنمية في المنطقة العربية ICTADAR وبرنامج إدارة الحكم في البلدان العربية) إلى تعزيز الأنشطة المشتركة أثناء التنفيذ، كان التعزيز المتبادل بين الأركان الأساسية

يحتاج إلى الدخول بشكل أوضح في تصميم إطار التعاون الإقليمي منذ البداية من أجل الاستخدام الأمثل للموارد المحدودة.

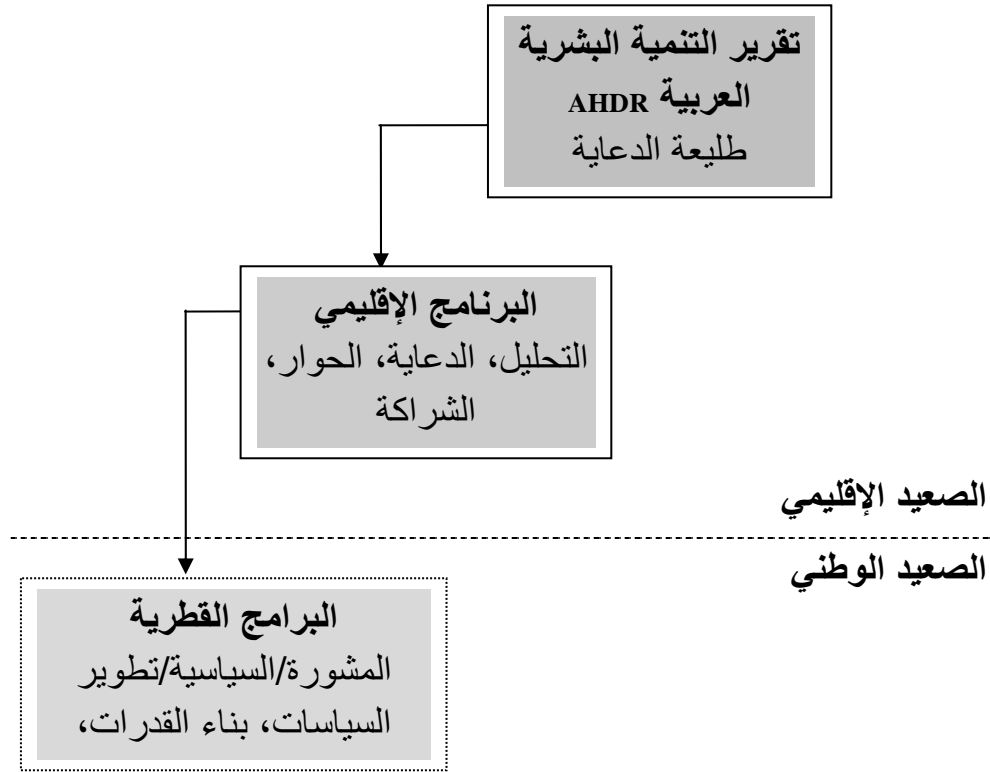
وإجزاء، ولد المحتوى الاستراتيجي لتقرير التنمية الإنسانية العربية AHDR وإطار التعاون الإقليمي RCF العديد من "التوترات التفاعلية" التي ستحتاج إلى أن تدار بعناية من جانب المكتب الإقليمي:

1 - بين الدعاية المتوسعة، وبين القدرة على إظهار النتائج الملموسة على الأرض من ناحية تحولات السياسة الوطنية والتغيير المؤسسي والتطوير المؤسسي؛

2 - بين الحاجة إلى الاستجابة للاحتياجات التي تظهر في تحليل تقرير التنمية الإنسانية العربية AHDR، وبين قدرات البرنامج UNDP الإنمائي ذاته واتجاهاته المتبعة.

3 - بين حاجة البرنامج الإنمائي UNDP إلى المحافظة على شراكته مع الحكومة وعلاقة الثقة بينهما على المستوى القطري وفي البرامج القطرية، وبين جهده المستمر في استخدام تقرير التنمية الإنسانية العربية AHDR وإطار التعاون الإقليمي RCF كمقدمة دعائية لمتابعة البحث عن مجالات جديدة حاسمة في تحقيق التقدم والتنمية في المنطقة.

وبينما تحتاج كل هذه القضايا إلى أن تراعى دائما وإلى أن تعالج بشكل مؤثر في إدارة إطار التعاون الإقليمي RCF وتقرير التنمية الإنسانية العربية AHDR، فإنها لا ينبغي أن تؤدي إلى الابتعاد عن الطريقة التي: '1' تستخدم تقرير التنمية الإنسانية العربية كمقدمة للدعاية؛ '2' توفر المعلومات لإطار التعاون الإقليمي RCF الذي يركز كثيرا على التحليل والحوار وتطوير الشراكات؛ '3' وتعزز أطر التعاون القطري (CCF) والبرامج القطرية (CP) التي تركز على توفير المشورة السياسية وتطوير السياسات وتطوير الطاقات وتنفيذ البرامج الرائدة والممارسات المعتمدة.



كانت المرونة سمة هامة في تصميم البرامج الإقليمية. ولم يتقيد أي من البرامج الكبرى مثل برنامج إدارة الحكم في البلدان العربية POGAR، وبرنامج استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في التنمية في المنطقة العربية ICTDAR، والبرنامج الإقليمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الدول العربية HARPAS، ومركز النساء العربيات للتدريب والبحوث CAWTAR، باستراتيجية ثابتة. ومثل كل برامج الدعاية الجيدة سعت هذه البرامج إلى الفرص والمجالات المفتوحة أمامها، والتي يندر أن تكون ثابتة لا تتغير. ومن ناحية أخرى، تطلب العديد من الفرص المتاحة جهدا متسقا وطويل الأجل حتى يصبح ناجحا. وهذه البرامج يمكن أن تستفيد كثيرا من التخطيط طويل الأجل وعلى نهج ذي مراحل، يبدأ بالدعاية والحوار من خلال تطوير الشراكات، وينتهي بتغيير السياسات وإصلاح المؤسسات وتطوير القدرات. ويسمح هذا التخطيط طويل الأجل أيضا بتكامل وتشابك برنامجي أفضل مع البرامج القطرية المعدة بشكل أفضل للقيام بأنشطة تغيير السياسات والإصلاح المؤسسي وتطوير القدرات والتي تتطلب العمل على المستوى القطري.

ثالثا - نتائج البرنامج

ساعد البرنامج الإقليمي، في المنطقة عموما، في تحليل الحالة الراهنة للتنمية البشرية وفي تحديد بعض القيود الحرجة التي تعوق التقدم المستمر والنقاش والحوار حول القضايا التي بقيت في الماضي دون نقاش. ونتيجة للبرنامج الإقليمي أصبحت موضوعات مثل نوعية التعليم على المستوى الثلاثي ونشر السبيل إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودورها في زيادة القدرة التنافسية للبلدان، ووجود الإيدز في المنطقة والحاجة إلى التعامل مع ذلك بطريقة إنسانية متفهمة غرض الحد من انتشاره، والحاجة إلى تمكين المرأة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، تناقش في الصحافة وحلقات العمل الإقليمية مع صناعات السياسة ذوي النفوذ وحتى في محافل صنع السياسة الوطنية. كما نوقشت موضوعات هامة تتعلق بالحكم السليم بما في ذلك، وعلى الأخص، قضايا حساسة مثل استقلال القضاء ودور المرأة في الحكم والفساد والمساءلة والحريات الديمقراطية، على المستوى الإقليمي ويمكن القول بأن البرنامج الإقليمي قد أسهم في رفع وعي صناعات السياسة والعامّة بنظم الحكم البديلة وبحقوق الأفراد أيضا. وقد كان البرنامج الإقليمي بمثابة منصة لإطلاق التصريحات الإقليمية في عديد من القضايا المذكورة عاليه والتي يمكن أن تستخدم كأساس لتنسيق السياسات والتنمية في المستقبل.

ومع ذلك فقد استخدم الصعيد الإقليمي في إطار التعاون الإقليمي RCF هذا كوسيلة للإسراع في التنمية البشرية على المستوى الوطني كما تقاس بأثرها على السياسات والبرامج الوطنية. وعلى ذلك فإن المحور الأساسي في هذا التقييم هو العلاقة الترابطية بين الأنشطة الإقليمية والنتائج التي تحدثها على المستوى الوطني.

وقد أوقفت كل الأنشطة في إطار ركن العولمة الأساسي نظرا لوجود حاجة ملحة لإعادة النظر في المحور العام للأنشطة واتجاهاتها في ضوء تغير احتياجات المنطقة، ودور الجهات متعددة الأطراف الأخرى وقدرات البرنامج الإنمائي ذاتها. فلم يبدو أن التركيز الأولي على الائتمانات الصغيرة والنمو الاقتصادي كان فعالا في السياق الإقليمي. كما كانت توجد مشاكل في اختيار موظفي المشروع وفي إعداد أنشطته وتحديدها.

ولذلك يستعرض هذا الجزء النتائج التي تحققت في المشاريع الكبرى في إطار الركنين الأساسيين الآخرين كما ورد موجزها في المرفق الرابع.

RAB/99/005 - برنامج إدارة الحكم في البلدان العربية (POGAR)

غاب الحكم على أساس المبادئ الديمقراطية إلى حد بعيد عن المنطقة منذ وقت طويل. وأدى صدور تقرير التنمية الإنسانية العربية AHDR، ضمن أمور أخرى، إلى شحذ الأصوات في أنحاء المنطقة العربية مطالبة بالإصلاح واحترام حريات الإنسان والحكم السليم. وبعيدا عن أن تكون أمرا مفروضا من الغرب كما يشك البعض (رغم وجود اهتمامات غربية واضحة بأنماط محددة للإصلاح)، تأتي هذه المطالبات بشكل متزايد من العالم العربي نفسه؛ من شخصيات سياسية تريد الإصلاح ومن مفكرين ومن منظمات المجتمع المدني وغيرها. وتتعلق هذه المطالبات بالإصلاح والديمقراطية من التزام شديد بتحسين حياة العرب في أقطارهم حتى يقوى مركز الدول العربية وتزداد قدرتها على الازدهار والمنافسة في مناخ اقتصادي واجتماعي يزدادا عولمة. وكما أظهر تقرير التنمية الإنسانية العربية الثالث (2004) بوضوح، لا يخلو العالم العربي من التقدم في هذه المجالات ولكن يبقى أمامه عمل كثير.

وتشمل اتجاهات الديمقراطية الجديدة بالذكر (ولكن لا تقتصر على ذلك) في العالم العربي ما يلي:

- منظمات المجتمع المدني في طليعة الزخم نحو الإصلاح (على سبيل المثال، إعلان صنعاء في شهر كانون الثاني/يناير 2004 وميثاق الإسكندرية في شهر آذار/مارس 2004)؛
- التزام حكومة المغرب بمعالجة اختفاءات الخصوم السياسيين؛
- مطالبة بالتحقيق مع قوات الأمن المسؤولة عن تعذيب الضحايا في البحرين؛
- نداءات برفع حالة الطوارئ (سوريا ومصر)؛
- الترخيص لمنظمات المجتمع المدني في سوريا؛

- مطالبات بتحسين أوضاع الأقليات والنساء في المملكة العربية السعودية؛
- حركة من أجل تمثيل المرأة ومشاركتها في البرلمانات (البحرين وقطر والمملكة العربية السعودية وجيبوتي والإمارات العربية المتحدة)؛
- انتخابات وطنية ومحلية في المملكة العربية السعودية؛
- انتخابات في الأراضي الفلسطينية؛
- نداءات بمزيد من الشفافية والديمقراطية التعددية في مصر؛
- مشاركة أحزاب سياسية متعددة في الانتخابات في مصر؛
- إبرام اتفاقات سلام أدت إلى مشاركة أكثر تكافؤاً وأوسع نطاقاً في السودان(8).

وفي نهاية المطاف، يرتهن تقدم العملية الديمقراطية بالإصلاحات الملموسة في مجالات أساسية: استقلال القضاء، شفافية الحكومات وتحملها للمسؤولية، الفصل بين القطاع التنفيذي والقطاع التشريعي، احترام حقوق الإنسان وإنفاذها، احترام حرية الصحافة، حرية الارتباط، انتخابات حرة ونزيهة والحق في تكوين الأحزاب السياسية، وكلها مؤشرات شائعة الاستخدام.

ويقل التقدم ويتفاوت في العالم العربي في النواحي التالية:

- يسمح للأحزاب السياسية بالعمل في 14 بلداً عربياً (ولكن أينما توجد، فإنها تخضع للوائح صارمة)؛
- تخضع منظمات المجتمع المدني لقيود صارمة (مع احتمال استثناء المغرب ولبنان)؛

(8) أجريت الانتخابات في العراق أيضاً في ظروف بالغة الصعوبة لأول مرة في عقود عديدة، وأدت إلى نتائج لا جدال فيها إلى حد كبير، ولكن مدى تعزيز ذلك لتنامي مبادئ الديمقراطية ومؤسساتها لم يتأكد بعد.

- يضع القانون قيوداً على حرية الصحافة في 11 بلداً عربياً (وتسري قوانين تعطي الصحفيين الحق في الحصول على الأنباء في الجزائر والسودان واليمن ومصر والأردن)؛
- أضر الفارق بين القوانين المكتوبة وبين طريقة تنفيذها باستقلال القضاء في مجالات عدة مثل حق المواطن في محاكمة عادلة في كثير من البلدان العربية؛
- يتفاوت حق المواطنة ويختلف المستفيدون من الحقوق التي تعطى المواطنة بين الدول العربية؛ وفي حالات كثيرة تنكر هذه الحقوق على الأقليات والمهاجرين وحتى النساء أو يتعرضون للقيود.
- يبقى اتساق دساتير الدول مع مبادئ حقوق الإنسان وصكوكها مشكلة في بعض البلدان العربية حيث تستخدم فيها صياغات تعكس أحياناً التزاماً بعقائد دينية تفوق وتتجاوز المبادئ المعترف بها دولياً (اليمن مثلاً)؛
- أدت المركزية واحتكار الأجهزة التنفيذية للسلطة في الدول العربية حتماً إلى ضعف الأجهزة القضائية وانسحاق البرلمانات وسلبية المواطنين وخوفهم.

وإن برنامج إدارة الحكم في البلدان العربية POGAR هو واحد من أطول المشاريع زمنياً في إطار التعاون الإقليمي RCF. فقد بدأ تنفيذه في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 1999 وأداره المكتب الإقليمي للدول العربية من مقره في نيويورك، إلى أن تم نقله إلى بيروت مع المرفق دون الإقليمي للموارد SURF في منتصف عام 2002. وكانت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA) هي المنفذ الأصلي للمشروع الذي أُحيل بعد ذلك إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لينفذه.

ولم يكن عدد الموظفين في بداية المشروع كافياً ولكن تعزز منذ ذلك الحين بعدد من الاستشاريين وموظفي العمليات. وهم يعملون في مكاتب برنامج إدارة الحكم في البلدان العربية POGAR في بيروت وكذلك من خلال نهج مبتكر يسمح لبعض الموظفين بالعمل من بيوتهم في بلدان أخرى (مصر والأراضي الفلسطينية والولايات المتحدة الأمريكية). وعلى سبيل المثال،

يدار الموقع الإلكتروني لبرنامج إدارة الحكم في البلدان العربية POGAR عن بعد.

النتائج - ركز برنامج إدارة الحكم في البلدان العربية POGAR عمله على ما يلي:

- سيادة القانون، فغطى قضايا مثل تحديث مكاتب المدعي العام العربية وحقوق الإنسان والتنمية البشرية في المنطقة العربية؛
- المشاركة، بما في ذلك نظم الانتخابات وأطرها في المنطقة العربية وقضايا الجنسين والمواطنة في المنطقة؛
- حقوق الإنسان، فتناول قضايا الجنسين وحقوق الإنسان والمواطنة وما يترتب عليها من حماية وحقوق وتنمية؛
- الشفافية والمساءلة، وتغطي الحكم السليم عموماً من أجل التنمية والنزاهة في الخدمات المدنية ودور القضاء واستقلاله في إنفاذ القانون واستخدام المواقع الإلكترونية للحكومة من أجل التنمية وإصلاح القطاع العام وإدارة التمويل العام وتصميم الخدمات العامة من جديد باستخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛
- والمعرفة والسبيل إلى المعلومات المتعلقة بالحكم.

وأسهم برنامج إدارة الحكم في البلدان العربية POGAR، بالإضافة إلى هذه المجالات، في إعداد تقرير التنمية الإنسانية العربية AHDRs الأول والثالث، بإجراء دراسات استخدمت فيهما وبجعل موظفيه يراجعون نصوصهما والوثائق الداعمة لهما. وانطوى معظم عمل برنامج الحكم في المنطقة العربية على:

- تحليل البيانات المتعلقة بكل مجال يشار إليه عالياً، بما في ذلك التشريع والقدرة؛
- التعلم من التجربة ووضع نظام للمعلومات المتعلقة بكل قطاع ذي صلة وإصدار الوثائق التي تشرح الوضع الراهن لكل قطاع فرعي أو قضية في المنطقة؛

- حلقات عمل ومؤتمرات لرفع الوعي بالقضايا والاحتياجات في كل قطاع فرعي؛

- وإنشاء مقاصات وقواعد بيانات لحفظ وتقاسم المعلومات المتعلقة بكل قطاع في إطار شبكة من المؤسسات في المنطقة أو خارجها.

ووفقا للتعريف واسع النطاق في البرنامج الإنمائي ومن الناحية المؤسسة أيضا لم يكن بناء القدرات والبرامج الرائدة فعلا من الأمور الظاهرة كثيرا في أنشطة المشاريع. ورغم وضع بعض المشاريع التي بها عناصر لبناء القدرات في البرامج القطرية للبرنامج الإنمائي UNDP، في المجالات التي تناولها برنامج إدارة الحكم في البلدان العربية (POGAR) (مثلا، في المغرب والأردن ومصر والمغرب)، يصعب إثبات الصلة المباشرة بينها وبين البرنامج POGAR. وقد أعدت أيضا أنشطة تدريبية ونفذت في ظل برنامج إدارة الحكم في البلدان العربية POGAR. وتذكر هذه الأنشطة في المرفق الرابع IV وهي تتكون أساسا من ندوات وحلقات عمل ولكنها لا تمثل بناء للقدرات وفقا للتعريف العام الذي يستخدم البرنامج الإنمائي.

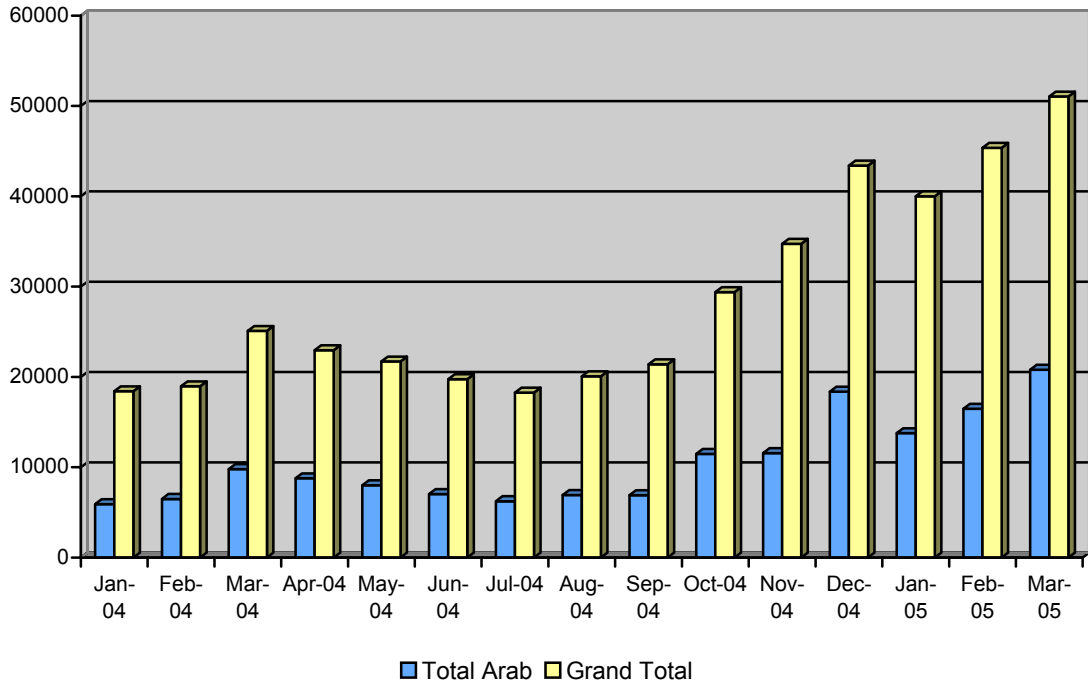
وانبثقت من برنامج إدارة الحكم في البلدان العربية POGAR خمسة مشاريع فرعية وبقيت تحت مظلته حتى اكتملت وهي:

- RAB/01/004 – التنمية البشرية وحقوق الإنسان؛
- RAB/03/M02 – الصندوق الاستئماني المواضيعي للحكم الديمقراطي وتعزيز أجهزة التشريع؛
- RAB/03/H01 – تعزيز الحكم السليم وسيادة القانون في الدول العربية وتنفيذ تقرير التنمية الإنسانية العربية AHDR؛
- RAB/03/H02 – تعزيز الحكم السليم من خلال سيادة القانون.

وانطوت هذه المشاريع الفرعية أيضا على التحليل والتعلم من التجربة وتنسيق القوانين وحلقات العمل والمؤتمرات وإنشاء قاعدات البيانات. وورد حصر لأهم حلقات العمل والمطبوعات الصادرة في ظل مشروع برنامج إدارة الحكم في البلدان العربية POGAR في المرفق الرابع IV.

وقد أنشأ الموقع الإلكتروني لبرنامج إدارة الحكم في البلدان العربية POGAR ليصبح وسيلة لتقاسم المعلومات المتعلقة بالحكم وكما يتضح من الإحصائيات الواردة في الرسم البياني التالي، توجد زيادة مستمرة في استخدامه.

عدد زوار الموقع الإلكتروني لبرنامج إدارة الحكم في البلدان العربية POGAR في الشهر الواحد



ملاحظات أخرى - عمل برنامج إدارة الحكم في البلدان العربية POGAR في قطاع ذي حساسية خاصة؛ وهو قطاع تغيرت فيه النظرة إلى الأمم المتحدة من كونها محايدة إلى اعتبارها مدفوعة برغبات أعضاء معينين في مجلس الأمن. ورغم ذلك كانت المشاركة في الأحداث التي أقامها برنامج إدارة الحكم في البلدان العربية POGAR متفاوتة وعلى مستوى مرتفع في آن واحد.

وأدى برنامج إدارة الحكم في البلدان العربية POGAR إلى مشاريع فرعية عديدة امتد عملها إلى المستوى الإقليمي. وضاهت الأنشطة في هذه

المشاريع الفرعية أنشطة المستوى الإقليمي – حلقات عمل، وتعلم من التجربة، وتحليل المعلومات ونشرها.

وبصرف النظر عن الاتجاهات العامة المشار إليها في الجزء الأول I، يصعب إرجاع أي تغيير في السياسات أو أي إصلاحات مؤسسية إلى أنشطة برنامج إدارة الحكم في البلدان العربية POGAR. ويوصي بشدة بوضع استراتيجية لتحويل أعمال الدعاية الجارية إلى مشاريع توفر المشورة السياسية المباشرة وتطور السياسات وتبني القدرات. وربما تكون أفضل طريقة لذلك من خلال التعاون الوثيق مع المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي UNDP، والتي عندها في معظم الأحيان برامج كثيرة في مجال الحكم.

وقد بدأت الجهود المبذولة لتحقيق التوافق والتناغم بين برنامج إدارة الحكم في البلدان العربية POGAR والبرامج الأخرى، ولكن لا بد من عمل أكثر بكثير في هذا المجال. فالتعاون مع برنامج استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في التنمية في المنطقة العربية ICTDAR في المواقع الإلكترونية للحكم e-governance، ومع مركز النساء العربيات للتدريب والبحوث CAWTAR في مشاركة المرأة في الحكم ومع البرنامج الإقليمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الدول العربية HARPAS في حقوق الإنسان، هي كلها مجالات ينبغي استكشافها وتتطلب وضع آليات منتظمة للتشاور والتبادل بين المشاريع الإقليمية.

ويُتهم برنامج إدارة الحكم في البلدان العربية POGAR بأنه لا يعمل بالشكل الوثيق الكافي مع المكاتب القطرية وبعدم إطلاع الممثلين المقيمين بما يكفي على الأنشطة التي تنفذ في بلدانهم وبعدم السعي إلى تحقيق الاتساق بين البرامج والسياسات والمشاريع القطرية. ولا شك في أن بالإمكان عمل المزيد من أجل ضمان الاتساق والتنسيق بين الأدوات الإقليمية والوطنية للمكتب الإقليمي للدول العربية RBAS في هذا المجال. وتقع المسؤولية عن ذلك على عاتق مقر المكتب الإقليمي للدول العربية RBAS وعلى موظفي المكاتب القطرية وعلى موظفي برنامج إدارة الحكم في البلدان العربية POGAR أنفسهم.

RAB/02/M01 - البرنامج الإقليمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الدول العربية (HARPAS)

كان مرض الإيدز وفيروسه HIV/AIDS كثيرا ما لا يذكر في المنطقة العربية، كما كانا يتعرضان للتجاهل الرسمي. وكانت المقولة الرسمية المعتادة هي أن الإيدز ليس مشكلة كبيرة في المنطقة وأن سلوك المخاطرة الشديدة المرتبط به هو أمر غريب على ثقافة المنطقة. ولم تكن الاختبارات الطبية الاحترافية منتظمة وكانت معظم الإحصائيات الرسمية تضع نسبة الإصابة بالإيدز تحت اثنين في المائة 2%. كما كان موضوع الإيدز موضوعا محرما في المجتمعات العربية، وكما هو الحال في مناطق أخرى من العالم، كان الحديث عن الجماعات ذات السلوك المخاطر وأنماط هذا السلوك أمرا محرما أيضا. ورغم أن الإحصائيات الرسمية توحى بأن معدلات العدوى بالإيدز أقل من مناطق أخرى، فإن الظروف في عدد من البلدان العربية مواتية تماما لانتشار المرض بسرعة. فضلا عن ذلك، لا يمكن الاعتماد على تقديرات انتشار المرض في غياب النقاش المفتوح. فقد زاد نزوح السكان بسبب النزاعات والعمالة المهاجرة والاتصال بدول العالم من مخاطر انتشار الإيدز، وتباطأت الحكومات، بل عرفت عن الإقرار بهذا الاحتمال أو التعامل معه. ومع ذلك توجد حاجة لاتخاذ إجراءات فورية لرفع الوعي وإزالة العار من المرض وحماية المعرضين له ولعلاج المصابين.

لقد نفذ مشروع البرنامج الإقليمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الدول العربية HARPAS لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP لاسترعاء الانتباه إلى المشكلة ولتعبئة صناعات الرأي ليعملوا على إزالة العوائق أمام العمل الرسمي.

وبالإدارة الحالية للمشروع، والتي تديره منذ أكثر من عام، انتقل البرنامج الإقليمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الدول العربية HARPAS من مقره الأصلي في جيبوتي إلى القاهرة، مصر. وهدف البرنامج الإقليمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الدول العربية HARPAS هو خلق الوعي وبناء الالتزام والقيادة في مكافحة الإيدز (وهو أيضا الهدف السادس من الأهداف الإنمائية للألفية). وتتمثل إحدى السمات الأساسية لهذا البرنامج في برنامج للدعاية عنوانه "كسر حاجز الصمت"،

وهو يهدف إلى إلقاء المزيد من الضوء على مرض الإيدز وفيروسه HIV/AIDS وتوعية الناس بمخاطر انتشاره، وتعزيز الحوار المفتوح حوله وتقليل التمييز والإحساس بالعار المرتبطين به.

ولكي ينجح في هدفه، وضع البرنامج الإنمائي UNDP حملته الدعائية للتعامل مع قطاعات المجتمع التي لها أكبر تأثير على طابع النقاش التي كانت أيضا في الماضي تمثل عقبة أمام النقاش المفتوح والعمل في هذا المجال، فأقام بذلك شراكة موسعة معهم. وسعى البرنامج الإقليمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الدول العربية HARPAS بوجه خاص استهداف من هم في مركز للتأثير في العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على انتشار المرض.

واستهدف البرنامج الإقليمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الدول العربية HARPAS خلال العام الماضي القادة الدينيين ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية. فقد كان مرض الإيدز في المنطقة، في حدود التعامل معه، يعالج من منظور طبي فقط، ولذلك سعى البرنامج الإقليمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الدول العربية HARPAS منذ إنشائه، وبدعم من مكتب سياسات التنمية BDP، إلى تعزيز النهج متعدد القطاعات في التعامل مع المشكلة وإلى التعامل مع العناصر الاجتماعية الأوسع لوباء الإيدز، بما في ذلك الأبعاد الاقتصادية والأمنية والإنمائية والهوية الثقافية وحقوق الإنسان في هذه المسألة.

النتائج - تمكن البرنامج الإقليمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الدول العربية HARPAS في وقت قصير للغاية، بتوليد الحوار والنقاش وبتوفير المصادر البديلة للمعلومات على أرضية إقليمية، من تعبئة مبادرات عديدة. وكانت النواتج الرئيسية للبرنامج كما يلي:

- عقد مؤتمر لمنظمات المجتمع المدني في تونس أسفر عن إعلان مشترك واتفق على المبادئ المشتركة بينها وعلى إنشاء الشبكة

الإقليمية العربية لمكافحة الإيدز (RANAA) وبها منظمات مجتمع مدني من ثمانية عشر بلدا عربيا (18)⁽⁹⁾؛

- مشاركة العاملين في الفنون ووسائل الإعلام في مبادرات دعائية في عديد من البلدان العربية؛
- مؤتمر للقادة الدينيين أدى إلى صدور بيان مشترك بين الزعماء المسلمين والمسيحيين، يقررون فيه بوجود مشكلة الإيدز HIV/AIDS في المنطقة، ويبرر مساعدة مرضى الإيدز HIV/AIDS والعمل معهم وينادي بالوقاية من انتشار المرض بطريقة رحيمة ومتدنية؛
- إعداد أدوات تدريبية وتوزيعها على رجال الدين المسلمين والمسيحيين؛
- التعلم من التجربة وتحليل التشريعات ذات العلاقة بالأمر في المنطقة؛
- الشراكة مع مركز النساء العربيات للتدريب والبحوث CAWTAR وبرنامج استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في التنمية في المنطقة العربية ICTDAR في مبادرات تستهدف المجموعات المعرضة للمرض وخصوصا النساء؛
- مبادرة دون إقليمية رائدة في منطقة القرن الأفريقي والسودان (مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز UNAIDS)؛
- عقد اجتماع لوزراء الصحة عن الإيدز، في جامعة الدول العربية؛
- وعمل مبدئي مع صناع السياسة في دول الخليج.

أثر البرنامج - أسهم البرنامج الإقليمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الدول العربية HARPAS كثيرا، في الفترة القصيرة التي مرت منذ بدايته، في "كسر حاجز الصمت" عن الإيدز HIV/AIDS في العالم

(9) تقوم الشبكة الإقليمية العربية لمكافحة الإيدز RANAA على: '1' التزام مشترك بقليل انتشار الإيدز HIV/AIDS؛ '2' تنسيق جهود منظمات المجتمع المدني CSO في الوقاية من الأمراض الجنسية STDs والإيدز HIV/AIDS؛ '3' التزام بنشر المعلومات بشكل مشترك وبالشفافية؛ '4' توفير المناخ المساعد للمصابين بمرض الإيدز HIV/AIDS أو المتأثرين به، بما في ذلك الحفاظ على حقوقهم ورفع العار عن المرض.

العربي. ورغم استمرار مقاومة بعض الجهات (وهي غالباً حكومات)، حظي البرنامج بتأييد الشخصيات الدينية من المسلمين والمسيحيين وواصل تواصله مع مجتمعها، وهو ينشر الأدوات والمعلومات ويزيد فرص التدريب للشخصيات الدينية. كما حفز البرنامج أوساط الفنون والإعلام في عديد من البلدان العربية على إنتاج وبث برامجها الخاصة لإلقاء الضوء على مرض الإيدز HIV/AIDS. وأذيع بعض هذه البرامج على قنوات التلفزيون الفضائية ووصل إلى السكان في كل أنحاء العالم العربي.

وعلى المستوى الإقليمي، كان البرنامج بمثابة تشجيع على إنشاء الشبكة الإقليمية العربية لمكافحة الإيدز RANAA كشبكة إقليمية من ثلاثين (30) منظمة غير حكومية، تمثل بدورها مجمل من ثلاثمائة وخمسين (350) منظمة غير حكومية أصغر تعمل على مكافحة الإيدز HIV/AIDS. وأشرك جامعة الدول العربية في مناقشة السياسات عن الإيدز HIV/AIDS (بما في ذلك التزام وزراء الصحة العرب بدراسة التوصيات المتعلقة بالمرض). وعلى المستوى القطري، تمت تعبئة برامج الإيدز الوطنية (NAP) وغيرها من منظمات المجتمع المدني CSOs على العمل على زيادة الوعي ومكافحة انتشار الإيدز HIV/AIDS.

العلاقات مع المكاتب القطرية والتعاون معها - على الرغم من مدته القصيرة نسبياً، نظم البرنامج الإقليمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الدول العربية HARPAS حتى الآن ثلاثة اجتماعات مع موظفي المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي UNDP المعنيين بمرض الإيدز HIV/AIDS فمكن موظفي المكاتب القطرية من اللقاء وجها لوجه ومن تبادل الأفكار والخطط وقصص النجاح ومن معالجة المشاكل والعقبات.

وتلعب فرصة الوصول بالبرنامج إلى المستوى القطري وتحقيق الملكية الوطنية لمشروع الإيدز HIV/AIDS دوراً حاسماً في نجاح البرنامج واستمراره. فقد قامت بعض البلدان المنفردة، مثل سوريا، بالفعل في عملية إدخال موضوع الإيدز HIV/AIDS في برامجها القطرية المحددة. ووفقاً لأحد موظفي برنامج المكتب القطري السوريين، كان الناس قبل برنامج الإيدز HARPAS يعزفون عن الحديث عن الإيدز HIV/AIDS. أما الآن، فيعتبر رفع الوعي بمرض الإيدز HIV/AIDS ومحاربتة واجباً مدنياً.

أوجه نجاح البرنامج وفشله – تتمثل قوة البرنامج الإقليمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الدول العربية HARPAS في الدعاية وبناء الشراكات وفي تجميع المعلومات ونشرها وتوزيع الأدوات التدريبية بثلاث لغات. وقد يكون أروع نجاح له أنه نادى بإشراك الزعماء الدينيين، مثل صاحب الفضيلة شيخ الجامع الأزهر في مصر، وفي جهود رفع الوعي وإزالة العار عن المرض وتقليل انتشاره.

وقد أعد البرنامج الإقليمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الدول العربية HARPAS عددا من أدوات المعلومات والتدريب (للقيادة الدينيين) وشريط فيديو ومواد أخرى. كما مكن قطاعات هامة في المجتمع وأعداءها، من خلال بناء القدرات ونشر المعرفة وغيرها من الأنشطة، وخصوصا في قطاع الفنون والإعلام لتنتج برامجها الخاصة عن الموضوع. وأدت تعبئة منظمات المجتمع المدني CSOs للعمل على استرعاء انتباه القادة السياسيين إلى الأمر، وكذلك تدخلات البرنامج ذاته مع جامعة الدول العربية، إلى زيادة الاهتمام بالإيدز HIV/AIDS باعتباره قضية سياسية تتطلب اهتماما فوريا جادا.

ونظرا لحدائثة عهده نسبيا ولحساسية الموضوع الذي يعالجه، توجد أهمية للتشديد على عمليات التغيير التي أحدثتها البرنامج الإقليمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الدول العربية HARPAS في العالم العربي، وعلى أن أثره الحقيقي سيستغرق وقتا في الظهور. وعلى الرغم من ذلك، ونظرا لكونه برنامجا إقليميا يركز على الدعاية، وبعدد قليل من المشاريع الملموسة على المستوى القطري، سيحتاج البرنامج الإقليمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الدول العربية HARPAS إلى القيام بمشاريع مؤثرة على المستوى القطري – إما مع البرنامج الإنمائي UNDP أو مع شركاء خارجيين – حتى يزيد من أثره. ونظرا لوجود مقره في القاهرة بعدد صغير من الموظفين وتغطيته لأكثر من ثمانية عشر دولة عربية، تمثل قدرات البرنامج قيادا على التنفيذ. وفي ضوء وجود أطراف فاعلة أخرى – مثل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز UNAIDS والمشاريع القطرية للبرنامج الإنمائي UNDP ومجموعة كبيرة من الوكالات الأخرى، اقترح مصدر واحد على الأقل أن البرنامج الإقليمي لفيروس نقص

المناعة البشرية/الإيدز في الدول العربية HARPAS يحتاج إلى العثور على هامش مناسب يميزه حتى يستطيع الوصول بأثره وإسهاماته إلى الحد الأقصى لها ويتفادى تشتيت قدراته. وأثارت مصادر أخرى تساؤلات حول استمرارية البرنامج في حال رحيل منسق البرنامج الإقليمي النشيط. وتجدر الملاحظة بأن هذه الأمور جميعا تنسحب على المشاريع الرائدة الأخرى للبرنامج الإنمائي UNDP أيضا.

المشاكل في التنفيذ - أثر الانتقال من جيبوتي إلى مصر والتأخير في تعيين الموظفين على إطلاق البرنامج. ولا تزال تلبية احتياجات كل منطقة بعينها تمثل مشكلة (مثلا، في منطقة القرن الأفريقي).

وقد واجه البرنامج طبعاً، بسبب طابعه الحساس، مقاومة من مؤسسات متنوعة بما في ذلك من منها في البلد المضيف. ولكنه تمكن رغم ذلك من التغلب على هذه القيود الشديدة المحتملة بفطنة فائقة.

ملاحظات أخرى - البرنامج الإقليمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الدول العربية HARPAS برنامج جديد نسبياً ولذلك لم يتم تقييمه. ويتشابه تركيز هذا البرنامج على معالجة موضوع الإيدز HIV/AIDS في إطار حقوق الإنسان مع عناصر أخرى للبرنامج الإقليمي، من خلال المتابعة وحلقات العمل مع القطاعات المختلفة، التي تسعى لضمان تشريعات وطنية تحمي المجموعات الضعيفة المعرضة وتنهض باحترام الحكومة للاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والانصياع بها، وقد يعزز أثره في هذا السياق أن يحقق الاتساق والتناغم والتعاون مع البرامج الإقليمية الأخرى (مثل برنامج إدارة الحكم في البلدان العربية POGAR ومركز النساء العربيات للتدريب والبحوث CAWTAR).

وبينما يواصل البرنامج الإقليمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الدول العربية HARPAS بناء قوته الاستراتيجية الأساسية - رفع الوعي بمرض الإيدز HIV/AIDS والمناداة بمواجهته على المستوى الإقليمي - فإن العمل مع المكاتب القطرية في تصميم المشاريع ذات الصلة وتنفيذها على المستوى القطري بالشراكة مع المنظمات غير الحكومية المحلية NGOs وغيرها من أصحاب المصلحة، قد يساعده على التماسك

وعلى ضمان حدوث الملكية الوطنية، كما قد يساعده على الاستمرار على المدى الطويل.

RAB/01/005 - تقدير نوعية التعليم الأولى والمتوسط في مشروع الاتجاهات العالمية في تدريس الرياضيات والعلوم (TIMSS)

حدد تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003 مواطن ضعف كبرى في نظام التعليم في الدول العربية، وأشار بوجه خاص إلى غياب القدرة على المنافسة وغياب السبيل إلى آخر الأبحاث والفكر المتقدم وإلى نقص التمويل للتعليم والبرامج البحثية وندرة البحوث الأصلية وإلى قصور المناهج التعليمية وقدم أساليب التدريس. وذهب التقرير إلى التوصية باستراتيجية في المنطقة تركز على⁽¹⁰⁾:

- ضمان الحريات الأساسية في الرأي وفي التعبير عنه وفي التجمع من خلال حكم سليم يلتزم بالقانون؛
- نشر التعليم رفيع المستوى للجميع؛
- غرس العلم وتوطيده وبناء وزيادة القدرة على البحث والتطوير في كل الأنشطة الاجتماعية؛
- التحول السريع نحو الإنتاج المرتكز على المعرفة في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي العربي؛
- تطوير نموذج عربي للمعرفة يكون أصيلاً ومنفتح العقل ومستنيراً.

وتتناول ثلاثة برامج في إطار التعاون الإقليمي RCF هذا القصور في المعرفة - اتجاهات دراسة الرياضيات والعلوم TIMSS، والتعليم العالي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية في المنطقة العربية ICTDAR.

وإن الغرض من تقدير النوعية هذا هو تمكين البلدان العربية من جمع بيانات دقيقة ويعتد بها عن نوعية تعليم الرياضيات والعلوم على مستوى

(10) تقرير التنمية الإنسانية العربية AHDR، "بناء مجتمع للمعرفة"، البرنامج الإنمائي UNDP والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، 2003؛ و "رؤى في تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003"، البرنامج الإنمائي، 2003.

المدارس الأولية والمتوسطة من خلال الدراسات الدولية TIMSS. والهدف من ذلك هو استخدام نتائج هذه الدراسات في تطوير سياسات واستراتيجيات لتحسين نوعية التعليم بدءا بالمستوى الأولي.

وقد أعد هذا البرنامج مثل نظيره في التعليم العالي استجابة للحاجة الملحة إلى الإصلاح والتحسين على كل مستويات التعليم في العالم العربي، ولا سيما في مجال العلوم والرياضيات التي تدرس للتلاميذ الصغار في بداية حياتهم الأكاديمية. وكان هذا البرنامج قد أعد قبل صدور تقرير التنمية البشرية AHDR العربية الثاني (2003) الذي بين قصور المعرفة في المنطقة.

وقد ساعد صدور تقرير التنمية الإنسانية العربية AHDR الثاني في تأكيد الرسالة بأن البلدان العربية عموما تعاني من التقصير في إعداد النشء للقيام بأدوار منتجة في العالم الحديث. فلا تزال معدلات الأمية مرتفعة (وخصوصا بين النساء والبنات)، ولا يتلقى المدرسون بالضرورة تدريبا كافيا، وتفتقر المدارس إلى المعدات، ولا سيما في تدريس العلوم ولا يزال التركيز على الحفظ والتعليم بلا فهم بدلا من التفكير والتحليل وحل المشاكل. وما زالت معدلات الإنجاب مرتفعة في العالم العربي وتضع ضغوطا إضافية على المؤسسات التعليمية لقبول أعداد متزايدة من التلاميذ. وقد بدأت البلدان العربية تفيق على أن هذا الوضع لا يمكن أن يستمر، لأن خير الأمة يتشابك مع تطوير ثروتها البشرية. فالتعليم مرتفع النوعية ضرورة، ليس فقط لتعزيز النمو الاقتصادي، وإنما أيضا لإعداد النشء لحياة منتجة، بعيدا عن تأثير الإيديولوجيات الدينية المتطرفة، وبالتالي لضمان السلام والاستقرار.

ولكن لكي تبدأ عملية الإصلاح، تحتاج البلدان إلى معلومات ضرورية مثل الدراسات وغيرها من البيانات التي تبين أداء ونوعية نظم التعليم بها. ويتم تنسيق برنامج اتجاهات دراسة الرياضيات والعلوم من نيويورك.

النتائج – النواتج الرئيسية للبرنامج⁽¹¹⁾

(11) يأتي كثير من المعلومات في هذه الأجزاء من تقرير تقييم أعده نارندر ك. آجاروالا، "تقدير نوعي للتعليم الأولي والمتوسط في الرياضيات والعلوم (TIMSS)"، RAB/01/005/A/01/03، 27 أيلول/سبتمبر 2004.

- نتائج لتقديرات مناهج التعليم في ستة بلدان: سوريا ومصر والأردن وفلسطين واليمن ولبنان؛
- إعداد التقرير الدولي لاتجاهات دراسة الرياضيات والعلوم (الذي استبعدت منه النتائج السورية)؛
- لجنة من خمسة بلدان لتنسيق صدور تقرير عربي إقليمي عن اتجاهات دراسة الرياضيات والعلوم؛
- إنشاء رابطة دولية لتقييم الإنجازات التعليمية (IEA) – النسخة العربية المصرح بها من نصوص اتجاهات دراسة الرياضيات والعلوم.

وكانت تلك هي الفرصة الأولى التي تشارك فيها البلدان العربية في استقصاء دولي من هذا النوع. وكانت أيضا فرصة لتقدير أدائها في ضوء المعايير الدولية وللمقارنة بين نوعية التعليم ومعاييرها عندها وفي بلدان أخرى في المنطقة.

ويظهر من كل المؤشرات أن تقدير اتجاهات دراسة الرياضيات والعلوم TIMSS كان بمثابة ناقوس أيقظ المشاركين في الاستقصاء مباشرة – وغيرهم أيضا – لإصلاح مؤسساتهم التعليمية. وقام بعض البلدان، مثل مصر، بإصلاحات كبيرة حقا في ضوء هذه الدراسة TIMSS. وحتى سوريا، التي حذفت من التقرير الدولي، قامت بإصلاحات تعليمية كبيرة في السنوات من الأولى حتى الشهادة الثانوية. وتركزت هذه الإصلاحات على تطوير المعايير الوطنية في المناهج الدراسية والنهوض بتدريب المعلمين وتحسينه هو ونظام الترخيص لهم بالتدريس وعلى التفكير النقدي واكتساب المهارات والمعرفة بدلا من التعليم بالتلقين على كل المستويات.

ويجري حاليا الإعداد لإستقصاء ثان عن اتجاهات دراسة الرياضيات والعلوم TIMSS سوف يشارك فيه عدد من البلدان العربية ومن بينها سوريا.

ويبدو أن تنسيق برنامج اتجاهات دراسة الرياضيات والعلوم TIMSS يتم مباشرة مع أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني، وإلى حد بعيد، بدون مدخلات أو تعاون مع المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي. وقد وضع ذلك بعض المكاتب القطرية في وضع غريب مقابل نظرائها من الأطراف الحكومية أو غير الحكومية. وفي سوريا مثلا، يوجد انطباع عند الطرف

المسؤول عن هذا البرنامج في وزارة التعليم بأن البرنامج بكامله تابع للبرنامج الإنمائي، وكثيرا ما طلب التوضيحات والمعلومات عن المشروع من المكاتب القطرية. ورغم ذلك لم يتلق المكتب القطري معلومات كافية أو نسخا من المراسلات المتبادلة أو تقارير مرحلية أو أي مواد أخرى تساعد الموظفين على تقديم الدعم أو حل الصعوبات أو الاتصال بالبرنامج الإقليمي عند الضرورة.

أوجه نجاح البرنامج وفشله - قدم برنامج اتجاهات دراسة الرياضيات والعلوم TIMSS للبلدان المشاركة عرضا وتدريباً في المعايير الدولية لجمع النماذج وإعداد التقديرات وعمل الاستقصاءات. ويمكن تلك البلدان من الإلمام بالوضع كما تقتضي الضرورة ومن توفير أدوات التشخيص وإعداد معلومات أساسية عن نظمها التعليمية لإرشاد تغيير السياسات وإصلاح التعليم.

وبمزيد من التحديد، ألفت الاستقصاءات الضوء على أساليب التدريس ومناهج التعليم وعناصر أخرى من دراسات العلوم والرياضيات على مستويي المدارس الأولية والمتوسطة، كما بين المجالات التي يمكن أن تستفيد من التغيير أو الإصلاح. وقد أعطت مشاركة عديد من البلدان العربية في إطار إقليمي حافزا إضافيا للبلدان المنفردة لتشارك وتقرن أدائها. كما أعطى للبلدان المشاركة (المعلمين والمؤسسات التعليمية والحكومات) إحساسا بقيمة هذه الأنواع من التقديرات وحافزا على الاستمرار بإعداد التقديرات الذاتية - فأسهم بذلك في الشعور بالملكية الوطنية والرغبة في استثمار نتائج هذه الدراسة.

المشاكل في التنفيذ - أسهم بعض عناصر نجاح البرنامج ذاتها في جوانب فشله أيضا. وبسبب عدم الاعتماد على المعايير الدولية أو أساليب الاستقصاء من هذا النوع، لم يلتزم بعض البلدان تماما بمتطلبات ومعايير الاستقصاء (وعلى ما يبدو لم تكن سوريا مثلا على دراية بالحاجة إلى اختيار النماذج وفقا للخطة). وتفاقت مثل هذه المشاكل بمشاكل مرتبطة بترجمة نصوص الاختبارات إلى اللغة العربية، كما قد يكون سوء اتصال حدث في بعض الأحيان لأن المختصين بالبيانات من العرب لم يعرفوا اللغة الإنكليزية كثيرا.

ملاحظات أخرى - لم تتوفر تقارير مرحلية لهذا البرنامج. وفي حالة سوريا مثلا، كانت أي تقارير مرحلية متوفرة تحفظ على ما يبدو لدى وزارة التعليم ولم تكن متوفرة لدى المكتب القطري.

وقد يساعد التعاون الوثيق مع المكاتب القطرية في معالجة المشاكل قبل أن تظهر وفي تفادي حدوث اللبس بين البرامج الإقليمية والقطرية. ولا تتوفر معلومات عن الاتساق بين هذا البرنامج وغيره من البرامج الإقليمية. ولا تتوفر معلومات عن الاتساق بين هذا البرنامج وغيره من البرامج الإقليمية. وكما هو الحال في برنامج التعليم العالي ثارت تساؤلات حول اشتراك البرنامج الإنمائي UNDP في هذا البرنامج وقد يحتاج إلى أن يناقش وإلى أن يتضح بدرجة أكبر فيما يتعلق بأغراض البرنامج الإقليمي.

RAB/01/002 - تقدير نوعية التعليم العالي في الدول العربية

يستخدم برنامج تقدير نوعية التعليم العالي في الدول العربية (التعليم العالي)، ومقره عمان، الأردن، القواعد والمعايير الدولية في تقدير وتعزيز نوعية البرامج الأكاديمية في إدارة الأعمال وعلوم الكمبيوتر في جامعات عربية مختارة وافقت على المشاركة فيه. والغرض من ذلك هو استخدام التقدير في التأثير على السياسات والمناهج الجامعية وجعلها أكثر ارتباطا باحتياجات الاقتصادات المحلية والعالمية وإطارها. وسوف يقيم المشروع الرائد أيضا قاعدة بيانات إقليمية.

أشار تقرير التنمية الإنسانية العربية الثاني AHDR (2003) إلى أن المنطقة تعاني من قصور خطير في نوعية التعليم. وفي عالم تنتشر فيه العولمة بإطراد، أصبحت معايير التعليم الهزيلة تمثل قيدا شديدا على قدرة بلدان المنطقة على المنافسة. ويعتري التعليم العالي في العالم العربي مجموعة من المشاكل بما فيها غياب التشجيع على التفكير الناقد وحل المشاكل، ونقص تدريب وإعداد هيئات التدريس، وافتقار الأقسام المختلفة إلى المعدات، ونقص في تدريس العلوم وعدم توفر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعدم تطويرها أو استخدامها بما يكفي، وقلة الاهتمام بالبحث والتطوير وكذلك قيود اجتماعية وسياسية على النقاش والتبادل الحر للأفكار. ووفقا لتقرير التنمية الإنسانية العربية AHDR، لا ترقى الجامعات العربية إلى مستوى الاحتياجات التعليمية للشباب الذين يدخلون القوة العاملة الحديثة. كما

لم تلعب الجامعات العربية حتى الآن دورا أبرز في تحفيز النقاش والحوار حول التنمية والإصلاح.

النتائج - ينتظر في هذا التقدير أن تكون الجامعات المشاركة نماذج رائدة تتكرر فيما بعد. وقد بدأ البرنامج أيضا في العمل على بناء القدرات من خلال إعداد دليل فني لتقدير النوعية.

وكان أداء البرنامج فعالا للغاية، فقد قام بإعداد عملية تقدير معقدة ومنظمة، وجربها ثم نفذها، وهي عملية تقدير متعددة الأبعاد وتشمل مقارنات شاملة مع المعايير الدولية. ولاقت هذه العملية قبولا كبيرا في الجامعات الرائدة ووضعت نتائجها في قواعد بيانات كمبيوتر يمكن الوصول إليها من الشبكة العالمية. وبدأ إضفاء الصبغة المؤسسية على العملية من خلال إعداد وإصدار كتيب/دليل استخدام لتنفيذ استقصاءات النوعية في برامج علوم الكمبيوتر وإدارة الأعمال.

وفر هذا البرنامج للجامعات وغيرها من المعنيين وأصحاب المصلحة أدوات موضوعية وتدريب مناسب ليقدروا درجة استعدادهم وأدائهم. ويمكن تكرار هذه التقديرات في بلدان أخرى، أو في جامعات أخرى أو أقسام مختلفة أو مجالات دراسية. ويمكن للجامعات المشاركة، وغيرها أيضا ممن أصبحوا الآن مدربين على تقنيات التقدير، أن يطبقوا نتائج هذه التقديرات ليحسنوا النوعية في مؤسساتهم. وسوف يساعد وجود نظام قاعدة بيانات إقليمي جامعات أخرى على تقدير نوعية التعليم فيها.

وأدت مشاركة 26 ستة وعشرون جامعة من إثني عشر دولة 12 من أنحاء المنطقة إلى خلق أرضية للعمل الإقليمي المشترك ولتقاسم الخبرة والتجربة والتعلم منهما. وأسهم ذلك بدوره في الجهود الإقليمية الجارية لوضع معايير مشتركة أكثر تماشيا مع النوعية والمعايير الدولية. وعلى سبيل المثال، جمع مؤتمر إقليمي عن إدارة النوعية ومنح الشهادات في التعليم العالي (تشرين الثاني/نوفمبر 2004)، وشارك فيه مدير البرنامج الإقليمي لإطار التعاون الإقليمي RCF، وفودا وزارية وعاملين في مجال التعليم وغيرهم من المعنيين وأصحاب المصلحة من أنحاء المنطقة ليناقدوا في وضع ضمانات نوعية ومعايير لمنح الشهادات الإقليمية.

وهذه علامات على أن البرنامج الإقليمي كان له أيضا أثر على الجهود الوطنية لتقدير نوعية التعليم العالي. فنموذج التقدير المستخدم في البرنامج الإقليمي مثلا، تم تكييفه وتطبيقه في تقدير نوعية التعليم في 26 ستة وعشرين كلية في جامعات مصر.

العلاقات مع المكاتب القطرية والتعاون معها – يبدو أن معظم المكاتب القطرية، إن لم تكن مشاركة بشكل مباشر في التقدير، لا تدري بهذا البرنامج الإقليمي.

الخطوات التالية: يتمثل أحد المؤشرات الهامة إلى نجاح هذا البرنامج الإقليمي في الإحساس بالملكية من جانب الجامعات والكليات المشاركة فيه، وكذلك في مطالبتها بمعايير أكثر صرامة في التعليم العالي. وقد أعطى هذا البرنامج دافعا لمؤسسات التعليم العالي وغيرها من أصحاب المصلحة من أنحاء المنطقة إلى المطالبة بالدعم والخدمات الإقليمية لضمان نوعية التعليم ومنح الشهادات. كما أضفى البرنامج المصداقية والظهور إلى أصوات من داخل العالم العربي تطالب منذ زمن طويل بإصلاح التعليم.

وكلما زاد عدد البلدان العربية التي تشارك في مقارنة الخبرات والنتائج، زادت صعوبة بقاء الآخرين في المنطقة بلا مشاركة. وربما أن الزخم نحو تقدير التعليم العالي وتحسينه في العالم العربي لم يعد يمكن إيقافه.

وكجزء من استراتيجية خروج متوسطة الأجل للبرنامج الإنمائي UNDP يوصي بأن ينتقل برنامج التعليم العالي إلى مرحلة جديدة يوجه فيها إلى ما يلي:

- 1' توسيع نطاق المنهجية لتشمل كليات وبرامج أخرى؛
- 2' إنشاء مؤسسة إقليمية ذاتية الاكتفاء ومكرسة لتقدير نوعية برامج التعليم العالي وطلابها؛
- 3' إصلاح المناهج الدراسية والسياسات التعليمية في المنطقة على أساس النتائج التي تتوصل إليها تقديرات النوعية.

وقد لوحظ أيضا على المستوى الوطني، أن المشاريع تبقى غير معروفة نسبيا بين منظمات المجتمع المدني العاملة في قطاع التعليم وفي

وزارات التعليم أو وزارات التعليم العالي. وسوف يحتاج البرنامج إلى بذل جهد ملموس لرفع الوعي بمنهجيته وقيمتها.

ملاحظات أخرى - يجري على مستوى آخر بعض النقاش حول "المعرفة" وما إذا كانت مجال مناسب لتميز البرنامج الإنمائي، نظرا لأن وكالات أخرى تعمل في هذا القطاع منذ وقت طويل. فوجود برنامجين إقليميين يتعلقان مباشرة بالتعليم (تقدير نوعية التعليم العالي وبرنامج اتجاهات دراسة الرياضيات والعلوم TIMSS)، يوفر فرصة لمزيد من النقاش والتوضيح للعلاقة بين برامج البرنامج الإنمائي/UNDP/المكتب الإقليمي للدول العربية RBAS التي تعزز التعليم والمعرفة وبين النهوض بالتنمية البشرية في المنطقة العربية - ولا سيما في ضوء أن تقارير التنمية الإنسانية العربية AHDRs تشدد كثيرا على معالجة القصور في المعرفة في المنطقة.

RAB/02/003 - برنامج استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في التنمية في المنطقة العربية (ICTDAR)

إن الغرض من برنامج استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في التنمية في المنطقة العربية ICTDAR الموجود في القاهرة، مصر، هو دعم الدول العربية في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية. وهدف ذلك هو المساعدة في تقليل الفقر الإنساني من خلال خلق مجتمعات قادرة على استخدام المعلومات، والذي يساهم بذلك في ركن المعرفة الأساسي وكذلك في ركني العولمة والحكم. ومن السمات المحورية لهذا البرنامج أنه يبني الشراكات مع المؤسسات العامة والخاصة من أجل التنمية.

والعالم العربي يتأخر عن المناطق الأخرى من حيث توافر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT والسبيل إليها واستخدامها. وترتهن تلبية احتياجات التنمية البشرية لمواطنيه مع الحفاظ على قدرتهم على المنافسة في عالم تزداد عولمته على اقتناء التكنولوجيات الجديدة وإتقانها وتطبيقها في مواجهة تحديات التنمية البشرية. ويتطلب إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT في التنمية على تعاون المؤسسات العامة والخاصة وغير الحكومية في العالم العربي. ويتمثل أحد إسهامات برنامج استخدام تقنية

المعلومات والاتصالات في التنمية في المنطقة العربية ICTDAR الهامة في هذا السياق في محتواه باللغة العربية.

ونظرا لقلّة الموارد، اختار برنامج استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في التنمية في المنطقة العربية ICTDAR أن يركز على البلدان العربية الأقل نمواً، فتفادي العمل في بعض بلدان الخليج. وعلى غير غرار المشاريع الإقليمية الأخرى، يقدم هذا البرنامج المشورة الفنية والسياسية المباشرة على كلا المستويين، الإقليمي والوطني. كما بدأ مشاريع رائدة لبناء القدرات في عدد من البلدان بالعمل المباشر أو من خلال شركاء له.

النتائج - يشمل بعض النواتج الأساسية للبرنامج ما يلي:

- مشروع ICTARB (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل المعاقين بصريا)؛
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة SMEs؛
- مشروع حقوق المرأة من خلال السبيل إلى المعلومات WRCATI، بالتعاون مع مركز المرأة العربية للتدريب والبحث CAWTAR؛
- المعهد العربي الإقليمي للحكم الإلكتروني (REGI (e-government)؛
- أجيال كوم (تمكين الشباب من خلال مراكز السبيل المفتوح للمجتمعات)؛
- الاستراتيجيات الإلكترونية (e-strategies).

أثر البرنامج - بدأ برنامج استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في التنمية في المنطقة العربية ICTDAR في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2003، وهو موعد متأخر قليلا عن الموعد الأصلي المحدد. وفي الوقت القصير الذي مر منذ بدايته، أقام برنامج استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في التنمية في المنطقة العربية ICTDAR شراكات مع مكاتب قطرية مختارة للبرنامج الإنمائي لتنفيذ مشاريع محددة على المستوى القطري، كما أقام شراكات مباشرة مع عدد من المؤسسات العامة والخاصة في مشاريع هامة، ولا سيما في مصر.

واكتسب برنامج استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في التنمية في المنطقة العربية ICTDAR بريقا وزخما بتدخلاته في القمة العالمية لتقاسم المعلومات (WSIS) التي أقيمت في كانون الأول/ديسمبر حول موضوع "بناء مجتمعات المعرفة في العالم العربي"، والتي حضرها عدد من المسؤولين العرب رفيعي المستوى. ومنذ ذلك الوقت، استجاب برنامج استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في التنمية في المنطقة العربية ICTDAR لطلبات إقامة الشراكات وأقامها في مشاريع في بلدان شملت لبنان وسوريا واليمن وتونس والمغرب والصومال والسودان وجيبوتي والبحرين والإمارات العربية المتحدة ومصر. وقد أعدت مبادرات مشاريع برنامج استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في التنمية في المنطقة العربية ICTDAR بالتشاور الوثيق مع جامعة الدول العربية، وهذه شراكة زادت من ظهور البرنامج ومركزه في المنطقة.

وعلى المستوى الإقليمي، رفع برنامج ICTDAR درجة الاهتمام باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT من أجل التنمية، كما يسر التبادلات داخل المنطقة وقدم المشورة السياسية والأدوات اللازمة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المبادرات الإنمائية، فزاد بذلك من المطالبة بتطبيقها. وأقام برنامج استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في التنمية في المنطقة العربية ICTDAR، على المستويين الإقليمي والوطني، نماذج لشراكات عامة/خاصة يمكن الأخذ بها فيما بعد.

وإن التعاون العام/الخاص هو أمر جديد نسبيا ويمثل تطورا واعدا في بعض البلدان العربية. وفي مصر، أقام برنامج استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في التنمية في المنطقة العربية ICTDAR شراكة مع شركة صخر لبرامج الكمبيوتر - وهي شركة تنتج برامج كمبيوتر باللغة العربية للمعاقين بصريا - ومع وزارة الإعلام والتكنولوجيا لتنفيذ مشروع ICTARB من خلال منظمة غير حكومية NGO. وفي سوريا، ينفذ مشروع ICTARB في مركز مجتمع محلي من خلال المكتب القطري للبرنامج الإنمائي بالشراكة مع برنامج ICTDAR ومؤسسة الاتصالات السورية.

العلاقة مع المكاتب القطرية والتعاون معها - يرتبط القرار بوضع مقر برنامج استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في التنمية في المنطقة

العربية ICTDAR تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر بمشاركة المكتب القطري بها في الصندوق الائتماني المصري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي ينظم إدخالها في التنمية.

ويوفر برنامج استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في التنمية في المنطقة العربية ICTDAR للمكاتب القطرية القدرات الفنية والتنظيمية اللازمة لإجراء المشاريع، كما يوفر خبرة لا تتواجد في المرفق دون الإقليمي للموارد SURF الذي أصبح الآن يقع خارج مجالات عمل البرنامج الإنمائي. ويمكن تكرار المشاريع الرائدة التي تنفذ في بلد ما في بلدان أخرى. وتستفيد المكاتب القطرية مثل مكتب سوريا من تنفيذ المشاريع التي نفذت من قبل في أماكن أخرى مع برنامج ICTDAR، (مثلما هو الحال في برنامج ICTARB). وفي نفس الوقت، يعزز جمع هذه المشاريع على المستوى القطري الإحساس بالملكية الوطنية ويخلق شراكات جديدة.

أوجه نجاح البرنامج وفشله: يزداد الطلب على خدمات برنامج استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في التنمية في المنطقة العربية ICTDAR من جانب الجهات العامة والخاصة على السواء بشكل كبير، وقد تعين على البرنامج، بعدد موظفيه الصغير، أن يوضح مجال تميزه الاستراتيجي. فقرر أن يزيد أثره إلى الحد الأقصى من خلال إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية في المحافل المناسبة، وخلق الوعي وولد المعرفة عن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية ونشرها، كما وضع سياسة داخلية تركز على ما يلي:

- وضع المحتوى في المقام الأول؛
- إقامة أكبر عدد من الشراكات؛
- وضمان السلامة المالية للمشاريع/استمراريتها منذ البداية.

ويعد بناء القدرات سمة أساسية لعمل برنامج استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في التنمية في المنطقة العربية ICTDAR، كما أن شراكاته مع منظمات القطاع الخاص (مثل ميكروسوفت وغيرها ممن وقّع معهم مذكرات تفاهم) وفرت السبيل إلى نطاق واسع من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT لاستخدامها في مبادرات التنمية المناسبة في

بلدان المنطقة. ولا شك في أن الإصرار على اللغة العربية في محتوى مشاريع برنامج استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في التنمية في المنطقة العربية ICTDAR والاعتماد عليها سوف يساهم في إنجاحه.

ويتيح تركيز المشاريع في القطاعات الهامة (مثل دعم المبادرات الحكومية)، وإعدادها بما يخدم المجموعات الضعيفة (المعاقين بصريا)، وتوجيهها لإفادة النساء والشباب (المراكز المجتمعية)، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة SEMs، لبرنامج استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في التنمية في المنطقة العربية ICTDAR أن يستجيب مباشرة وبشكل غير مباشر لأوجه القصور الثلاثة التي ذكرت في تقرير التنمية الإنسانية العربية AHDR، وأن يساهم في الجهد العام ليصبح في موقع أكثر تأثيرا فيما يتعلق بالأركان الأساسية الثلاثة لإطار التعاون الإقليمي RCF.

وهناك سمة أساسية أخرى لبرنامج استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في التنمية في المنطقة العربية ICTDAR، ألا وهي شراكته مع شركات القطاع الخاص. وفي برنامج الرائد للمعاقين بصريا مثلا عمل مع شركة خاصة في تطبيق تكنولوجيا وفرت للمعاقين بصريا سبيلا إلى شبكة الإنترنت وربما إلى إمكانية العمل أيضا. وعمل برنامج استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في التنمية في المنطقة العربية ICTDAR أيضا على توفير السبيل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة SMEs إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT فعزز بذلك القطاع الخاص أيضا. وعزز عمل برنامج استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في التنمية في المنطقة العربية ICTDAR مع القطاع الخاص الركن الأساسي الثالث في استراتيجيته – وهو ضمان السلامة المالية والاستمرارية لمشاريعه.

ويجري بعض التعاون مع برامج إطار التعاون الإقليمي الأخرى RCF، مع مركز المرأة العربية للتدريب والبحث مثلا في مشروع حقوق المرأة من خلال السبيل إلى المعلومات WRCATI ومع البرنامج الإقليمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الدول العربية HARPAS. ومن السابق لأوانه إعداد تقدير لأثر برنامج استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في التنمية في المنطقة العربية ICTDAR؛ فعدد من مشاريعه، وعلى الأخص التي تنفذ في إطار مكاتب قطرية محددة لم تنته بعد أو لم تبدأ.

وبالمثل، فإن المشاريع ذات الأساس الإقليمي، مثل الحكم الإلكتروني e-government، لم تكتمل بعد أو تسفر عن نتائجها.

مشاكل التنفيذ - يعمل برنامج استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في التنمية في المنطقة العربية ICTDAR في الوقت الراهن على مستويين في أن واحد (الشراكة المباشرة والشراكة من خلال المكاتب القطرية) وقد يشنت بذلك قدراته. ويرجع بعض التأخير في تنفيذ المشاريع إلى المفاوضات الثلاثية المطولة التي يجب أن تتم بين المكاتب القطرية والوكالات الحكومية المعنية والبرنامج. ولكي يواصل برنامج استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في التنمية في المنطقة العربية ICTDAR الاستجابة بفعالية للطلبات عليه، يحتاج إلى زيادة موظفيه الفنيين والتنظيميين من خلال تقاسم إضافي للتكاليف.

ملاحظات أخرى - يرصد برنامج استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في التنمية في المنطقة العربية ICTDAR مشاريعه الفرعية وما ينتج عنها إلى جانب تخطيطه المستمر للعمل. وفي حالة المشاريع التي تشرف عليها المكاتب القطرية (مثل مشروع ICTARB في سوريا)، تقوم المكاتب القطرية أيضا بأعمال الرصد والتقييم. ورغم ذلك ليس واضحا إن كانت هذه النتائج تجمع بانتظام أو كيف يتم جمعها، وإن كانت تقرب من أجل تقييم ومتابعة النتائج والأثر الشامل لبرنامج استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في التنمية في المنطقة العربية ICTDAR.

ويقع كثير من المسؤولية عن العمل على عاتق منسق البرنامج الإقليمي النشطة، مما يثير التساؤلات حول استمرارية البرنامج إن غادرته.

**RAB/02/001 - مركز النساء العربيات للتدريب والبحوث (CAWTAR)،
المرحلة الثانية**

ظل التمكين للمرأة يعتبر من التحديات الإنمائية التي تحظى بأولوية عالية بالنسبة للمنطقة. وفي تقارير التنمية الإنسانية العربية الثلاثة، كان التمكين للمرأة يعتبر، بدرجات متفاوتة، من دواعي القلق. وفي السنوات الأخيرة، شهد التمكين للمرأة قدرا من التقدم، حيث منحت المرأة حق التصويت في بعض بلدان الخليج، وحيث أصبحت أعداد متزايدة من النساء

تشق طريقها إلى شغل الوظائف المهنية. غير أن التحدي المتمثل في التمكين للمرأة بصورة تتسم بالحساسية الثقافية وتحظى بالقبول من زاوية حقوقها أمام القانون، وإمكانية حصولها على التعليم وتوفير الفرص أمامها، فضلا عن التمكين لها على الصعيد السياسي، لا يزال تحديا كبيرا.

وكان الهدف من إنشاء مركز النساء العربيات للتدريب والبحوث (CAWTAR) هو توفير مصدر إقليمي للمعلومات والخبرة الفنية فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية التي تواجه المرأة في عملية التنمية. وكان تعزيز البرامج المؤسسية في المجالات الرئيسية – مثل جمع البيانات وإعداد التقارير، والتدريب على المساواة بين الجنسين، وتعزيز فرص العمل والحد من الفقر، وأنشطة الدعوة، ووسائل الإعلام – يهدف إلى المساهمة في الجهود المبذولة لتحسين أوضاع المرأة وأحوالها في العالم العربي.

وقد تأسس مركز النساء العربيات للتدريب والبحوث (CAWTAR) في تونس عام 1993. وأصدر المركز تقريره الأول عن تنمية المرأة العربية عام 2002، مواكبا لصدور تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول (2002)، الذي أشار إلى النقص الخطير في تمتع المرأة بالمساواة وبفرص المشاركة في العالم العربي. فمؤشرات مشاركة النساء العربيات في فرص العمل المأجور، والتحصيل التعليمي (ربما باستثناء تعليم الفتيات)، والتمثيل البرلماني، ووضعهن العام في الاقتصاد والمجتمع، لا تزال متخلفة عن أجزاء العالم النامي الأخرى.

وإلى جانب الالتزام العربي ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015، ازداد الاهتمام والالتزام بتحسين أوضاع المرأة. غير أنه لا تزال هناك تفاوتات واسعة داخل البلدان العربية وفيما بينها فيما يتعلق بهذه الجهود وبنائجها. فالدور النموذجي للمرأة العربية لا يزال محكوما بالتقاليد وبالتصورات الثقافية والدينية عن المرأة والأسرة. وتغيير دور النساء العربيات، بحيث يتسنى لهن المشاركة بدرجة أكبر كمواطنات على قدم المساواة مع الرجال، لا يزال من التحديات التي تواجه المنطقة.

النتائج

تشمل النواتج الرئيسية للبرنامج ما يلي:

- نشر وتوزيع اثنين من تقارير تنمية المرأة العربية؛
- إنشاء قواعد بيانات متخصصة؛
- استئناف برامج التدريب؛
- إنشاء شبكات لنشر المعلومات والبيانات المتعلقة بالمرأة بصورة فعالة؛
- إقامة شراكات مع الحكومات، ومراكز البحوث، والمنظمات غير الحكومية والفئات الأخرى من أصحاب المصلحة في المغرب والجزائر ومصر ولبنان والأردن وسوريا والعراق واليمن والسودان (فضلا عن التعاون على نطاق محدود مع الجهات المناظرة في منطقة الخليج).

ويصعب أن نحدد بدقة مدى الأثر الذي تتركه دراسات مركز النساء العربيات للتدريب والبحوث (CAWTAR) وبرامجه التدريبية والجهود التي يبذلها في مجال الدعوة على حوار السياسات العامة وعلى عملية رسم السياسات في المنطقة. فعلى مر السنوات الأخيرة، كان على البلدان العربية أن تواجه تغيرا اجتماعيا سريعا، وضغوطا ومتطلبات داخلية وخارجية، ودعوات متزايدة من أجل الإصلاح، من داخل المنطقة وخارجها على حد سواء. وقد أسهم مركز المرأة العربية للتدريب والبحث في المناقشات المتعلقة بتمتع المرأة بالمساواة وبفرص المشاركة. كما كان بمقدور المنظمات الأخرى أن تستفيد فيما تبذله من جهود للدعوة والبحوث من الموارد التي يوفرها المركز – المعلومات والدراسات وقواعد البيانات.

وقد دخل مركز النساء العربيات للتدريب والبحوث (CAWTAR) في شراكات مع المنظمات الإنمائية النسائية الأخرى (في دراسة على نطاق المنطقة لبحث مسألة إصدار بطاقات هوية للنساء والقيود المفروضة على حريتهن، على سبيل المثال) كمقدمة للقيام بجهود الدعوة من أجل إحداث التغيير العام. وفي هذا الصدد، يساعد المركز في نشر المعلومات وإرهاف الوعي والدعوة وتشجيع المناقشات والحوار بشأن القضايا ذات الأهمية الحاسمة التي تواجه المرأة العربية. ولعل المركز واحد من أول المنظمات

النسائية في المنطقة العربية التي تدرس الآثار الجنسانية المترتبة على العولمة بالنسبة للمرأة العربية.

ويتعاون مركز النساء العربيات للتدريب والبحوث (CAWTAR) مع البرامج الإقليمية الأخرى، ولاسيما برنامج تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية في المنطقة العربية، وإلى حد أقل مع برنامج شؤون الحكم في المنطقة العربية، لتوثيق وتحليل الحقوق والقضايا التشريعية - مما يخلق درجة من التآزر بين البرامج الإقليمية. غير أن المركز ليس معروفا بصورة جيدة خارج نطاق البرامج الإقليمية وبعض المنظمات غير الحكومية المختارة.

وباستثناء تونس - حيث يوجد تعاون وثيق بين المركز والمكتب القطري - لا يبدو أن هناك كثير من الوعي بالمركز في المكاتب القطرية في البلدان الأخرى في المنطقة.

وكان أحد جوانب النجاح الرئيسية التي حققها المركز يتمثل في خروجه من فترة من الركود وإعادة التنظيم ليستأنف عمله في تعزيز التنمية البشرية للمرأة العربية. وقد أقام المركز شراكات مع المنظمات غير الحكومية والجهات الأخرى في أنحاء العالم العربي. فقد دخل مثلا في شراكة مع برنامج شؤون الحكم في المنطقة العربية ومع منظمات في ستة بلدان عربية لتوسيع نطاق الجهود المعنية بمسألة المرأة والعولمة. وكبرنامج إقليمي يتمتع بمركز المراقب لدى جامعة الدول العربية (في ميدان الشؤون الاجتماعية)، يحتل مركز النساء العربيات للتدريب والبحوث (CAWTAR) موقعا مناسباً يتيح له إرهاب الوعي والدعوة للقضايا ذات الحساسية المتعلقة بالمرأة العربية، وبخاصة عندما لا تتاح للمنظمات النسائية غير الحكومية الفرصة أو الحرية للاضطلاع بهذا الدور على الصعيد الوطني.

ويبدو أن القدرة هي واحدة من المشاكل الرئيسية التي تواجه مركز النساء العربيات للتدريب والبحوث في تنفيذ برامجه. فقد عجز المركز عن المشاركة بصورة كاملة في البرنامج الإقليمي لمدة ثلاث سنوات شهدت توقفا للبرنامج التدريبي ومسائل إدارية أخرى. ولذلك، فإنه ليس معروفا

على نطاق واسع في المنطقة، ولا يزال عليه أن يكتسب قدرا من الحضور والاعتراف كطرف رئيسي في النهوض بوضع المرأة وحقوقها.

ملاحظات أخرى

يبدو مركز النساء العربيات للتدريب والبحوث كما لو كان قد خرج من فترة من الركود بهيكل إداري أقوى ورؤية أكثر تماسكا للمجالات الأساسية التي يجب أن يركز عليها. وقد قرر المركز أن المكانة المثلى له هي في مجال 'أنشطة الدعوة القائمة على الأدلة'. وبصورة أو بأخرى، فإن كل برامجه ستوجه إلى التأثير على صناعات السياسات، إما بصورة مباشرة من خلال تدخلاته وما يقدمه من عروض، أو بصورة غير مباشرة فمن خلال عمله مع المنظمات غير الحكومية الأخرى ومن خلال البحوث والدراسات.

ويمكن أن يستفيد مركز النساء العربيات للتدريب والبحوث من الاهتمام والضجة المحيطة بتقارير التنمية البشرية العربية، ولاسيما فيما يتعلق بوضع المرأة العربية. كما يمكنه أن يفصل بعض أجزاء برنامجه بحيث تتوافق بصورة أدق مع النتائج ذات الصلة التي تنتهي إليها تقارير التنمية البشرية العربية. وبهذه الطريقة، يمكنه أن يعزز من حضوره وتأثيره في المنطقة، وأن يؤهل نفسه للعب دور أكثر بروزا في الإعداد لتقرير التنمية البشرية العربية الرابع والأخير، الذي سيعالج النقص في تمتع المرأة بالمساواة.

RAB/99/001 - تقديم الدعم إلى جامعة الدول العربية

ربما كانت جامعة الدول العربية أوضح الجهات المناظرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المستوى الإقليمي. وتم وضع برنامج مساعدة لتعزيز قدراتها.

النتائج

قام البرنامج بتدريب الموظفين على استخدام الحواسيب لإنجاز المهام المكتبية الأساسية من خلال عقد فرعي مع شركة محلية للتدريب الحاسوبي. وخصص عنصر صغير يبلغ إجماليه 55 000 دولار أمريكي لتطوير نظام لإصدار شهادات المنشأ لتقييم قضايا سياسات التجارة ودراسة

قضايا السياسات المتصلة بتطوير نظام جمركي موحد للمنطقة العربية. كما قدم البرنامج الدعم إلى 'منتدى للتنمية البشرية' شمل عقد مؤتمر عن التمكين للمرأة، ودراسة عن هذه القضية، وتنظيم حلقات عمل عن القضايا المتصلة بالتنمية البشرية. وتم توفير التمويل للإعداد لإجراء دراسة جدوى عن إنشاء 'مرصد للهجرة'، يتألف أساسا من إنشاء قاعدة بيانات عن الهجرة في المنطقة.

وكانت وثيقة المشروع تفتقر إلى التحديد، ويتسم تصميمها بالتفكك. وليس واضحا كيف يجري استخدام هذه المنتجات. وقد أنهى البرنامج الإنمائي برنامجه للمساعدة بعد ذلك.

ملاحظات أخرى

كان الهدف من هذا البرنامج يتمثل في المساعدة في اكتساب موطئ قدم لدفع الشراكات مع جامعة الدول العربية قديما، غير أن تصور البرنامج كان ضعيفا فيما يبدو. وأغلق البرنامج منذ مدة طويلة. ومنذ ذلك الحين، تستخدم جامعة الدول العربية كساحة للتحقق من المواقف التي تدعو إليها برامج البرنامج الإنمائي من خلال الاجتماعات الوزارية التي تستضيفها الجامعة. وتمر الجامعة حاليا بعملية إصلاح أكثر اتساعا، وقد يتيح ذلك فرصا لتلقي دعم أكثر انتظاما من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

برنامج المساعدة التقنية البيئية في منطقة البحر المتوسط (METAP)، المرحلة الرابعة

برنامج المساعدة التقنية البيئية في منطقة البحر المتوسط، وهو شراكة بين الاتحاد الأوروبي والمصرف الأوروبي للاستثمار وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسويسرا وفنلندا والبنك الدولي، يقدم حاليا مساعدات إلى 13 من بلدان البحر المتوسط المستفيدة: الأردن، وألبانيا، والبوسنة والهرسك، وتركيا، وتونس، والجزائر، وليبيا، وسوريا، وكرواتيا، ولبنان، ومصر، والمغرب، والضفة الغربية وغزة. والأهداف العامة للبرنامج، التي تحددت عند بدئه عام 1990، هي:

(أ) تعزيز القدرة المؤسسية اللازمة لإدارة القضايا البيئية؛

ب) إعداد مجموعة قوية من المشاريع البيئية ذات الأولوية
للتعجيل بالاستثمارات في الأنشطة البيئية في المنطقة وحفز
هذه الاستثمارات؛

ج) صياغة مجموعة من عناصر السياسات الرئيسية المركزة
التي تؤثر على بيئة البحر المتوسط.

مرحلة البرنامج	الفترة	مجموع التمويل (بالدولارات الأمريكية)
الأولى	1993-1990	12.73
الثانية	1996-1993	14.54
الثالثة	2001-1996	20.28
الرابعة	2005-2001	*12.44
المجموع	2005-1990	59.99

* هذا الرقم خاص بكانون الثاني/يناير 2005؛ ولا تزال هناك بعض طلبات التمويل الإضافية قيد النظر. ولا تتضمن المبالغ نفقات المصرف الأوروبي للاستثمار على التحضير للمشروع، ولذلك فإن الرقم الخاص بالمرحلة الرابعة لا يتناسب مع المراحل السابقة.

وخصصت المراحل الأربع لبرنامج المساعدة التقنية البيئية (METAP) 60 مليون دولار لدعم موضوعين رئيسيين: التحضير للمشاريع وبناء القدرات. وفي إطار المرحلة الرابعة من البرنامج، تولي المصرف الأوروبي للاستثمار مسؤولية التحضير للمشروع بينما تولت أمانة للبرنامج، اتخذت مقرا لها في البنك الدولي، إدارة بناء القدرات من خلال ثمانية مشاريع رئيسية وعدة مشاريع أصغر حجما.

وكانت أولويات المرحلة الأولى من برنامج المساعدة التقنية البيئية (METAP) تشمل الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وإدارة التخلص من النفايات الصلبة والخطرة، ومنع ومراقبة التلوث النفطي والكيميائي البحري، وإدارة المناطق الساحلية. وفي أيار/مايو 1993، عقد في الدار البيضاء بالمغرب مؤتمر وزاري عن البيئة في منطقة البحر المتوسط لإطلاق المرحلة الثانية من برنامج المساعدة التقنية البيئية، بالتركيز على تصميم برامج في مجالات المياه، والإدارة البيئية الحضرية، وتطوير المؤسسات، وبناء القدرات.

وتركزت المرحلة الثالثة لبرنامج المساعدة التقنية البيئية (METAP) على ثلاثة مواضيع – بناء القدرات، والتلوث في النقاط الساخنة، والإدارة المتكاملة للمياه والمناطق الساحلية. وقام الشركاء بإنشاء والمشاركة في تمويل مرفق إقليمي للبرنامج في القاهرة، يتكون من وحدة لتحضير للمشروع (قام بتوفير موظفيها البنك الدولي والمصرف الأوروبي للاستثمار) لدعم وضع السياسة العامة وبناء القدرات المتصلة بالمشروع والتحضير له؛ ووحدة لبناء القدرات (قام بتوفير موظفيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) لمساعدة البلدان في تخطيط وتصميم وتنفيذ تعزيز القدرات الوطنية؛ وجزء من أنشطة البرنامج الإنمائي في إطار البرنامج الإقليمي لبناء القدرات للتشجيع على تبادل الخبرات وتعزيز الصلات المؤسسية والشبكية مع بلدان البحر المتوسط المستفيدة وفيما بينها. وبالإضافة إلى ذلك، تولى المصرف الأوروبي للاستثمار إدارة التحضيرات الأخرى للمشروع من مقره في لكسمبرغ. وواصل البنك الدولي استضافة أمانة برنامج المساعدة التقنية البيئية، وتولى مسؤولية إعداد التقارير والتنسيق مع الشركاء، في حين تولى البرنامج الإنمائي مسؤولية إدارة البرنامج الإقليمي لبناء القدرات. وشارك الاتحاد الأوروبي وسويسرا مشاركة نشطة في توجيه السياسات العامة والبرامج. وعلى الصعيد القطري، تولت مراكز التنسيق الوطنية مسؤوليات معززة، إلى جانب التدريب والأدوات الملائمة. وكانت الاجتماعات السنوية بين مراكز التنسيق هذه تشكل الساحة الرسمية للتشاور بين الشركاء في برنامج المساعدة التقنية البيئية وبلدان البحر المتوسط المستفيدة. ونظرا للمصاعب التشغيلية ولانخفاض التوقعات فيما يتعلق بحجم البرنامج، أغلق المرفق الإقليمي التابع للبرنامج في عام 2001، ونقلت أنشطته إلى أمانة البرنامج. وأجري في عام 2000 تقييم مستقل للمرحلة الثالثة من برنامج المساعدة التقنية البيئية.

وعقب إجراء تقييم المرحلة الثالثة من برنامج المساعدة التقنية البيئية (METAP)، تحددت أهداف المرحلة الرابعة من البرنامج على أنها "مساعدة البلدان المستفيدة في التحضير للمشروع وتعزيز قدراتها في أنشطة مختارة من أنشطة إدارة البيئة الإقليمية". وأخذا في الحسبان الخبرة المكتسبة من

المرحلة السابقة، تم اختيار أنشطة البرنامج ضمن ثلاثة أركان أساسية تحظى بالأولوية:

الركن الأول: نوعية المياه، والمياه المستعملة، وإدارة المناطق الساحلية

الركن الثاني: إدارة النفايات في البلديات وإدارة النفايات الخطرة

الركن الثالث: أدوات السياسات العامة والتشريعات

وكان متوقعا أن يستند موضوعا التحضير للمشروع وبناء القدرات إلى برنامجين شاملين لعدة قطاعات: بناء القدرات على الصعيد المحلي وإقامة نظام إقليمي لإدارة المعرفة. وأعطيت الأولوية إلى المسائل التي يمكن معالجتها بأقصى قدر من الفاعلية في السياق الإقليمي، بما يسمح للبلدان بالتعلم من خبرات بعضها البعض. كما جرى التشديد على التعاون مع البرامج الإقليمية الأخرى، ولاسيما خطة عمل البحر المتوسط.

النتائج

تكشف التقييمات الداخلية للمشاريع المكتملة الثلاثة عن تأثير قوي من خلال مشاريع رائدة تولد اهتماما إقليميا وسياسات وقوانين وإجراءات جديدة لتقييم الأثر البيئي، وتحسن تفهم الصلات بين التجارة والبيئة. والمشاريع المتبقية جميعها مشاريع تعد بأن تترك أثرا متواصلا.

وعندما بدأ برنامج المساعدة التقنية البيئية (METAP) عام 1990، لم يكن هناك سوى عدد قليل جدا من البلدان المطلة على حوض البحر المتوسط يملك قوانين بيئية أو وكالة بيئية تمارس مهامها. وتغير هذا الوضع تماما على مدار 14 عاما، وفي كثير من الحالات، كان برنامج المساعدة التقنية البيئية يقدم الدعم الحفاز في المراحل الحاسمة، بحيث أصبحت الآن جميع بلدان البحر المتوسط المستفيدة تملك وزارات للبيئة، وليس مجرد وكالات، ومجموعات متكاملة بدرجة معقولة من القوانين الأساسية. وازداد عدد الموظفين المتخصصين في الشؤون البيئية من قلة قليلة في كل بلد من البلدان إلى المئات منهم في معظم الحالات، مع تعزيز قدراتهم، غالبا من خلال التدريب الذي يوفره برنامج المساعدة التقنية البيئية. وفي مجال بناء القدرات، ربما كان أعظم إنجازات برنامج المساعدة التقنية البيئية يتمثل في سلسلة خطط الهمل البيئية الوطنية، التي

أتاحت لبلدان البحر المتوسط المستفيدة إمكانية تحديد مشاكلها البيئية، ووضع أولوياتها، ورسم إجراءات لمعالجة تلك الأولويات في الأجلين القصير والمتوسط.

وجوانب النجاح الملحوظة الأخرى في بناء القدرات تشمل برنامج المصرف الأوروبي للاستثمار لتعميم الشواغل البيئية في قطاعات من قبيل التجارة والخصخصة، واستخدام الأدوات الاقتصادية. وقضايا من هذا القبيل تتناسب بصورة خاصة مع النهج الإقليمي، حيث يكون بمقدور البلدان أن تتعلم من بعضها البعض، وهو ما كان من جوانب تخصص برنامج المساعدة التقنية البيئية.

ومنذ البداية، ووفقاً لأولويات بلدان البحر المتوسط المستفيدة، اهتم برنامج المساعدة التقنية البيئية (METAP) اهتماماً كبيراً بالتحضير السليم للمشاريع البيئية، التي كان معظمها في ميادين إمدادات المياه، والمياه المستعملة، والنفايات الصلبة على مستوى البلديات، فضلاً عن مبادرات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. وحتى الآن، تم إعداد أكثر من 35 مشروعاً، أمكن تمويل معظمها في نهاية المطاف، مما أدى إلى استثمار أكثر من بليون دولار أمريكي. كما تبين التجربة أن الأمر قد يتطلب قدراً من الوقت لرؤية نتائج المساعدة التقنية.

ولم يتسنى تنفيذ البرنامجين الشاملين لعدة قطاعات – إدارة المعرفة وبناء القدرات المحلية – بالصورة التي كانت متوخاة، نظراً لصعوبات في التمويل ولخلافات في النهج المتبعة بين الشركاء على حد سواء.

ولم يحقق بناء القدرات المحلية، على غرار نموذج التمكين لقيادات المجتمعات المحلية في جدول أعمال القرن 21، إلا قدراً محدوداً من النجاح في المرحلة الثالثة من برنامج المساعدة التقنية البيئية (METAP)، حيث كانت المشاكل تتصل بأوجه القصور الإدارية أكثر مما كانت تتصل بنواقص في التصميم. وفي حين أن من الصحيح أن الوعي العام ومشاركة الجمهور عنصر أساسي في نجاح كثير من أنواع تخطيط وتنفيذ المشاريع البيئية (بما فيها الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وإدارة النفايات الصلبة على وجه الخصوص)، فإن ذلك لا يترتب عليه بالضرورة أن النهج الإقليمي هو الذي يصلح لهذا النوع من بناء القدرات.

ويعد تطوير نظم شاملة وفعالة لإدارة المعرفة على الصعيد الإقليمي عنصرا محوريا في الإدارة البيئية الفعالة في منطقة البحر المتوسط. فالتكنولوجيا تتطور بوتيرة سريعة، وأصبحت شبكة الإنترنت الآن على الأرجح القناة الرئيسية للوصول إلى المعلومات على الصعيد العالمي. ولا بد من إيلاء الأولوية إلى ضمان ارتباط المعارف القيمة بشبكة الإنترنت، وأن يعرف المستعملون المحتملون أين وكيف يبحثون عن المعلومات.

والتوجه الرئيسي لاقتراح البرنامج الإنمائي المتعلق بإدارة المعرفة (المشروع 4-1) يتمثل في **إضفاء الصبغة المؤسسية** على إدارة المعرفة من خلال إنشاء 'مراكز رئيسية'، تضع مولدي المعرفة في 'موقع القيادة'، وتشجع تواصل الناس ببعضهم البعض عبر شبكة الإنترنت، أخذا في الحسبان الميول الثقافية والأفضليات اللغوية، والتدرج في مراحل البرامج.

ملاحظات أخرى

يوفر موقع برنامج المساعدة التقنية البيئية على شبكة الإنترنت (www.metap.org) للجمهور العام مصدرا جيدا للمعرفة بالبرنامج.⁽¹²⁾ وينبغي للجهود المبذولة حاليا لتحديثه أن تصحح مشاكل قدم المواد التي لوحظت أثناء الاستعراض. وتم إحياء الرسالة الإخبارية للبرنامج، وهي توفر أيضا معلومات مفيدة للجمهور الأكثر تخصصا.

ولم تتحقق التوصية الواردة في تقييم المرحلة الثالثة من البرنامج، بالقيام برصد أكثر انتظاما لمشاريع البرنامج وتقييمها، إلا بصورة جزئية خلال المرحلة الرابعة من البرنامج. فليس هناك الكثير من المشاريع التي تبين مؤشرات على الأداء الجيد التي يمكن رصده. والمشروع الأكبر حجما، وهو مشروع إدارة النفايات الصلبة على المستوى الإقليمي، يصدر تقارير فصلية مرحلية مفيدة، كما يوفر مادة لاستعراض منتصف المدة والاستعراض النهائي من قبل شركة استشارية مستقلة. وهناك ثلاثة مشاريع مكتملة، هي برنامج إدارة النفايات الحضرية في منطقة البحر

(12) في حين يمكن للموقع، إذا ما تم توسيعه وتحديثه، أن يوفر معلومات عامة جيدة عن البرنامج، فإنه لا ينبغي أن يعتبر بديلا عن التقرير السنوي المقدم إلى الشركاء وبلدان البحر المتوسط المستفيدة، وهو التقرير الذي يجب أن يقدم تقييما أكثر صراحة للتقدم المحرز والمشاكل التي ووجهت

المتوسط (MUWMP) وبرنامج تقييم الأثر البيئي، وبرنامج التجارة والبيئة، أجرت تقييمات داخلية واسعة أسفرت عن خلاصات جيدة من الدروس المستفادة.

رابعا - الإدارة والأساليب والنهج

رابعا - ألف: الصلاحية والشرعية

استخدمت أربع أدوات رئيسية لتعزيز شرعية برنامج دفع خطى التنمية في المنطقة:

1. الاستعانة بكتاب مرموقين ويحظون بكثير من الاحترام في تقارير التنمية الإنسانية العربية؛
2. إنشاء مجلس استشاري يتألف من أفراد يتمتعون باحترام واسع لتوجيه تقرير التنمية الإنسانية العربية وإسداء المشورة له؛
3. استخدام الاجتماعات الوزارية كساحة لمناقشة القضايا في جامعة الدول العربية؛
4. الاستفادة من الصحافة في خلق وعي عام بالقضايا في وقت مبكر قدر الإمكان.

وساعدت هذه الآليات الأربع في إضفاء الشرعية على المواقف التي اتخذها تقرير التنمية الإنسانية العربية وإطار التعاون الإقليمي، وهو ما يجب مواصلته. كما ينبغي النظر في توسيع نطاق المجلس الاستشاري بحيث يوفر التوجيه فيما يتعلق بهيكل ومحتوى إطار التعاون الإقليمي لضمان الاستمرارية بينه وبين تقرير التنمية الإنسانية العربية، وكذلك في توزيع البرامج الفعلية ضمن إطار التعاون الإقليمي.

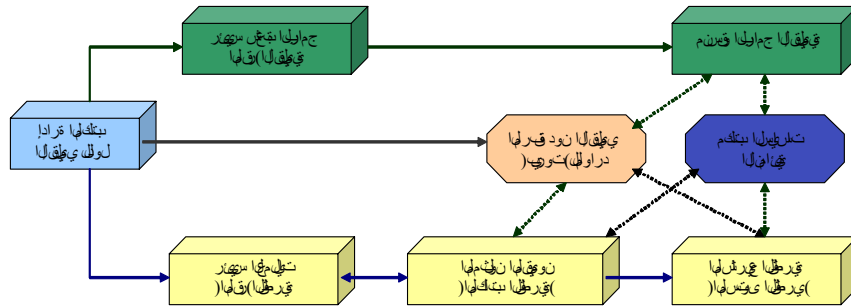
باء: تهيئة جوانب التأزر وتعزيز المتبادل

هناك مجال لمواصلة الاستفادة من أوجه التأزر بين البرامج الرئيسية التي يتضمنها إطار التعاون الإقليمي. فعلى سبيل المثال، هناك مجال للتعاون بين برنامج تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية في المنطقة العربية وبرنامج شؤون الحكم في المنطقة العربية في

موضوع الحكومة الالكترونية على عدة مستويات. وهناك مجال للتعاون بين برنامج تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية في المنطقة العربية ومركز المرأة العربية للتدريب والبحث وبرنامج التعليم العالي في موضوع نشر المعلومات. وهناك أيضا مجال لمواصلة التعاون بين برنامج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الدول العربية وبرنامج شؤون الحكم في المنطقة العربية في قضايا حقوق الإنسان. ففي حين بدأت البرامج عملها في بعض من هذه القضايا، فإن التعاون بينها ليس عميقا بصفة خاصة، وليس مستغلا بالدرجة الكافية.

وتنشأ أوجه التآزر من خلال تصور الأهداف المشتركة وخلق الشروط التي يرى الأعضاء فيها فائدة متبادلة. وحتى تنظيم معتكف شعبة البرامج الإقليمية/المكتب الإقليمي للدول العربية، لم يتم مطلقا الجمع بين الموظفين الذين يعملون لدعم أهداف إطار التعاون الإقليمي لأغراض البرمجة المشتركة أو الإدارة المشتركة. ويمكن أن تتحقق قيمة إضافية كبيرة من خلال عقد اجتماعات منتظمة، سواء بصورة شخصية أو من خلال عقد المؤتمرات عن بعد عن طريق الفيديو. بل أن مجرد عقد اجتماعات أسبوعية في المقر لشعبة البرامج الإقليمية سيقطع شوطا بعيدا نحو تعزيز أوجه التآزر الموضوعية والإدارية.

ومن الواضح أن المكتب الإقليمي للدول العربية يعمل حاليا في مسارين متوازيين: (1) إدارة العمليات القطرية؛ (2) إدارة البرامج الإقليمية. وليس هناك سوى القليل جدا من التعاون بين المسارين، على مستوى المقر أو في الميدان على حد سواء.



مكتبان إقليميان للدول العربية – خطوط الاتصال المتوازية

وعلى المستوى القطري، لا يقدم منسفو البرامج الإقليمية تقاريرهم إلى الممثلين المقيمين للبرنامج الإنمائي/المنسقين المقيمين للأمم المتحدة الموجودين في البلدان المضيفة أو من خلالهم. فهم ينظرون إلى مستشاري البرامج الإقليمية في المكتب الإقليمي للدول العربية باعتبارهم المستوى المناظر لهم مباشرة، ويقدمون تقاريرهم من خلالهم إلى رئيس الشعب الإقليمية وإلى الإدارة الإقليمية. وفي واقع الأمر، فإن الممثلين المقيمين، في البلدان التي تمت زيارتها، لم يكونوا على قدر كبير من المعرفة بالبرامج الإقليمية التي تستضيفها البلدان التي يعملون فيها. وفي حين قد يمكن ذلك منسقي البرامج الإقليمية من العمل في القضايا الأحدث دون الخضوع لنفس القيود السياسية التي يخضع لها الممثل المقيم، فإن ذلك الوضع يؤدي كذلك إلى العديد من الآثار السلبية.

أولاً، في حالة الدعائم الموجودة في مجالات ممارسة البرنامج الإنمائي، تضيع فرص كبيرة لتعزيز ودعم أنشطة الدعوة والحوار على الصعيد الإقليمي مع برامج بناء القدرات وتطوير السياسات على الصعيد القطري، كما تضيع فرض وضع استراتيجيات مشتركة.

ثانياً، يمكن لمكاتب البرنامج الإنمائي القطرية أن تتابع دعم أنشطة إطار التعاون الإقليمي إذا ما دعيت لذلك. ويكون ذلك مفيداً بصفة خاصة في الحالات التي يتعين فيها على الشركاء وغيرهم من أصحاب المصلحة الاضطلاع بدور قيادي في تنفيذ الأنشطة على المستوى القطري (الدعائم الموجودة خارج مجالات ممارسة البرنامج الإنمائي).

ثالثاً، على الصعيد القطري، يُنظر إلى البرامج الإقليمية والقطرية على حد سواء باعتبارها من عمليات البرنامج الإنمائي. وينبغي أن يكون الممثلون المقيمون على معرفة جيدة مسبقة بجميع أنشطة البرنامج الإنمائي، بل وبجميع أنشطة الأمم المتحدة، في البلد، حيث سيعتبرون مسؤولين على الأرجح، وبخاصة عن المشاكل التي قد تنشأ عند مواجهة القضايا الأحدث في إطار أنشطة البرامج الإقليمية. وأشار الممثلون المقيمون إلى العديد من الحالات التي كان فيها مديرو البرامج الإقليمية يقيمون اتصالات مباشرة بالمسؤولين في البلدان التي يتولون مسؤوليتها،

بل ويقومون بزيارة البلد لعقد اجتماعات دون إخطار مكاتب البرنامج الإنمائي القطرية أو إطلاعها على ما يدور في تلك الاجتماعات.

رابعاً، نجحت البرامج الإقليمية، من خلال أنشطة الدعوة التي تضطلع بها ومن خلال الدعم السياسي المباشر الذي تحظى به من المقر، في الوصول إلى مستويات رفيعة للغاية من المسؤولين وصناع الرأي الذين يتمتعون بالاحترام: وهم الأفراد والمؤسسات الذين يمكن أن تستفيد منهم بدرجة كبيرة عمليات البرامج القطرية الرئيسية التي ينفذها البرنامج الإنمائي. وكثيراً ما يؤدي عدم إشراك الممثل المقيم إلى ضياع فرص زيادة تأثير البرنامج الإنمائي. والعكس صحيح أيضاً. فالممثلون المقيمون لديهم أيضاً صلاتهم الرفيعة المستوى تماماً، التي يمكن الاستفادة منها في تيسير ودعم البرامج الإقليمية.

وإلى جانب توثيق الارتباط بين البرامج الإقليمية والعمليات القطرية، سيتعين بطبيعة الحال على الممثلين المقيمين أن يتروا في تقدير مدى تدخلهم لتقليل الآثار السلبية إلى أدنى حد، وإن كان معظم الممثلين المقيمين يدركون هذا الخطر إدراكاً جيداً عندما يتعلق الأمر بالأنشطة الأحدث للدعوة.

وأخيراً، فإن المكتب الإقليمي يجب أن ينظر إلى البرامج الإقليمية وعمليات البرامج القطرية باعتبارها أدوات تتمتع بمزايا نسبية بالغة الاختلاف، مما يمكن تركيزه واستغلاله بصورة انتقائية. فالبرنامج الإقليمي يحقق أقصى قدر من الفعالية في أنشطة الدعوة للقضايا الشديدة الحساسية التي تواجه معوقات سياسية وبيروقراطية صعبة على الصعيد الوطني؛ وفي إدارة القضايا التي تتطلب إجراءات ومراقبة بصورة مشتركة بين البلدان؛ وفي تعزيز أو إصلاح المؤسسات الإقليمية. من ناحية أخرى، فإن البرنامج القطري يكون مناسباً بأقصى درجة لإدارة المساعدة المقدمة لإصلاحات السياسات العام والمؤسسات وبناء القدرات على الصعيد الوطني.

جيم: تقديم المساندة الموضوعية والدعم للسياسات

يقدم مكتب السياسات الإنمائية والمرفق دون الإقليمي للموارد بصفة عامة المساندة الموضوعية والدعم للسياسات في مجالات ممارسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويحدد مكتب السياسات الإنمائية مواقف السياسات العامة من خلال 'مذكرات الممارسة' التي يضعها، والتي أصدر الكثير منها فريق شؤون الحكم في المقر وفي مركز أوسلو. ويفترض أن يصدر المرفق دون الإقليمي للموارد أوراقا لتحديد مواقفه ومواد نظرية أخرى. وتتفاوت الآراء في مدى الفائدة التي تحققت من المساندة التي يقدمها مكتب السياسات الإنمائية. ورغم أن نمط ملاك موظفي المرفق دون الإقليمي للموارد قد تغير بدرجة كبيرة بمرور الوقت، إلا أنه يضم وظيفتين لمستشارين مختصين بشؤون الحكم، وواحد مختص بالتجارة، وواحد مختص بالفقر، وواحد مختص بالفروق بين الجنسين. ومع ذلك، فمن المفهوم أن مستشاري المرفق دون الإقليمي للموارد يخصصون معظم وقتهم لتقديم المساندة لـ 17 برنامجا قطريا، بالإضافة إلى برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، في حين لا تتلقى البرامج الإقليمية كثيرا من الدعم من المرفق دون الإقليمي للموارد.

ويقع إثنان من دعائم إطار التعاون الإقليمي الثلاثة (وهما المعرفة والعلومة) خارج نطاق مجالات الممارسة الرسمية للبرنامج الإنمائي، وتم اختيارهما بناء على تقييم للقضايا الحاسمة من حيث اتصالها بالمنطقة. وفي الحالة المحددة للمكتب الإقليمي للدول العربية، يقوم موظفون معينون في شعبة البرامج الإقليمية أيضا وبدرجات متفاوتة بتقديم المساندة الموضوعية. وفي إطار البرنامج الإقليمي، ساعد التحليل الوارد في تقارير التنمية الإنسانية العربية على إنشاء إطار للسياسات العامة، وإن لم يضع سياسة تنفيذية في حد ذاتها. وكلاهما يغطي مجالات تقع داخل مجالات الممارسة وخارجها على حد سواء.

والمشكلة الأكبر هي التي تواجهها البرامج التي تعمل خارج مجالات ممارسة البرنامج الإنمائي؛ وترد إلى الذهن في هذا الصدد كل المشاريع التي تغطيها الدعامة المتعلقة بالمعرفة. فهذه المشاريع لا تضطر فحسب إلى وضع سياساتها بالتشاور مع الحكومات والمؤسسات المناظرة لها، بل أنها كثيرا ما تُدعى إلى تقديم الدعم الموضوعي والخبرة الفنية إلى المكاتب

القطرية نفسها. ولذلك، فمن الأهمية البالغة أن يتوفر للمشاريع ما يكفي من الموظفين لمواجهة ذلك التحدي. والطلب شديد وأخذ في التزايد في حالة برنامج تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية في المنطقة العربية على وجه التحديد؛ ويُعامل موظفو المشروع باعتبارهم مستشارين تقنيين للبرامج القطرية والمكاتب القطرية نفسها. ولتلبية هذه الطلبات، سيتعين على البرنامج الإنمائي أن ينظر في الطريقة التي يمكنه بها تعبئة الموارد للارتقاء بقدرات الموظفين في جميع المشاريع الرئيسية التي يضمنها إطار التعاون الإقليمي.

دال: المواعمة بين دورات البرمجة

إن دورة إطار التعاون الإقليمي لا تتوافق مع دورات أطر التعاون القطرية/البرامج القطرية التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي في المنطقة. وربما لا يكون من الممكن أو من المفيد مواعمة دورات أطر التعاون القطرية بحيث تتوافق تماما مع دورات إطار التعاون الإقليمي. وفي ضوء طبيعة أنشطة الدعوة، وربما لا يكون من الممكن التنبؤ في بداية إطار التعاون الإقليمي بالاتجاه الذي قد تأخذه القضايا والفرص التي قد تنشأ.

ولذلك، فإن التدرج في بدء أطر التعاون القطرية بعد سنة أو سنتين من بدء فترة إطار التعاون الإقليمي قد يشكل بالفعل رصيذا قيما، لاسيما إذا ما طلب من أطر التعاون القطرية التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي أن تضم مستقبلا متابعة أنشطة الدعوة المنفذة ضمن إطار التعاون الإقليمي. ويوصى بأن يُلب من مديري البرامج الإقليمية/موظفي الشعبة الإقليمية العمل كمورد يُرجع إليه عند إعداد أطر التعاون القطرية/البرامج القطرية لضمان التوافق البرنامجي بصورة أكثر فعالية بين الاثنين.

هاء: إدارة البرامج

يضطلع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بتنفيذ جميع المشاريع الإقليمية. ولا يقدم المكتب أي مساندة تقنية، ويفتصر دوره على توفير الدعم الإداري والمالي. وذكر كل موظفي البرامج وموظفي المكتب الإقليمي للدول العربية في المقر أن مكتب خدمات المشاريع ليس بالمصدر الجيد لتحديد الاستشاريين التقنيين. وفي الواقع، فإن موظفي المكتب

الإقليمي للدول العربية وموظفي البرامج الإقليمية هم الذين يحددون الاستشاريين بالاستفادة من اتصالاتهم الخاصة بالمؤسسات ومراكز البحوث والجامعات والشركات استشارية في المنطقة. فمكتب خدمات المشاريع لا يتعامل إلا في الجوانب المتعلقة بالتعاقدات والمشتريات وتقديم التقارير المالية. وتعاني الجوانب المتعلقة بالتعاقدات والمشتريات والمدفوعات من تأخيرات مزمنة. ويعتمد مكتب خدمات المشاريع في التنفيذ على نظام 'أطلس' Atlas، وإن كان مستقلا عن نظام 'أطلس' الخاص بالبرنامج الإنمائي، وموظفو المكتب الإقليمي للدول العربية وموظفو البرامج الإقليمية لا يملكون إمكانية الوصول مباشرة إلى البيانات المتعلقة بالنفقات. ولم يستجب مكتب خدمات المشاريع للطلبات المتكررة للحصول على تقارير فصلية بالنفقات، وحتى وقت كتابة هذا التقرير، لم تتوفر النفقات النهائية لعام 2004 من مكتب خدمات المشاريع.

ولتدارك ذلك وللحفاظ على سلامة أوضاع الميزانية، كان على موظفي البرامج الإقليمية وموظفي المكتب الإقليمي للدول العربية الاحتفاظ بسجل مواز لتقديرات النفقات. وفي حين مكن ذلك البرنامج الإقليمي من العمل بدرجة معقولة من الكفاءة، فإن هذه الازدواجية التي لا لزوم لها لا تعتبر فحسب مصدرا رئيسيا لانعدام الكفاءة، وإنما أيضا مصدرا لقدر من الارتباك، حيث أن مكتب خدمات المشاريع يجب أن يكون هو المصدر الدقيق والمحدد للنفقات باعتبار أنه المصدر الذي يتولى بالفعل تسديد كل المدفوعات الكبرى.

والآن، مع استيعاب كل قدرات المساندة الموضوعية داخل البرنامج الإنمائي، يوصى بأن يتولى مركز الخدمات الإقليمي (حاليا المكتب الإقليمي للدول العربية) كل مهام المشتريات والتعاقدات والمهام المالية، بما يمكن موظفي المساندة الموضوعية وموظفي المشاريع من الوصول مباشرة إلى جميع المعلومات اللازمة لكفاءة الإدارة وفعاليتها. ويجب أن تتحول إدارة البرامج إلى نموذج أكثر براغماتية، يتم من خلاله تنسيق القضايا الموضوعية مع المؤسسات الوطنية التي تتصل بالأنشطة البرنامجية، ويقوم من خلاله البرنامج الإنمائي بتعبئة كل المدخلات. ويوصى، إذا ما كانت هناك ضرورة لذلك، بدعوة المجلس التنفيذي لإقرار

هذا النموذج لإطار التعاون الإقليمي التالي، حيث أن ذلك لن يرفع مستوى الكفاءة فحسب، وإنما سيحسن أيضا من المساءلة الفنية والمالية.

كما أن ترتيبات التنفيذ الحالية تترك أثارا سلبية بالغة على جهود تعبئة الموارد. فتكاليف الدعم المقدم من مكتب خدمات المشاريع، التي خُفضت إلى 7 في المائة، تظل تعتبر مرتفعة جدا، ولا تُسدد لمكاتب البرنامج الإنمائي التي تضطلع بالمسؤولية الأعظم عن إدارة المشاريع ما تكبدته من تكاليف. أما في ظل ترتيبات إدارية أكثر براغماتية، فربما يصبح البرنامج الإنمائي قادرا على أن يعمل على أساس تكاليف دعم بنسبة 2 في المائة لتغطية تكاليفه المالية والإدارية، مع قسمتها بصورة مناسبة بين المقر والميدان. وعندئذ، فإن الزيادة التي ستتحقق حتما في تقاسم التكاليف ستمكن المشاريع من رفع مستوى قدرتها على تقديم المشورة التقنية بالشكل اللازم لإنجاز البرامج بفعالية أكبر وتلبية الطلب التزايد.

رابعا - واو: الرصد والتقييم

في حين يتتبع موظفو المشاريع مدخلات المشروع ومنتجاته المباشرة، فإنه لا يتم الإبلاغ عنها بصورة منتظمة أو بشكل موحد، حيث أن المبادئ التوجيهية الحالية للبرنامج الإنمائي تتيح المرونة في الإبلاغ (فشكل التقرير متروك لتقدير المشروع المعني).

ونظرا للضغوط المفروضة على وقت موظفي المشاريع واضطرارهم للتركيز على إنجاز المهمة، فإن الإبلاغ كثيرا ما يُدمج مع مهام أخرى. فبرنامج تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية في المنطقة العربية قد جمع بين مهمني تخطيط عمله وتتبع منتجاته. وبرنامج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الدول العربية يصدر تقاريره المرحلية كوثيقة سنوية لامعة مصقولة ضمن مهام العلاقات العامة. وفي حين يسعى البرنامج إلى إبراز إنجازات المشروعين، فإن ذلك لا يتسم إلا بقيمة محدودة كأداة إدارية، حيث أنهما لا يحددان الصعوبات والنواقص. وينبغي أن يتحول البرنامج الإنمائي إلى استخدام أكثر انتظاما واكتمالا للإبلاغ المرحلي الداخلي الذي يمكن أن يكون أداة إدارية مفيدة، ويمكن أن يظل مستقلا عن مهام العلاقات العامة. كما يُلاحظ أنه في بعض الحالات لا يتلقى الموظفون في شعبة البرامج الإقليمية/مكتب السياسات

الإنمائية تقارير مرحلية. وينبغي أن تتاح لجميع الموظفين المعنيين في تسلسل إدارة البرامج فرصة الحصول على كل المعلومات المتصلة بالتقدم المحرز في التنفيذ. وإذا ما تم توحيد شكل التقارير، يوصى بإتاحة التقارير المرحلية الداخلية من خلال شبكة الإنترنت بحيث تتوفر لكل من يحتاجون الإطلاع عليها.

ولا يتم تتبع نتائج وأثار فرادى البرامج الإقليمية ولا البرنامج الإقليمي ككل. وإقامة نظام إداري يعتمد على النتائج حقا يتطلب تتبع النتائج والآثار أيضا. ولكي يتم ذلك، يوصى بإنشاء مشروع مستقل لرصد النتائج باستخدام الموارد الإقليمية من هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية. وسيحدد المشروع مؤشرات النتائج والآثار وقياساتها، و'1' ينشئ قاعدة أساسية لكل ركن من الأركان الأساسية؛ '2' إنشاء آليات بسيطة ومنخفضة التكلفة نسبيا لجمع البيانات؛ '3' تحليل البيانات بصورة مستمرة؛ '4' تقديم التقارير لكل الجهات المعنية بصورة دورية.

وفي هذا السياق العام، تجدر ملاحظة أنه في حين تتوفر القدرات في المنطقة – سواء من حيث المؤسسات الأكاديمية والشركات الخاصة القادرة على إجراء المسوح واستطلاعات الرأي – فإن القدرة المحددة على رصد وتقييم نتائج وآثار البرامج الإنمائية لا يبدو أنها موجودة في المنطقة ككل. ويوصى بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد يرغب في إنشاء مؤسسة إقليمية لرصد وتقييم وضع الخطط الوطنية وتنفيذها في المنطقة.

خامسا – الاستنتاجات والتوصيات

ألف – الاستنتاجات

الأهمية والتواجد

1 – استخدمت المديرية الإقليمية وموظفو مقرها إطار التعاون الإقليمي RCF (2002-2005) للدول العربية استخداما مبتكرا كأداة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP لتبني مواقف مستقلة إزاء القضايا الإنمائية في المنطقة، وتوجيه الاهتمام إلى الاحتياجات التي يصعب تلبيتها بسبب حساسيتها، والسعي وراء تحقيق توافق الآراء أو

الاتفاق الجزئي عليها، والدعوة إلى إحداث التغيير - على المستوى الوطني عادة.

2 - واستخدم البرنامج الإقليمي بصورة فعالة للغاية كساحة لاجتذاب صناع السياسات وقادة المجتمع المدني من سياقاتهم الوطنية، ولتشجيع الحوار بشأن قضايا السياسات العامة التي لا يمكن في بعض الأحيان مناقشتها داخل حدود المعوقات المحلية.

3 - ومنذ عام 2002 وتقرير التنمية الإنسانية العربية AHDR يعتبر البرنامج الرئيسي للبرنامج الإنمائي UNDP في المنطقة. وكان التقرير في بعض الأوقات بمثابة طليعة للمشاريع والبرامج في إطار التعاون الإقليمي RCF، حيث كان يُستفاد منه في تصميم البرامج الإقليمية بقدر ما كان يستفيد هو من جهود التقييم والتحليل التي تتضمنها تلك البرامج؛ وكان هناك تبادل صحي للأفكار بينهما. ومع اكتساب تقرير التنمية الإنسانية العربية للمزيد من المصداقية في المنطقة، يمكن تعزيز العلاقة بدرجة أكبر بين مجمل إطار التعاون الإقليمي وتقرير التنمية الإنسانية العربية.

4 - ونتيجة للتشديد بقوة على الأولويات الإقليمية كما تحددت من المنظور المستقل لتقرير التنمية الإنسانية العربية وللمكتب الإقليمي، سعى إطار التعاون الإقليمي إلى معالجة القضايا التي لا يعترف عادة بأنها تدخل في نطاق مجالات التركيز المواضيعية للبرنامج الإنمائي UNDP، مثل التعليم العالي (المعرفة)، والنمو الاقتصادي والتجارة (العولمة). فهذه المجالات تعتبر بوجه عام من المجالات التي تتمتع فيها المنظمات المتعددة الأطراف الأخرى بمزايا نسبية. غير أن إطار التعاون الإقليمي أوضح أهمية استخدام منظورات وُهج التنمية البشرية في تناول هذه القضايا.

5 - وبطبيعة الحال، تتفاوت الاستراتيجيات المعتمدة في إطار مختلف الأركان الأساسية والبرامج الإقليمية. غير أن بعضاً من أنجح وُهج الدعوة كانت تلك التي تضمنت الإشراك المباشر لصناع الرأي العام والقادة الأكثر تأثيراً والذين يعتبر (سواء عن حق أو عن خطأ) أنهم يشكلون أكبر العقبات أمام التقدم في المنطقة. وقد أتضح أن

إشراكهم واجتذابهم من البداية كان بالغ الأهمية في نجاح حملة مُن أجل كسر حاجز الصمت، التي قام بها برنامج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الدول العربية على سبيل المثال، كما أزال المعوقات المحتملة للحوار على الصعيد الإقليمي، بل والوطني.

6 - وفي منطقة كان التدخل الخارجي فيها مثيرا للخلاف بدرجة كبيرة ومرفوضا في كثير من الأحيان، شدد إطار التعاون الإقليمي بصورة صحيحة على استخدام القدرات الإقليمية، بما ارتفع بدرجة شرعية المواقف التي يدعو لها ومكّن البرامج من اكتساب قوة الدفع والقبول بسهولة. ومن ناحية أخرى، فإن عدم إشراك صناع السياسات في تصميم البرامج منذ بدايتها قد حد من درجة الشرعية والملكية التي تمكن إطار التعاون الإقليمي من توليدها.

7 - وحال مستوى الحساسية السائد دون قيام المكتب الإقليمي للدول العربية (RBAS) بطلب أو قبول تمويل خارجي من عدة مصادر محتملة، وكان معدل تقاسم التكلفة منخفض نسبيا رغم وجود اهتمام دولي شديد.

8 - ويبدو من البيانات التي قدمها مديرو البرامج أن التمويل المتوازي للبرامج من قبل المانحين الآخرين كان مرتفعا، مما يظهر قدرة البرنامج الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تعبئة الموارد دعما للقضايا التي يناهز بها وكذلك المستوى المرتفع للاهتمام بين الشركاء. غير انه لم يتم من خلال البرنامج الإنمائي سوى قدر قليل نسبيا من تقاسم التكاليف المباشر.

9 - ونجح البرنامج الإقليمي في تواجد البرنامج الإنمائي بصورة فعالة في مجالات تتسم بالحساسية، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وشؤون الحكم. بل أنه استخدم ببراعة لاكتساب المصداقية والثقة في البرنامج الإنمائي في منطقة كان يُنظر فيها للأمم المتحدة بقدر كبير من الارتياح. وهذا ليس بالإنجاز الهين، وهو ما يستحق الإشادة بدرجة كبيرة.

10 - ويمكن إنجاز ما هو أكثر من ذلك للاستفادة من نتائج البرنامج الإقليمي في تواجد البرنامج الإنمائي UNDP بشكل فعال على المستوى القطري، والعكس بالعكس. وكما ورد في المناقشة في الجزء المتعلق بالإدارة، فإن أوجه الارتباط بين البرامج الإقليمية والقطرية معدومة إلى حد بعيد في الوقت الراهن. وربما أدى ذلك إلى ضياع فرص لكسب القدرة على التأثير وتحقيق أثر طويل الأجل، لاسيما في المجالات المواضيعية مثل شؤون الحكم، التي يدير فيها البرنامج الإنمائي أيضا أنشطة برنامجية واسعة إلى حد ما على المستوى القطري.

التصميم

11 - صُمم إطار التعاون الإقليمي (2002-2005) ليغطي ثلاثة أركان مواضيعية (الحكم والعلومة والمعرفة) وثمانية من 'مجالات الخدمات' أو أنواع النشاط: '1' تكوين الخبرة والتجربة؛ '2' تقاسم المعرفة ونشرها؛ '3' أنشطة الدعوة وتشجيع الحوار؛ '4' تقديم المشورة بشأن السياسات العامة؛ '5' رسم السياسات العامة؛ '6' بناء القدرات؛ '7' تنفيذ مشاريع رائدة؛ '8' تشجيع بناء الشراكات وإقامة الشبكات.

12 - وقيل أن الأركان الثلاثة جميعها قد أسهمت في الحد من الفقر رغم أنه ليس واضحا من تصميم البرامج الفعلية كيف تحقق ذلك. فالتماسك والعلاقة بين الأركان الثلاثة نفسها أمر غامض نسبيا، وفي يمكن القول بأن بعض البرامج تعالج أركانا متعددة، فإن ذلك ربما جاء نتيجة للمصادفة أكثر منه نتيجة للتصميم المتعمد.

13 - كان التركيز الرئيسي للبرامج في إطار التعاون الإقليمي ينصب على تكوين الخبرة وأنشطة الدعوة؛ ولذلك، فمنذ البداية، لم تكن الملكية الوطنية بالقوة المحركة الرئيسية، ولا كانت استدامة الأنشطة مبدأ أو هدفا محوريا. بل كانت البرامج بدلا من ذلك مصممة لإثارة النقاش حول القضايا الإنمائية الرئيسية، وتشجيع ورعاية شبكات المجتمع المدني بغرض تنشيط الحوار وأنشطة الدعوة وخلق زخم لتغيير السياسات العامة.

14 - وعلى العكس من معظم برامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأخرى، فإن إطار التعاون الإقليمي للدول العربية صُمم في جانبه الأكبر في نيويورك، ثم قدم فيما بعد للتشاور والدعم من المشاركين المحتملين. ولم تكن مشاركة المكتب القطري مؤثرة في التصميم الأصلي للبرنامج. وأنشئ مجلس استشاري إقليمي لدهم التحضير لتقرير التنمية الإنسانية العربية AHDR. ورغم أن القضايا المحددة في التقرير ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالقضايا التي تعالجها المشاريع في إطار التعاون الإقليمي RCF، فإن المجلس الاستشاري الإقليمي لم يشارك مشاركة شديدة النشاط في تصميم إطار التعاون الإقليمي.

15 - وربما كانت العملية المتبعة في تصميم إطار التعاون الإقليمي عملية مقصودة تماماً، حيث أنها مكنت إطار التعاون الإقليمي من معالجة قضايا تتسم بقدر كبير من الحساسية (مثل جوانب من قضية الحكم الديمقراطي، والفروق بين الجنسين، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز)، وهي دون شك قضايا لم تكن تطرح إن طلبت أولويات وموافقات الحكومات مسبقاً.

16 - ويبدو في معظم الحالات أن ذلك لم يسبب مشاكل كبيرة، ووافقت الحكومات فيما بعد على المشاركة في برامج البرنامج الإنمائي UNDP. وفي حقيقة الأمر، وبفضل الدعم القوي من المكتب الإقليمي للدول العربية في المقر، ومن المديرية الإقليمية بصفة خاصة، حققت البرامج الرئيسية مستويات مرتفعة للغاية في المشاركة وفي الدخول في فرادى البلدان.

17 - وأدى عدم وجود مؤسسات إقليمية قوية إلى صعوبة عبور البرنامج الإقليمي على جهة مناظرة واضحة لعملياته المشتركة بين البلدان. وبُذِلَ جهد لتطوير جامعة الدول العربية كمؤسسة مناظرة، غير أن النتائج كانت ملتبسة. ومع ذلك وفرت جامعة الدول العربية ساحة لإصدار الإعلانات الوزارية المشتركة لدعم المواقف التي يدعو إليها البرنامج الإنمائي UNDP في إطار البرنامج الإقليمي. وليس واضحاً إلى أي مدى تم ترجمة هذه الإعلانات إلى إجراءات فعلية.

النتائج

- 18 - أسفر موضوعان من المواضيع الثلاثة الرئيسية عن نتائج مثلما فعلت بعض البرامج من خارجها مثل برنامج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وكان بعض النتائج مبهرا حقا مثلما في حالة المؤتمر المشترك بين الأديان، الذي ضم بعضا من أعلى القيادات الدينية في المنطقة ليكسروا حاجز التحريم الذي كان مفروضا على مناقشة مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وليصدروا إعلانا قطع، ضمن جملة أمور، شوطا بعيدا في إزالة الحواجز التي تعترض المناقشات الأكثر انفتاحا والمشاريع الرامية إلى الوقاية من ذلك المرض والسيطرة عليه.
- 19 - وقد بدأت المشاريع في إطار موضوع العولمة ولكنها أوقفت بعد فترة قصيرة ولم تكن لها أي نتائج دائمة رغم الاحتياج الواضح للمساعدة في منطقة من المقرر أن ينضم العديد من بلدانها إلى منظمة التجارة العالمية خلال السنوات المقبلة.
- 20 - وأظهر البرنامج الإقليمي نتائج في مجالات اكتساب الخبرات والتحليلات الموضوعية أو القطاعية، وأنشطة الدعوة، وتشجيع الحوار. وكانت النتائج الطويلة الأجل والمستدامة قليلة نسبيا في مجال بناء القدرات أو الريادة. وكان ذلك يرجع في بعض الأحيان إلى التركيز النسبي للبرامج ذاتها، وفي حالات أخرى إلى قصر مدة المشاريع حتى هذا التاريخ.
- 21 - وأحدث تقرير التنمية الإنسانية العربية (AHDR) وبرنامج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الدول العربية (HARPAS) وبرنامج شؤون الحكم في المنطقة العربية طفرات كبيرة، وأدت كلها إلى توليد الوعي لدى صناع الرأي الرئيسيين في المنطقة نتيجة لأنشطة الدعوة التي قامت بها. ويمكن قياس ذلك بطبيعة ومستوى الحوار الذي ولدته على المستوى الإقليمي، وعلى المستوى الوطني أيضا في حالات كثيرة. وكانت هناك حالات تم فيها تعديل السياسات والتشريعات الوطنية نتيجة للحوار الذي تولد عن برامج البرنامج الإنمائي UNDP.

22 - ويصعب إثبات الروابط التلقائية المباشرة بين الدعاية والحوار الجاري في إطار البرنامج الإقليمي وبين التغيير الفعلي في السياسات بأي درجة من اليقين، رغم أنه توجد حالات عديدة لحدوث تغييرات في السياسة بعد مناقشتها بشكل مفتوح لأول مرة في إطار البرنامج الإقليمي للبرنامج الإنمائي، وعلى ذلك يمكن استنتاج وجود علاقة سببية بينهما. ومن أمثلة ذلك أن مشروع الاتجاهات العالمية في تدريس الرياضيات والعلوم TIMSS دفع وزارة التربية والتعليم في مصر إلى إدخال تغييرات على المناهج الدراسية وعلى برامج تدريب المعلمين.

23 - وربما كان هناك مثال واحد فحسب لمشروع إقليمي أدى إلى تنفيذ مشروع مقابل على المستوى الوطني، وهي حالة مشروع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل المعاقين بصريا الذي بدأ في سوريا نتيجة لأنشطة برنامج استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في التنمية في المنطقة العربية (ICTDAR).

24 - وثمة مجال لتوسيع نطاق التآزر بين البرامج الإقليمية.

المسائل الإدارية

25 - يدار البرنامج الإقليمي من المكتب الإقليمي للدول العربية (RBAS) بالتوازي وبروابط قليلة نسبيا أو بدون روابط مع البرامج القطرية. ويرفع مديرو المشاريع الإقليمية تقاريرهم مباشرة إلى مستشاري البرنامج الإقليمي في مقر المكتب الإقليمي للدول العربية في نيويورك، كما يحصلون في بعض الأحيان على دعم المرفق دون الإقليمي للموارد (SURF) في بيروت. ولا يقدم مديرو/منسقي البرامج الإقليمية تقاريرهم عن طريق الممثلين المقيمين في البلدان التي تستضيف برامجهم.

26 - ويبدو أن مديري البرامج الإقليمية، بل وحتى مستشاري البرامج الإقليمية في مقر المكتب الإقليمي للدول العربية، لا يتصلون ببعضهم بشكل منظم أو موضوعي إلا في أضيق الحدود، مما يقلل من التآزر والتماسك بين البرامج.

27 - وعادة ما يتعامل مديرو/منسقو البرامج الإقليمية مباشرة مع الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وفي كثير من الأحيان بدون إخطار المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي UNDP أو إشراكها. بل أن هناك أدلة على أن مدير/منسق برنامج إقليمي بعينه حرص على أن يوصل للممثل المقيم رسالة مفادها أنه لا علاقة له بهم إلا في أضيق الحدود، وأنه ليس مسؤولاً أمامه - حتى في البلد المشمول بمسؤوليته. ونتيجة ذلك هي أنه بينما يجمع الممثل المقيم وموظفون على تأييد تقرير التنمية الإنسانية العربية AHDR ومديحه بشدة، فإنهم لا يعلمون شيئاً أو لا يعلمون إلا أقل القليل عن ملكية البرامج الإقليمية في إطار التعاون الإقليمي. وفي حين لا يعلمون إلا القليل عن أنشطة البرامج الإقليمية التي تستضيفها البلدان التي يعملون فيها، فإنهم لا يعلمون شيئاً البتة عن البرامج الإقليمية التي تستضيفها البلدان الأخرى. ونتيجة لذلك، فإن هناك مكتبان إقليميان للدول العربية - أحدهما يعني بخط البرامج القطرية والآخر يعني بخط البرامج الإقليمية - ولا يُبذل سوى القليل نسبياً من جهود المتابعة على المستوى القطري لضمان ترجمة أنشطة الدعوة إلى إجراءات على أرض الواقع.

28 - ولا تنص خطط عمل المكاتب القطرية على تقديم الدعم للبرامج الإقليمية، وليس هناك الآن سوى القليل نسبياً من الحوافز التي تدفع المكاتب القطرية إلى دعم البرامج الإقليمية أو التفاعل معها.

29 - ويعاني معظم المشاريع من عدم كفاية عدد الموظفين، ونتيجة لذلك لا يمكنها القيام بجهود المتابعة التي تضمن أن الزخم المتولد على المستوى الإقليمي يُترجم دائماً إلى عمل ملموس على أرض الواقع. ونظراً للتدني النسبي لمستوى الملكية على الصعيد الوطني، فقد يكون من المشكوك فيه أيضاً أن يستمر كثير من النتائج عقب اكتمال المشروع.

30 - وفيما يتعلق بتعبئة الموارد، وفي حين تتوفر بعض الأدلة على أن نجاح البرنامج الإقليمي قد أدى إلى توليد قدر كبير من التمويل الموازي، فإن حجم تقاسم التكلفة الذي يمر بالفعل من خلال

البرنامج الإنمائي UNDP كان محدودا نسبيا. وربما كان ذلك يرجع في جانب منه إلى بذل البرنامج الإنمائي لجهد متعمد لتجنب إعطاء انطباع بأن الأطراف الأخرى تؤثر عليه.

31 - ورغم عدم وجود ارتباطات خاصة بالمكتب القطري في البلد المضيف، فإن البرامج تميل إلى كونها أكثر نشاطا في الدول المضيفة لها، بينما يوجد انطباع لدى البلدان التي لا تستضيف هذه البرامج بأنها تتعرض 'للنسيان' ولا تستفيد من إطار التعاون الإقليمي RCF.

32 - وبينما تسمح المرونة في التصميم للبرامج باستغلال الفرص عند ظهورها وعند تغير الاحتياجات، فإنها أدت أيضا إلى قصور التخطيط ووضع الاستراتيجيات الطويلة الأجل. واستمرت بعض البرامج في القيام ببرامج الدعوة لسنوات بدون وجود نهج متدرج للتأكد من أنها تُترجم إلى تغيير حقيقي على المستوى القطري.

33 - وتعاني البرامج الإقليمية عموما من نقص الموظفين، وتواجه صعوبات في الاستجابة لطلبات الحصول على خدماتها.

34 - ولا يتضح أن أنشطة التنفيذ التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع UNOPS تضيف سوى القليل نسبيا من القيمة. فقد أعاقت تكاليف الدعم المرتبطة بذلك التنفيذ تعبئة الموارد بطريقة تقاسم التكلفة، مما أعاق قدرة المكتب الإقليمي على الوفاء بالاحتياجات المتزايدة بشكل مباشر.

الرصد والتقييم، والتقييم المنتظم للأداء

35 - لا تنص ميزانيات المشاريع صراحة على مخصصات لنظم الرصد، ولذلك لا يتم جمع نوع المؤشرات التي يمكن أن توفر المعلومات عن النتائج والتأثيرات بطريقة منتظمة. والمبادئ التوجيهية الجديدة للبرنامج الإنمائي UNDP بشأن الرصد والتقارير المرحلية قد أسفرت عن تسجيل إحراز تقدم بأشكال مختلفة للغاية في مختلف المشاريع. ففي بعض الحالات، يتم الرصد في شكل

خطط العمل، وفي حالات أخرى، تتم في شكل وثائق علاقات عامة لا تسلط الضوء على أي من أوجه القصور أو المشاكل.

36 - وليست هناك جهات مناظرة للبرامج الإقليمية في الحكومات الأعضاء أو مراكز التنسيق في المكاتب القطرية التابعة للبرنامج الإنمائي. ونتيجة لذلك، لا تعرف الحكومات (باستثناء الأقسام المعنية من الوزارات التنفيذية) ومكاتب البرنامج الإنمائي القطرية إلا القليل نسبياً عن البرامج الإقليمية، ولا تتم استعراضات الأداء إلا فيما بين موظفي المشاريع ومقر المكتب الإقليمي للدول العربية.

باء - التوصيات

التصميم والأهمية والتواجد

1 - ينبغي أن تركز أطر التعاون الإقليمي مستقبلاً على الأنشطة البرنامجية التي تتناسب كأفضل ما يكون مع التعاون الإقليمي المشترك بين البلدان، بتطبيق المعايير التالية:

- ❖ التي يُرجح أن تحقق تقدماً أكبر بإخراجها من السياق المحلي وتناولها على مستوى مشترك بين البلدان؛
- ❖ التي يُرجح أن تضر بوضع البرنامج الإنمائي UNDP إذا ما جرى التعرض لها على الصعيد الوطني أولاً؛
- ❖ التي تتناول قضايا ذات أبعاد عابرة للحدود الوطنية/دولية؛
- ❖ التي يمكن معالجتها ضمن مجالات ممارسة البرنامج الإنمائي؛
- ❖ التي تتطلب إدارة دولية - على الأقل في بعض جوانبها؛
- ❖ التي تحظى باهتمام بلدين أو أكثر قبل البدء في صياغة البرنامج.

2 - قد يرغب المكتب في أن ينظر في عدم تجديد البرامج التي لا تدعم بشكل واضح أركانه الأساسية كما هي محددة حالياً أو ولايته العالمية الأوسع نطاقاً.

3 - في ضوء ضرورة التوفيق بين إطار التعاون الإقليمي/البرنامج الإقليمي وأطر التعاون القطرية/البرامج القطرية، يجب تركيز

البرامج الإقليمية تركيزاً متزايداً على 'مجالات ممارسة' البرنامج الإنمائي UNDP. ولا بد من إعداد استراتيجية متدرجة لمعظم البرامج، وبخاصة للبرامج التي تقع خارج نطاق مجالات الممارسة الأساسية للبرنامج الإنمائي، بغية إضفاء الصبغة المؤسسية عليها تماماً ووضع استراتيجية خروج تضمن توطيد المنجزات واستدامتها.

4 - ينبغي أن يتحرك البرنامج الإنمائي بدرجة أكبر نحو استخدام تقرير التنمية الإنسانية العربية وإطار التعاون الإقليمي كأدوات للدعوة مصممة من أجل تحليل القضايا ونشر المعلومات وتنشيط الدعوة والحوار وبناء الشراكات وإقامة الشبكات. وينبغي تنفيذ أنشطة إبداء المشورة بشأن السياسات العامة، ووضع السياسات، وبناء القدرات، وجهود الريادة بصورة أكثر انتظاماً في إطار البرامج القطرية.

5 - ويتطلب ذلك برمجة أكثر نشاطاً، بالتشاور مع البرامج القطرية (رغم الاختلافات في دورات البرمجة) والتوافق المحكم مع البرامج الإقليمية (إطار التعاون الإقليمي/البرامج الإقليمية) والقطرية (أطر التعاون القطرية/البرامج القطرية)، فضلاً عن إطار التمويل المتعدد السنوات.

6 - وقد يرغب البرنامج الإنمائي UNDP في استخدام تقارير التنمية الإنسانية العربية باعتبارها الإطار الاستراتيجي العام لتوجيه المفاهيم النظرية والتواجد الاستراتيجي لإطار التعاون الإقليمي، بما يوفر التماسك المواضيعي لإطار التعاون الإقليمي ككل في ضوء أوجه القصور الشديدة الخطورة المحددة في المنطقة؛ ولمعالجة القضايا التي تتسم بالحساسية مع زيادة احتمالات اجتذاب العناصر الإقليمية (حيث يعتبر المساهمون في تقارير التنمية الإنسانية العربية المحللين الموثوق فيهم في المنطقة)؛ ولتجسيد نتائج التقارير في مشاريع حقيقة؛ ولتوفير قنوات للبرامج الطويلة الأجل في المنطقة.

7 - وقد أكسب تقرير التنمية الإنسانية العربية البرنامج الإنمائي قدراً كبيراً من تسليط الأضواء عليه والاعتراف به. ورغم ارتفاع مستوى المقاومة الأولية التي ووجه بها كل تقرير من التقارير، فإنها اكتسبت جميعاً بمضي الوقت درجة متزايدة من المصادقية والقبول داخل

المنطقة وبين الجهات المانحة على حد سواء. ولعل من غير المستصوب تحويل تقرير التنمية الإنسانية العربية إلى مؤسسة إقليمية إذا ما رغب البرنامج الإنمائي في استخدامه تحت اسمه الخاص المميز وباعتباره القوة الدافعة - طليعة أنشطة الدعوة - لبرامجه.

8 - وعلى مستوى المنظمة، يميل البرنامج الإنمائي إلى الانتقال بسرعة من احد مجالات التركيز إلى مجال آخر. ولكي يترك أثرا يعتد به على المجالات المربكة والحساسة التي حددها في إطار التعاون الإقليمي، يلزم بذل جهد منسق ومستمر ومنتظم.

9 - وربما لزم بذل المزيد من جهود الدعوة بشأن القضايا المتصلة بالتوزيع والعدل والفروق بين الجنسين، فضلا عن مجالات العمالة والنمو الاقتصادي، وبخاصة من حيث اتصاله بالعولمة المتزايد.

10 - والعمل الجاري في إطار معظم الأركان الأساسية الثلاثة لإطار التعاون الإقليمي لا يزال في مرحلة مبكرة نسبيا، بمعنى أنه لا بد من إحراز تقدم كبير، وأن هناك متسعا لمواصلة متابعة أنشطة الدعوة والحوار لضمان استمرار التحرك. وينبغي أن تستمر الأنشطة التي بدأت في إطار البرامج الرئيسية للبرنامج الإنمائي UNDP، ولاسيما ما يتصل منها بالبرامج التي بدأت في السنوات الأربع الأخيرة.

11 - وفي حالة بعض البرامج، مثل برنامج التعليم العالي، ينبغي أن تنتقل الأنشطة إلى المرحلة التالية بالتركيز بدرجة أشد على إضفاء الصبغة المؤسسية على الاختبارات في مؤسسة إقليمية، وتوحيد الاختبارات في أنحاء المنطقة باستخدام النظم والإجراءات المستقرة، وتعديل السياسات والمعايير التعليمية. ويجب أن تستمر البرامج الرئيسية الأخرى في تركيزها على أنشطة الدعوة وتشجيع الحوار.

12 - ويتسم الركن المتعلق بالعولمة من أركان إطار التعاون الإقليمي بأهمية واضحة بالنسبة للمنطقة، حيث تتغير سياسات التجارة وأنماطها مع تطلع البلدان إلى الوصول إلى منظمة التجارة العالمية، ومع ازدياد اندماج المنطقة في ظاهرة العولمة، ومع بدء هذا الاندماج في التأثير بصورة أكثر وضوحا على العمالة والنمو الاقتصادي

والتنمية المستدامة. غير أن من الضروري أن تتمثل جهود الدعوة التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي في تأسيس برامج في المجالات التي يعتبر أنه يحتل فيها مكانة متفردة. فالإخفاق في إنجاز ذلك سيؤدي إلى تهميش برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى جانب الأطراف الكبرى الأخرى (منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمصارف الإقليمية والاتحاد الأوروبي).

13 - يجب إشراك المكتب الإقليمي للدول العربية واللجنة الاستشارية لتقرير التنمية الإنسانية العربية بصورة أكثر انتظاما في عملية تصميم وبرمجة إطار التعاون الإقليمي/البرنامج الإقليمي مستقبلا لكفالة استمرارية والاتساق.

14 - وربما كان التحدي الأكبر يتمثل في إيجاد مؤسسة إقليمية يمكن أن تعمل، ليس كجهة مناظرة، وإنما كلوحة اختبار وآلية للتحقق من صلاحية الجهود الإقليمية التي يبذلها البرنامج الإنمائي. وتظل جامعة الدول العربية أحد الاختيارات الواضحة رغم ما يعترضها من أوجه قصور. وقد يرغب البرنامج الإنمائي في استشارتها أثناء برمجة إطار التعاون الإقليمي المقبل. وينبغي لهذا التشاور أن يمكن جامعة الدول العربية وشبكتها الوزارية من العمل كلوحة اختبار للأفكار من أجل إدراجها في إطار التعاون الإقليمي/البرنامج الإقليمي.

15 - وقد يرغب البرنامج الإنمائي في أن ينظر في تقديم الدعم إلى جامعة الدول العربية في برنامجها الإصلاحي الجديد بغية تدعيمها كمؤسسة شريكة في إطار التعاون الإقليمي/البرنامج الإقليمي.

16 - وكان حتما أن تكون البرامج التي حازت على أعلى تقدير من الحكومات هي تلك البرامج التي تتطلب إدارة دولية للموارد؛ حيثما لا تكون السياسات والموارد الوطنية كافية بمفردها. وينبغي النظر في تقديم الدعم لبعض البرامج التي لا تستفيد فحسب من جهود الدعوة الإقليمية، بل وأيضا التي تركز على القضايا أو البرامج التي تتطلب تعاوننا عبر الحدود الوطنية في إدارتها. فمسألة إدارة المياه/شؤون الحكم مثلا لا تتسم فحسب بأهمية حاسمة بالنسبة للمنطقة، بل أنها تتطلب أيضا إدارة عابرة للحدود الوطنية. كما ثبت أيضا أن الإدارة

المشتركة لأحواض الأنهار توفر أساسا فعالا للبرامج الإقليمية في المناطق الأخرى (انظر تجربة المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ والمكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، وقد يكون من الممكن أيضا التفكير فيها بالنسبة لمنطقة المكتب الإقليمي للدول العربية - ربما بالتعاون مع البرنامج الإقليمي في المكتب الإقليمي لأفريقيا حسب الاقتضاء.

المسائل الإدارية

17 - يجب على المكتب الإقليمي للدول العربية أن ينشئ بصورة عاجلة آلية لكفالة الاتصال والتعاون بشكل أكثر انتظاما ونشاطا بين مقر المكتب الإقليمي والمرفق دون الإقليمي للموارد وموظفي البرنامج الإقليمي والمكاتب القطرية في تصميم وإدارة إطار التعاون الإقليمي/البرنامج الإقليمي. كما يجب تعزيز التعاون في الأركان الأساسية فيما بين موظفي المكتب الإقليمي للدول العربية في ظل قيادة الرئيس الجديد للشعبة الإقليمية.

18 - وينبغي النظر في تعيين نواب للممثلين المقيمين للعمل بمثابة 'مراكز تنسيق إقليمية'، حيث يضطلعون بمسؤولية: '1' الإطلاع على كل أنشطة البرامج الإقليمية للمكتب الإقليمي للدول العربية التي تتصل بالبلدان التي يعملون فيها؛ '2' الاتصال بمنسقي البرامج الإقليمية المعنية؛ '3' تنظيم الدعم/التفاعل التشغيلي والموضوعي على المستوى القطري؛ '4' ضمان التآزر البرنامجي مع البرامج القطرية حسب الاقتضاء. ويجب أن يبذل موظفو مقر المكتب الإقليمي للدول العربية ومنسقي البرامج الإقليمية جهدا غير عادي لكفالة أن تظل مراكز التنسيق الإقليمية على علم بالأنشطة التي تتصل بالبلدان التي تعمل فيها واستشارتها في ذلك.

19 - وينبغي وضع خطة استراتيجية تقترن بإطار التعاون الإقليمي المقبل لتثبيت الملكية الوطنية للبرامج ولضمان الشرعية والاستدامة في الأجل الطويل. ويجب أن يشمل ذلك هيكلًا منظمًا للتشاور على المستوى القطري، بما يرفع من مستوى الوعي بإطار التعاون

الإقليمي/البرنامج الإقليمي ويعزز تآزره مع البرامج التي يربها
البرنامج الإنمائي على الصعيد الوطني.

20 - وينبغي النظر في إنشاء صندوق يخصص لترجمة أنشطة الدعوة
والحوار التي تجري على الصعيد الإقليمي إلى جهود استشارية بشأن
السياسات العامة، ووضع السياسات وبناء القدرات والبرامج الرائدة
على الصعيد القطري. وينبغي تمويل هذا الصندوق، على الأقل في
جانب منه، من موارد هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات
الأساسية، كما يجب تحديد أولوياته وتنفيذها بالتعاون الوثيق مع
المكاتب القطرية في المنطقة.

21 - ويجب بذل جهود أكثر نشاطا لكفالة إشراك البلدان التي لا
تستضيف البرامج في تصميمها وتنفيذها لضمان أن تستفيد هي
الأخرى من إطار التعاون الإقليمي/البرنامج الإقليمي.

22 - لابد من توضيح العلاقات وأشكال التعاون بين برامج إطار
التعاون الإقليمي والوكالات الأخرى التي تتعامل مع تلك القضايا -
وبخاصة وكالات الأمم المتحدة - ووضع استراتيجيات لتلك
العلاقات، من أجل تجنب الازدواجية وتحقيق أقصى درجة من التأثير
للبرامج الإقليمية والاستفادة من نقاط القوة في البرامج وتوسيعها في
أنحاء المنطقة، وما إلى ذلك.

23 - ينبغي إنشاء آليات لتطوير المزيد من التآزر بين البرامج الإقليمية
المتربطة بما يحقق الدرجة المثلى من التأثير الاستراتيجي لكل منها
ويحقق النتائج العامة.

24 - يجب أن تسند إلى المكاتب القطرية مسؤولية المهام التي يمكن أن
تنجزها، مثل بناء القدرات، والتشغيل على المستوى الوطني،
والرصد والتقييم، وما إلى ذلك، بما يحرر البرامج الإقليمية لكي تركز
على عناصر السياسات العامة الأوسع نطاقا للبرامج وعلى ما تركه
من أثر على الإصلاحات والتغييرات.

25 - يجب تحديد المؤسسات الإقليمية التي يمكن أن تكون بمثابة لوحات اختبار للقضايا والمشاريع والمفاهيم التي يجري تطويرها في إطار البرامج الإقليمية للبرنامج الإنمائي والعمل معها.

26 - في حين يتعين الاحتفاظ بالمرونة واستغلال الفرص عندما تلوح، فإن هناك حاجة أيضا لأن تحدد البرامج الإقليمية للبرنامج الإنمائي القضايا التي يمكن أن تحقق فيها قوة دفع حقيقية، وأن تضع استراتيجيات متدرجة متوسطة الأجل لمتابعتها حتى تؤدي ثمارها، وحتى تسفر عن إحداث تحولات يعتد بها في السياسات العامة وتغييرات مؤسسية على المستوى القطري.

27 - إن القيمة الموضوعية التي يضيفها إشراك مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع UNOPS كوكالة منفذة في إطار التعاون الإقليمي/البرنامج الإقليمي ليست بالقيمة الواضحة، ولا تستمر إلا لأسباب بيروقراطية إلى حد بعيد. وكانت هناك صعوبة في الحصول على سجلات النفقات من مكتب خدمات المشاريع في الوقت المناسب، واضطر المكتب الإقليمي للدول العربية في البرنامج الإنمائي UNDP إلى الاحتفاظ بنسخة مزدوجة من سجلاته، التي لا يرجح أن تكون أكثر من مجرد تقديرات حيث أن مكتب خدمات المشاريع هو الذي يحتفظ بسجلات النفقات الفعلية. ومع تطوير مركز الخدمات الإقليمية التابع للبرنامج الإنمائي، وكذلك المرفق جون الإقليمي للموارد و قدرة المساندة الموضوعية في مقر المكتب الإقليمي للدول العربية، ينبغي النظر في إنشاء آليات أكثر مباشرة لإدارة البرامج بدعم من المجلس التنفيذي إذا لزم الأمر.

الرصد والتقييم، والتقييم المنتظم للأداء

28 - يجب تطوير آليات أكثر اتساقا مع بنود ميزانيات المشاريع لإنشاء نظم مكرسة للرصد والتقييم لجمع البيانات الأساسية وتتبع المؤشرات التي يمكن أن توفر المعلومات عن نتائج وآثار البرامج الإقليمية للبرنامج الإنمائي. وينبغي العودة إلى استحداث شكل موحد للإبلاغ المرحلي عن التقدم المحرز، واستخدامه كأداة لإدارة البرامج وصنع القرار.

29 - وينبغي إنشاء برنامج مستقل ضمن إطار التعاون الإقليمي وتمويله من هدف تمويل الموارد من الاعتمادات الأساسية للاضطلاع بإجراء الرصد والتقييم المنتظمين لنتائج وآثار إطار التعاون الإقليمي ككل، فضلا عن البرامج الإقليمية المكونة له. وينبغي لهذا البرنامج المستقل أن يتضمن: '1' اختيار المؤشرات؛ '2' إنشاء آليات لجمع البيانات وترتيبها وتحليلها؛ '3' تحديد خط أساس لإطار التعاون الإقليمي ككل، فضلا عن فرادى البرامج؛ '4' جمع البيانات وتحليلها والإبلاغ عنها بصورة دورية منتظمة؛ '5' استخدام ما يتم جمعه من معلومات في أغراض البرمجة وصنع القرار، فضلا عن العلاقات العامة وتعبئة الموارد حسب الاقتضاء.

30 - ينبغي استكشاف جدوى إنشاء مؤسسة إقليمية (على سبيل المثال لرصد وتقييم التنمية البشرية وتنفيذ الخطط وبرامج العمل الوطنية). وإذا ما توفر ما يكفي من الاهتمام، فقد يرغب البرنامج الإنمائي في دعم تنمية قدرات مثل هذه المؤسسة.

الجزء الثالث: المرفقات

المرفق الأول: المراجع

وثائق إطار التعاون الإقليمي

- الأمم المتحدة، المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، 'إطار التعاون الإقليمي للدول العربية، 2002-2005'، 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2001 (DP/RCF/RAS/2)
- 'استعراض إطار التعاون الإقليمي للدول العربية، 1997-2001'، 21 كانون الأول/ديسمبر 2001 (DP/RCF/RAS/2)

وثائق المشاريع

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق الاستئماني المتخصص: وثيقة مشروع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، البرنامج الإقليمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الدول العربية (HARPAS)
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج إدارة الحكم في البلدان العربية ، وثيقة المشروع، تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية في الدول العربية (RAB/02/003/A/01/31)
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج إدارة الحكم في البلدان العربية ، وثيقة المشروع، البرنامج الإقليمي لشؤون الحكم في الدول العربية (RAB/99/005/C/01/31)
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج إدارة الحكم في البلدان العربية ، وثيقة المشروع، تعزيز القدرات اللازمة لتشجيع النمو الاقتصادي العربي في ظل العولمة (RAB/02/005/A/01/31)
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج إدارة الحكم في البلدان العربية ، وثيقة المشروع، تقييم نوعية التعليم العالي في الدول العربية (RAB/01/002/B/01/31)
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج إدارة الحكم في البلدان العربية ، وثيقة المشروع، تقييم نوعية التعليم الابتدائي والإعدادي في الرياضيات والعلوم (RAB/01/005/A/01/31)

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج إدارة الحكم في البلدان العربية ، وثيقة المشروع، مركز المرأة العربية للتدريب والبحث (RAB/02/001/A/01/31)
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج إدارة الحكم في البلدان العربية ، وثيقة المشروع، البرنامج الإقليمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الدول العربية (RAB/02/M01/A/KG/31)
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ البرنامج الإقليمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الدول العربية، تنقيح المشروع، تشرين الثاني/نوفمبر 2003-كانون الأول/ديسمبر 2005 (RAB/02/M01)

التقييمات المستقلة

- المكتب الإقليمي للدول العربية-شعبة البرامج الإقليمية، موجزات التقييم الموحدة، 2005
- ريتشارد برينغ، تقرير تقييم، تعزيز التأكد من النوعية والتخطيط المؤسسي في الجامعات العربية (RAB/01/002)، تشرين الأول/أكتوبر 2004
- ناريندر ك. أغاروالا، تقرير تقييم، تقييم نوعية التعليم الابتدائي والإعدادي في الرياضيات والعلوم (RAB/01/005/A/01/31)، 27 أيلول/سبتمبر 2004
- محمد عنابلي وبيتر ويتفورد، تقييم المرحلة الرابعة من برنامج المساعدة التقنية البيئية في منطقة البحر المتوسط، 16 آذار/مارس 2005
- رجاء مخاريطة، تقرير تقييم، البرنامج الإقليمي لشؤون الحكم في المنطقة العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/المكتب الإقليمي للدول العربية، (RAB/99/L01/31)، آب/أغسطس 2004
- ريتشارد لابليل، تقرير تقييم، برنامج استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في التنمية في المنطقة العربية، (RAB/02/003)، 29 أيلول/سبتمبر 2004

■ مجدي إسكندر، تقرير تقييم، تقييم مركز النساء العربيات للتدريب والبحوث، 2000-2003، مرفق التنمية العالمية التابع للبنك الدولي، 8 كانون الثاني/يناير 2004

■ استعراض إطار التعاون الإقليمي للدول العربية، 1997-2001، الدورة العادية الأولى لعام 2001، 29 كانون الثاني/يناير-6 شباط/فبراير 2001 (DP.RRR.RAS/1)

إطار النتائج الاستراتيجي/التقرير السنوي الذي يركز على النتائج

إطار النتائج الاستراتيجي/التقرير السنوي الذي يركز على النتائج - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/المكتب الإقليمي للدول العربية، بيانات عام 2002 - النواتج

إطار النتائج الاستراتيجي/التقرير السنوي الذي يركز على النتائج لعام 2004 - التقرير النهائي الموحد

الإدارة والمالية

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، تنقيح النظام المالي، 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2004 (DP/2005/3)

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، تنقيح النظام المالي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الدورة العادية الأولى لعام 2005، 21-28 كانون الثاني/يناير 2005 (DP/2005/3)

التقارير المرحلية والوثائق المتعلقة بالبرامج الإقليمية الأخرى

■ تقييم نوعية التعليم العالي، موجز مختصر للنواتج والنتائج والآثار النهائية للمشروع، أيار/مايو 2005

■ تقييم نوعية التعليم العالي في الدول العربية، وثيقة المشروع، تشرين الثاني/نوفمبر 2001 (RAB/01/002)

■ تعزيز التأكد من النوعية والتخطيط المؤسسي في الجامعات العربية، (المشروع)

- نشرة إخبارية لشعبة البرامج الإقليمية، المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، العدد 4/1، نيسان/أبريل 2004
- نشرة إخبارية لشعبة البرامج الإقليمية، المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، العدد 4/2، تموز/يوليه 2004
- نشرة إخبارية لشعبة البرامج الإقليمية، المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، العدد 4/3، تشرين الأول/أكتوبر 2004
- نشرة إخبارية لشعبة البرامج الإقليمية، المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، العدد 4، كانون الثاني/يناير 2005
- تعزيز القدرات اللازمة لتشجيع النمو الاقتصادي العربي في ظل العولمة (RAB/02/005)، تشرين الأول/أكتوبر 2004
- البرنامج الإقليمي لشؤون الحكم في الدول العربية، وثيقة المشروع، تموز/يوليه 1999
- الموقع <http://www.pogar.org> على شبكة الإنترنت
- رجاء مخاريطة، وثيقة البرنامج، تسخير الحكم الرشيد لأغراض تنمية الدول العربية، مبادرة إقليمية عربية بالشراكة مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، نيسان/أبريل 2005
- تدعيم سيادة القانون في الدول العربية – تحديث مكاتب المدعين العامين، وثيقة المشروع، آذار/مارس 2005
- تمتع النساء بالمواطنة في الدول العربية: حالة بطاقات الهوية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جمعية LEFAW، جمعية نهوض وتنمية المرأة، القاهرة، مصر (بدون تاريخ)
- الموقع <http://www.ictdar.org> على شبكة الإنترنت

- خطة عمل برنامج استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في التنمية في المنطقة العربية للفترة 2004-2005
- تقرير أنشطة برنامج تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية في المنطقة العربية، تشرين الأول/أكتوبر 2003-كانون الأول/ديسمبر 2004
- عرض عن برنامج استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في التنمية في المنطقة العربية باستخدام برنامج Powerpoint الحاسوبي
- التوجه الاستراتيجي وخطة أنشطة مركز المرأة العربية للتدريب والبحث لعام 2005
- التقرير السنوي لمركز المرأة العربية للتدريب والبحث لعام 2004
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقرير الإقليمي عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، 'معا نستطيع أن نكسر الصمت، فالإجابة تكمن في الداخل'، 2004
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/المكتب الإقليمي للدول العربية، تقييم برنامج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الدول العربية، 17-18 نيسان/أبريل 2005
- اجتماع منسقي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، استبيان
- خطة عمل برنامج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الدول العربية لعام 2004
- وليد بدوي وسمير عنوتي، تقرير مرحلي، البرنامج الإقليمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 31 تشرين الأول/أكتوبر 2003
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مذكرة استراتيجية تنمية القيادات، القيادة من أجل النتائج، الإجابة تكمن في الداخل، مكتب السياسات الإنمائية، 2005
- الموقع <http://www.metap.org> على شبكة الإنترنت

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان العربية، نحو عام 2015: الإنجازات والطموحات، نيويورك، كانون الأول/ديسمبر 2003

مواد أخرى من المكتب الإقليمي للدول العربية/البرنامج الإنمائي

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/المكتب الإقليمي للدول العربية، شعبة البرامج الإقليمية، النشرة الإخبارية، (الأعداد 1-4، نيسان/أبريل 2004-كانون الثاني/يناير 2005)
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، شعبة البرامج الإقليمية، المشاريع الإقليمية المستمرة
- 'وضع تقرير التنمية البشرية العربية موضع التنفيذ: مواجهة النواقص الثلاثة'

مقالات ومواد أخرى تتصل بالبرامج الإقليمية

- تقرير وتوصيات مؤتمر الإدارة الرفيعة المستوى واعتماد التعليم العالي في العالم العربي، القاهرة، 20 كانون الأول/ديسمبر 2005
- توصيات جامعة الدول العربية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، اجتماع وزراء الصحة العرب، 27 آذار/مارس 2005 (بالعربية)
- إعلان القاهرة للقادة الدينيين في الدول العربية بشأن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، كانون الأول/ديسمبر 2004

موارد إضافية

- تقرير التنمية البشرية العربية لعام 2002، 'خلق الفرص للأجيال القادمة'، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي الاجتماعي، 2002
- تقرير التنمية البشرية العربية لعام 2002، 'بناء مجتمع المعرفة'، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي الاجتماعي، 2003

- تقرير التنمية البشرية العربية لعام 2002، 'نحو الحرية في الوطن العربي'، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء اقتصادي الاجتماعي، 2005
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، استطلاع التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا، 2003-2004، 19 تموز/يوليه 2004 (E/ESCWA/EAD/2004/4)
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 'نظرات على تقرير التنمية البشرية العربية لعام 2003'، 2003
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دليل تنفيذ برنامج تنمية القيادات، القيادة من أجل النتائج، الإجابة تكمن في الداخل، استجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مكتب السياسات الإنمائية، 2005
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دليل تعزيز قدرات المجتمع المحلي، القيادة من أجل النتائج، الإجابة تكمن في الداخل، استجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مكتب السياسات الإنمائية، 2005
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مذكرة استراتيجية ودليل تخطيط وتنفيذ التنمية الوطنية، القيادة من أجل النتائج، الإجابة تكمن في الداخل، مكتب السياسات الإنمائية، 2005
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مذكرة استراتيجية ودليل تنفيذ التخطيط المحلي، القيادة من أجل النتائج، الإجابة تكمن في الداخل، استجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مكتب السياسات الإنمائية، 2005
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مذكرة استراتيجية ودليل تنفيذ التحول في الفنون ووسائل الإعلام في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، القيادة من أجل النتائج، الإجابة تكمن في الداخل، استجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مكتب السياسات الإنمائية، 2005

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز: قياس النتائج، القيادة من أجل النتائج، الإجابة تكمن في الداخل، استجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مكتب السياسات الإنمائية، 2005
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسة هينريش بول، وصندوق إخوان روكفلر، ومؤسسة روكفلر، وصندوق والاس العالمي، 'تسخير التجارة العالمية لخدمة الناس'، منشورات إيرثسكان Earthscan Publications، الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، 2003

المرفق الثاني: الأشخاص الذين تم استشارتهم

موظفو المشاريع الإقليمية

هشام النجار، أخصائي تكنولوجيا المعلومات، رئيس فريق إدارة المعلومات، برنامج استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في التنمية في المنطقة العربية، سوريا

سكينة بوراوي، المديرية التنفيذية، مركز النساء العربيات للتدريب والبحوث، تونس

ررامس دوبابنه، موظف تكنولوجيا المعلومات، مشروع التعليم العالي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأردن

إيهاب الخراط، المدير التنفيذي، برنامج الحرية، استشاري، البرنامج الإقليمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مصر

ندا فريد، مساعدة بالبرنامج الإقليمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الدول العربية، القاهرة، مصر

أمي ب. كاي، استشارية بالبرنامج الإقليمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، القاهرة، مصر

عادل م. عبد اللطيف، منسق إقليمي، برنامج شؤون الحكم في المنطقة العربية مارك ليباج، نائب المنسق الإقليمي، برنامج استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في التنمية في المنطقة العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مصر

مارتا فاليوخو ميستريس، موظفة بالبرنامج الإقليمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مصر

خديجة ت. المعلا، منسقة إقليمية، البرنامج الإقليمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مصر

ريما م. ملحم، المنسقة الإقليمية، مشروع التعليم العالي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأردن

عصام النقيب، مدير مشروع التعليم العالي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأردن

نور الدين شيخ عبيد، مدير المشروع الوطني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، سوريا

نجاه رشدي، المنسقة الإقليمية، برنامج استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في التنمية في المنطقة العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مصر

حنان الصفتي، مساعدة بالبرنامج الإقليمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مصر

ياسمين سليمان، موظفة مساعدة ببرنامج استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في التنمية في المنطقة العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مصر

بيير إتيان فانييه، متدرب، برنامج استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في التنمية في المنطقة العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مصر

مسؤولون حكوميون

جمال العسال، مدير إدارة السياسات والدراسات، باحث، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، المملكة الأردنية الهاشمية

سليمان الخطيب، نائب وزير التعليم، سوريا

نادية حجازي، خبيرة أقدم في العلاقات الدولية، وزارة المواصلات وتكنولوجيا المعلومات، مصر

محمد م. الخصاونة، باحث، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، المملكة الأردنية الهاشمية

علي موسى، المجلس الوطني للمرأة، مصر

عماد سبعوني، رئيس مؤسسة الاتصالات السلوكية واللاسلكية السورية، سوريا

محسن المهدي سعيد، المدير التنفيذي، وحدة إدارة المشاريع، وزارة التعليم
العالي، مصر

بسام السباعي، نائب رئيس لجنة التخطيط الحكومية، سوريا

هيثم سويدان، مدير البرنامج الوطني للإيدز، سوريا

جيهان محمد أبو طايح، رئيسة شعبة وكالات الأمم المتحدة، وزارة التخطيط
والتعاون الدولي، المملكة الأردنية الهاشمية

المنظمات الدولية

سعادة السفيرة نانسي بكير، الأمين العام المساعد للشؤون الاجتماعية، جامعة
الدول العربية

سفيان البرازي، المنسق الإداري للتنمية البشرية في برنامج المنطقة العربية،
جامعة الدول العربية

أسامة الطويل، المدير الإقليمي، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني
بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، القاهرة، مصر

المجتمع المدني والقطاع الخاص

ورقة برماده، رئيس مجلس الرابطة البيئية السورية، سوريا

عمر بسطاويسي، السكرتير الشخصي لفضيلة الإمام الأكبر شيخ الجامع
الأزهر، مصر

إيمان بيبرس، خبيرة التنمية الاجتماعية والشؤون الجنسانية، مستشارة
إقليمية، رئيسة جمعية نهوض وتنمية المرأة، القاهرة، مصر

عزت حزقيال، مخرج برنامج 'صباح الخير يا مصر!' التلفزيوني

ساني كوزمان، مشروع التنمية الصحية وفيروس نقص المناعة
البشرية/الإيدز، منظمة كاريتاس الدولية، مصر

عاطف قبرصي، عضو اللجنة الاستشارية للمكتب الإقليمي للدول العربية
وأستاذ الاقتصاد، جامعة ماكليستر، هاملتون، أونتاريو، كندا

ناصر طلعت، مدير المبيعات الإقليمي، مؤسسة صخر للبرامج الحاسوبية،
مصر

الشيخ سيد طنطاوي، الإمام الأكبر أمام الجامع الأزهر، القاهرة، مصر

المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ريما الحساني، رئيسة دعم الموظفين، منسقة البرنامج الإقليمي، برنامج الأمم
المتحدة الإنمائي، سوريا

علي الزعتري، الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنسق المقيم
للأمم المتحدة، سوريا

نجلاء عرفة، موظفة برامج، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مصر

صوفي دي كاين، نائبة الممثل المقيم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مصر

إيمانويل ديركس دي كاستيرل، الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
والمنسق المقيم للأمم المتحدة، المغرب

غيمار ديب، رئيس فريق شؤون الحكم، برنامج شؤون الحكم في المنطقة
العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سوريا

معز دريد، الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنسق المقيم للأمم
المتحدة، الكويت

أمين الشرقاوي، نائب الممثل المقيم، رئيس فريق شؤون الحكم، برنامج الأمم
المتحدة الإنمائي، مصر

فوميكو فوكوكا، مساعد الممثل المقيم، رئيس فريق شؤون الحكم، برنامج
الأمم المتحدة الإنمائي، مصر

فراس غراييه، مدير البرنامج وتعبئة الموارد، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،
الأردن

بشير أبو جاموس، محلل لشؤون الحكم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،
الأردن

ريما جوردان، موظفة معاونة بالبرنامج، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،
الأردن

رولا قدسي، موظفة معاونة ببرنامج شؤون الحكم (منسقة البرنامج الإقليمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الدول العربية)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سوريا

كريستين ماكناب، الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنسق المقيم للأمم المتحدة، الأردن

ميشيل روبوتا، رئيسة وحدة التنسيق، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مصر
نها رفعت، موظفة مساعدة بالبرنامج، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مصر
أندريا تامانيني، نائب مدير برنامج تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني، القدس
فاتن طيبي، رئيسة فريق تنمية الأعمال التجارية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سوريا

شريف التوكالي، أخصائي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مصر

أنتزنيو فيجيلانتي، الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنسق المقيم للأمم المتحدة، مصر

عبير زينو، موظفة معاونة بالبرنامج البيئية (منسقة برنامج اتجاهات الدراسة العالمية للرياضيات والعلوم)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سوريا

مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

روث إ. أبراهام/ مستشارة تقييم، مكتب التقييم

نور العالم، نائب مدير مكتب التقييم

ندا الناشف، رئيسة شعبة البرامج الإقليمية، المكتب الإقليمي للدول العربية
وليد بدوي، مستشار أقدم للسياسات ونائب رئيس شعبة البرامج الإقليمية،
المكتب الإقليمي للدول العربية

كونسانغ تشونغبالبا، رئيس شعبة العمليات القطرية، المكتب الإقليمي للدول العربية

فاليري كايف، رئيسة الخدمات الإقليمية، المكتب الإقليمي للدول العربية

خالد إحسان، مستشار تقييم، مكتب التقييم (مدير مهام)
غيث هـ. فارس، مستشار أقدم للبرامج الإقليمية، المكتب الإقليمي للدول
العربية
أوسكار فرنانديز-تارانخو، نائب مدير البرنامج الإنمائي المساعد ونائب
المدير الإقليمي، المكتب الإقليمي للدول العربية
فادزاي غوارادزيمبا، مستشار أقدم للتقييم، مكتب التقييم
ريما خلف الهندي، مدير البرنامج الإنمائي المساعد والمديرة الإقليمية،
المكتب الإقليمي للدول العربية
عزة م. كرم، مستشارة أقدم لبحوث السياسات، المكتب الإقليمي للدول العربية
كمال مالهوترا، مستشار أقدم، العولمة والتجارة، مكتب السياسات الإنمائية
ساراسواثي مينون، مدير مكتب التقييم
ماضي موسى، موظف مساعد بالبرنامج، المكتب الإقليمي للدول العربية
معن النسور، مستشار أقدم للبرامج الإقليمية، المكتب الإقليمي للدول العربية
أحمد رجب، مستشار للبرامج الإقليمية، المكتب الإقليمي للدول العربية
إيسار صروح، مستشار أقدم لسياسات شؤون الحكم، المكتب الإقليمي للدول
العربية
مونيكا شارما، مستشارة أقدم، فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مكتب
السياسات الإنمائية
مجدي مارتينيز سليمان، رئيس شعبة الحكم الديمقراطي، مكتب السياسات
الإنمائية
غيثا هوناوانا ويلش، رئيس فريق ممارسات الحكم، مكتب السياسات الإنمائية
جاهر زامل، رئيس شعبة البرامج الإقليمية، المكتب الإقليمي للدول العربية

المرفق الثالث: الاختصاصات (موجز)

أهداف التقييم

ترمي العملية إلى التقييم العام لأداء البرنامج ولنتائج إطار التعاون الإقليمي (2002-2005)، بما يشمل نطاقه ومداه، والخدمات الاستشارية في مجال السياسات العامة، وإدارة المعرفة. وستوفر نتائج التقييم مدخلات لإطار التعاون الإقليمي التالي للمنطقة. وفيما يلي الأهداف المحددة للتقييم المستقل المزمع لإطار التعاون الإقليمي:

1. تقييم مدى إنجاز ما تنشده المنظمة من أهداف ونتائج إنمائية، مع إبراز الآثار الرئيسية للنواتج والنتائج، والدروس المستفادة، والممارسات الفضلى؛

2. تقييم أداء إطار التعاون الإقليمي، وتحديد النتائج الإنمائية المتحققة في الخدمات الاستشارية في مجال السياسات العامة، وتنمية القدرات، وإدارة المعرفة في مجالات النتائج الأساسية التي يركز عليها البرنامج الإقليمي، فضلا عن تقييم نطاق ومدى الشراكات الاستراتيجية التي تم تشكيلها؛

3. استنادا إلى النتائج الفعلية، التأكد من الطريقة التي أسهم بها إطار التعاون الإقليمي في جعل البرنامج الإنمائي يحقق على مستوى استراتيجي في المنطقة الميزة النسبية التي يتمتع بها بوصفه جهة عالمية كبرى لإسداء المشورة في مرحلة السياسات الرامية إلى الحد من الفقر وتحقيق التنمية البشرية المستدامة، وبوصفه منظمة قائمة على المعرفة؛

4. تقييم مدى الابتكار فيما بين المبادرات المضطلع بها ضمن مجموعة المشاريع المبرمجة في إطار التعاون الإقليمي، وقيمتها المضافة، وإسهامها في توليد المعرفة وتقاسمها داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومع البلدان المشمولة بالبرامج.

نطاق التقييم: ستتضمن العملية إجراء تقييم شامل لجميع تقييمات النتائج/البرامج المضطلع بها في المنطقة خلال فترة إطار التعاون الإقليمي. وعند تقييم أهمية إطار التعاون الإقليمي الاستراتيجية وصلته بالمنطقة

وفعاليتها الإنمائية، ستغطي عملية التقييم أربعة مجالات رئيسية، ضمن جملة أمور:

أ- الأداء البرنامجي لمجموعة برامج إطار التعاون الإقليمي والنتائج الإنمائية المتحققة؛

ب- استراتيجية وطرائق/آليات المنظمة (بما في ذلك أوجه الارتباط بإطار التمويل المتعدد السنوات) لتوصيل فئات الخدمات وفعاليتها؛

ج- النتائج العامة للتعبئة المؤسسية وتعبئة الموارد؛

د- الدروس المستفادة والاتجاهات المقبلة.

وبالإضافة إلى ذلك، ستدرس عملية التقييم ما يلي:

(1) مدى معالجة إطار التعاون الإقليمي للأبعاد (الدعائم) الثلاثة وتحقيق الأهداف المباشرة؛

(2) التركيز الاستراتيجي للدعم في إطار التعاون الإقليمي وصلته بالأولويات القطرية والإقليمية، بما في ذلك صلته بالأهداف الإنمائية للألفية؛

(3) علاقات التآزر بين مختلف عناصر إطار التعاون الإقليمي (مثل أوجه الارتباط بين أبعاد التنمية الثلاثة التي تؤدي إلى التنمية البشرية المستدامة)؛

(4) أوجه تآزر وتوافق الدعم المقدم في إطار التعاون الإقليمي مع المبادرات والشراكات الأخرى، بما فيها إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية/البرامج القطرية، إطار التعاون العالمي، فضلا عن أوجه الارتباط أو الممارسات الشاملة (مثل الفروق بين الجنسين والتمكين للمرأة). ويمكنك أن يشمل هذا التقييم أيضا دراسة الطريقة التي يستخدم بها إطار التعاون الإقليمي موارده وموارد الآخرين من أجل تحقيق النتائج، والتوازن بين أنشطة الدعوة والعمل التحليلي، وربط إطار

التعاون الإقليمي بالشبكات للمساهمة في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية؛

(5) أهمية ونوعية الخدمات التي تعتمد على المرفق دون الإقليمي للموارد من المنظور القطري/الإقليمي؛ وتنوع وطبيعة الطلبات الموجهة إلى المكاتب القطرية للحصول على المشورة المتعلقة بالسياسات والخدمات والقيمة المضافة، فضلا عن فعالية تكلفة آلية المرفق دون الإقليمي للموارد في توصيل نواتج إطار التعاون الإقليمي؛

(6) الترتيبات المؤسسية لمكتب السياسات الإنمائية لبرمجة إطار التعاون الإقليمي وتوصيل خدماته ورصده على مستوى المقر، وعلى المستوى دون الإقليمي، وعلى المستوى القطري؛

(7) الترتيبات المؤسسية والإدارية للمكتب الإقليمي للدول العربية والمركز الإقليمي في بيروت لبرمجة وإدارة ورصد وتقييم البرامج الإقليمية.

المنهجية: ستتضمن عملية التقييم مجموعة من الاستعراضات المكتبية الشاملة وتحليلات الوثائق، والمشاورات مع اصحاب المصلحة الرئيسيين، والقيام بزيارات لثلاثة أو أربعة من البلدان/المواقع. والترتيب الثلاثي لمصادر المعلومات والبيانات سيشكل المنهجية الأولية للتقييم. ويشير تعبير الترتيب الثلاثي إلى الأدلة الإمبريقية التي يتم جمعها من خلال مصادر المعلومات الرئيسية الثلاثة: التصور perception والتحقق validation والتوثيق. ويتم التحقق من المعلومات والنتائج من خلال مراجعة المصادر مع بعضها البعض. ويعني ذلك إكمال استعراض وثيقة ما بإجراء مقابلات ومناقشات مع أفرقة مناقشة مختصة مع المصادر و/أو أصحاب المصلحة الرئيسيين في مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفي المكاتب القطرية التي تتم زيارتها على حد سواء. وإذا ما لزم الأمر، يستخدم استبيان سريع أو دراسة استقصائية غير رسمية سريعة لتوفير المعلومات السريعة عن البرنامج. ويتشاور فريق التقييم مع الأخصائيين الموجودين في المقر والوكالات الشريكة الرئيسية ومؤسسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المنطقة لتجميع طائفة واسعة من الآراء.

وسيستعرض فريق التقييم إطار التعاون الإقليمي، والمشاريع المكونة له، وغير ذلك من المبادرات والوثائق الرئيسية المتصلة به لاستخلاص المعلومات، وتحديد الاتجاهات والقضايا الرئيسية، وصياغة الأسئلة والمعايير الرئيسية – التي تضم دراسة استقصائية – اللازمة للتحليل، وتجميع البيانات ذات الصلة خلال المرحلة التحضيرية للتقييم. كما سيقوم الفريق بتحليل جميع تقييمات النتائج/البرامج التي اضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال فترة إطار التعاون الإقليمي قبل القيام بزيارات البلدان، وإجراء استعراضات مكتبية إضافية بناء على التفاعلات مع المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية وسائر مراكز تنسيق أنشطة إطار التعاون الإقليمي خلال زيارات البلدان وبعدها. ويتفق على منهجية التقييم العامة بين مكتب التقييم ورئيس فريق التقييم. وسيتوفر بحلول شباط/فبراير 2005 على الأكثر تقرير أولي يعكس، ضمن جملة أمور، المنهجية المتفق عليها وترتيبات التنفيذ.

وضع التقرير في صورته النهائية: سيجتمع فريق التقييم بكامل هيئته في أوائل نيسان/أبريل 2005 لبدء التحضير لتقرير التقييم. وستكرس المرحلة الأخيرة من التقييم للإبلاغ بصورة خطية، ومواصلة الترتيب الثلاثي للبيانات القطرية المحددة وللنتائج المستقاة من مصادر المقر. وسيقدم مشروع التقرير إلى مكتب التقييم بحلول 20 نيسان/أبريل 2005 لاستعراضه من جانب مكتب التقييم/المكتب الإقليمي للدول العربية. ويضع رئيس الفريق تقرير التقييم في صورته النهائية بعد عملية التشاور/التحقق في المقر، ويقدمه إلى مكتب التقييم بحلول 6 أيار/مايو 2005 على أقصى تقدير.

تكوين الفريق: سيضطلع بإجراء التقييم فريق دولي من الاستشاريين. وسيضم الفريق اثنين من الاستشاريين على الأقل، يتولى أحدهما رئاسة الفريق. ويقوم كلاهما بزيارات لبلدان مختارة. كما سيضم الفريق موظفا معينا من مكتب التقييم لتوفير الدعم للفريق في المقر وأثناء زيارات البلدان. ويجب أن يعكس تكوين فريق التقييم التركيز المستقل على النتائج الموضوعية في العملية. ويجب أن يتمتع رئيس الفريق بقدرة مشهودة على التفكير الاستراتيجي وإسداء المشورة بشأن السياسات العامة، وكذلك في مجال تقييم وإدارة البرامج المعقدة. ويجب أن يعكس تكوين الفريق خبرة متعددة الثقافات cross-cultural في ميداني التنمية والتقييم، بما في ذلك معرفة فنية

بالمجالات المتصلة بالفقر، وشؤون الحكم، والبيئة، وإدارة الأزمات، والفريق بين الجنسين. وبوجه عام، لابد وأن يمتلك عضوا الفريق المؤهلات التعليمية المناسبة في العلوم الاجتماعية أو في تخصصات تتصل بها. وينتظر من الفريق أيضا أن يمتلك معرفة مستفيضة بالتغييرات التنظيمية والمؤسسية، وبالإدارة، وبطرائق تحقيق التغييرات من خلال الخدمات الاستشارية وأنشطة الدعوة وما إلى ذلك.

الترتيبات الإدارية: يتولى مكتب التقييم إدارة عملية التقييم، وتوفير الدعم والمساندة، وكفالة التنسيق واتصال بالوكالات المعنية على مستوى المقر، وكذلك على المستوى القطري. وسيكون مكتب التقييم مسؤولا عن إنتاج تقرير التقييم وعرضه على المجلس التنفيذي.

المرفق الرابع: أبرز النتائج التي تحققت في المشاريع الرئيسية

المشروع	النواتج/المنتجات "ما الذي تحقق؟"	التغييرات/الأثر - أبرز الملامح "ما الذي حدث للمنتجات؟"
مركز النساء العربيات للتدريب والبحوث	<ul style="list-style-type: none"> ❖ تطوير مجموعات تدريبية متكاملة. ❖ استئناف برامج التدريب وتدريب المدربين. ❖ إنشاء الشبكة العربية لشؤون الجنسين والتنمية (ANGAD)، التي تضم 180 عضواً في 18 بلداً، من بينهم باحثون، وأكاديميون، وعاملون في وسائط الإعلام والمؤسسات ومراكز البحوث والمنظمات غير الحكومية. ❖ تقارير تنمية المرأة العربية. ❖ الاجتماع السنوي الثالث لشبكة ANGAD في تونس. ❖ تقرير عن المراهقات ("المراهقات: الواقع والاحتمالات") مستمد من سبعة دراسات عن فترة المراهقة. ❖ مسابقة للباحثين الشبان عن المرأة العربية ووسائط الإعلام. ❖ إجراء دراسة عن أثر التحرير الاقتصادي على الفروق بين الجنسين. ❖ موقع مركز النساء العربيات للتدريب والبحوث على شبكة الإنترنت. ❖ عقد حلقة عمل تدريبية إقليمية للمنظمات غير الحكومية عن دور المرأة في بناء السلام. 	<ul style="list-style-type: none"> ❖ أنشطة الدعوة المستندة إلى الأدلة الموجهة إلى صناع السياسات. ❖ التعاون مع المنظمات غير الحكومية وسائر أصحاب المصلحة في أنحاء المنطقة في مشاريع محددة (مثل إصدار بطاقات هوية للنساء وآثار ذلك على تمتع المرأة بالحرية)، للاستفادة منها في أنشطة الدعوة والحوار وتغيير السياسات العامة. ❖ التعاون مع برنامج تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية في المنطقة العربية (مشروع تعزيز حقوق المرأة والطفل من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات WRCATI). ❖ التعاون مع البرنامج الإقليمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الدول العربية فيما يتصل بالمرأة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

البرنامج الإقليمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الدول العربية

- ❖ عقد حلقة عمل لمراكز التنسيق المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التابعة للبرنامج الإنمائي في الخرطوم.
- ❖ عقد حلقة عمل إقليمية عن القيادة والشراكة وبناء شبكات منظمات المجتمع المدني في الدول العربية في تونس.
- ❖ الشبكة العربية الإقليمية الثانية ضد الإيدز.
- ❖ عقد حلقة عمل في بيروت.
- ❖ أول فيلم وثائقي إقليمي عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، "كسر حاجز الصمت".
- ❖ عقد مؤتمر للقادة الدينيين عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في سوريا.
- ❖ إعداد مجموعة مواد إعلامية متكاملة بالفرنسية لتوزيعها في حلقة عمل للبلدان العربية الناطقة بالفرنسية. إعداد مجموعات مواد دينية متكاملة من الإسلام والمسيحية على حد سواء لاستخدامها على مستوى القواعد الشعبية.
- ❖ عقد حلقة عمل عن 'الإيدز في أفريقيا: سيناريو للمستقبل'، ضمت خبراء من مصر وتونس والمغرب وليبيا والسودان، في القاهرة.
- ❖ عقد مؤتمر عن الشراكة في الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في القرن الأفريقي. التصدي للوباء في حالات ما بعد انتهاء الصراعات، في اليمن.
- ❖ عقد حلقة عمل للفنانين والعاملين في وسائط الإعلام لرفع مستوى الوعي بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، في أغادير بالمغرب.

- ❖ تعبئة مشاركة أصحاب المصلحة الجدد.
- ❖ إنشاء الشبكة العربية الإقليمية ضد الإيدز (RANAA).
- ❖ إجراء حوار عام في البلدان التي يعتبر فيها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من قبيل الموضوعات المحرمة.
- ❖ التساؤل/التشكك الآن في الإحصائيات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.
- ❖ تقديم الدعم الرسمي لكبار صناعات الرأي المسلمين والمسيحيين.
- ❖ صدور إعلان للسياسة العامة عن وزراء الصحة في جامعة الدول العربية لفحص التشريعات، وحماية الفئات الضعيفة، والتصدي للقضايا الصحية والاجتماعية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.
- ❖ مجموعة من الخبراء القانونيين يقترحون تشريعا نموذجيا للدول العربية.
- ❖ تنظيم مشروع للبحوث ورفع مستوى الوعي لإجراء دراسة استقصائية للأفكار والمعتقدات، والمساعدة في وضع خطة لإشراك الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص في الاستجابات، في البحرين.
- ❖ تنظيم سباق ماراتون تحت شعار كسر حاجز الصمت، للتوعية ورفع مستوى الوعي في الأردن.
- ❖ تنظيم حملات فنية وإعلامية، ووصول عروض تليفزيونية محلية إلى جمهور أوسع (في أنحاء المنطقة) في مصر.
- ❖ التحالف ضد الإيدز، إجراء بحوث لتنشيط الاستجابة على المستوى الوطني وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، في ليبيا.
- ❖ صناعات السياسات يناقشون إدراج الموضوع في الخطة الاستراتيجية الوطنية للفترة 2002-2004، في المغرب.
- ❖ نشاط شبكة المنظمات غير الحكومية، الحملات الفنية والإعلامية، وإشراك القادة الدينيين في تونس.
- ❖ اجتماعات للجنة الوطنية المعنية بالإيدز التابعة لوزارة الصحة في الإمارات العربية المتحدة.
- ❖ تقديم تقارير عن الأهداف الإنمائية للألفية (الهدف 6) والالتزام ببناء القدرات من أجل 'كسر حاجز الصمت' في الأراضي الفلسطينية.
- ❖ أفراد الأسرة المالكة يناقشون الآن قضية فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في المملكة العربية السعودية.
- ❖ تعميم الاستجابات لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في السياسات الوطنية لاستعراض التشريعات في اليمن.

برنامج استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في التنمية في المنطقة العربية

- ❖ إطلاق برنامج تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية في المنطقة العربية في اجتماعات فريق خبراء عن 'مجتمع المعرفة العربي' أثناء مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات في جنيف بسويسرا.
- ❖ عقد حلقة عمل للحكومات عن أساليب الحكم الإلكترونية بمشاركة القطاع الخاص، في المغرب.
- ❖ عقد حلقة عمل عن أساليب الحكم الإلكترونية في تونس.
- ❖ توقيع مذكرة تفاهم بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركة مايكروسوفت (برنامج تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية في المنطقة العربية) لتقديم الدعم لمصر والمغرب وتونس ولبنان والسودان واليمن.
- ❖ إنشاء منفذ رئيسي للشباب على شبكة الإنترنت باللغة العربية (قيد الإعداد بالتعاون مع اليونيسكو).
- ❖ تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخدمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المغرب.
- ❖ إيفاء بعثة إلى السودان للشروع في إجراء تقييم لدرجة الاستعداد الإلكتروني استعدادا لوضع استراتيجية الكترونية وطنية.
- ❖ تنظيم عرض عن 'مجتمع المعرفة في المنطقة العربية' أثناء مؤتمر التعلم الإلكتروني e-learning في أبوظبي.
- ❖ إجراء دراسة جدوى لإنشاء معهد إقليمي لأساليب الحكم الإلكترونية .
- ❖ مراكز الشباب تركز على المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي ستفتتح في اليمن.
- ❖ إجراء تقييم لحالة الاستعداد الإلكتروني في اليمن.
- ❖ إنشاء مراكز محلية للوصول إلى شبكة الإنترنت في المغرب.
- ❖ عقد حلقة عمل عن بناء مجتمع المعرفة في بيروت.
- ❖ مناقشة عن الحكومة الإلكترونية مع مكتب رئيس الوزراء في المغرب.
- ❖ عقد مؤتمر عن الاتصالات السلكية واللاسلكية في أفريقيا، في القاهرة.
- ❖ عقد مؤتمر دولي عن تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة في أبوظبي.
- ❖ عرض عن استخدام المراكز الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخدمة المنافذ الرئيسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والحكومة الإلكترونية في مؤتمر القمة العالمي الثاني المعني بمجتمع المعلومات.
- ❖ عقد المؤتمر التحضيري الإقليمي لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، في دمشق بسوريا.
- ❖ عقد مؤتمر عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر.
- ❖ عقد حلقة عمل عن التكنولوجيا اللاسلكية في الأردن (برنامج تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية في المنطقة العربية).

- ❖ عدة بلدان في المنطقة تضع خططا لأساليب الحكم الإلكترونية.
- ❖ بدأ في العديد من بلدان المنطقة إجراء تقييمات للاحتياجات من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- ❖ إنشاء آليات للشراكة بين القطاعين العام والخاص لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمكفوفين.
- ❖ تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخدمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مع شركة مايكروسوفت.
- ❖ تجارب رائدة في اليمن والمغرب ومصر لإنشاء مراكز محلية للوصول إلى شبكة الإنترنت (للشباب وغيرهم).
- ❖ بدء مشروع تعزيز حقوق المرأة والطفل من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات WRCATI في مصر وتونس ولبنان.
- ❖ تنظيم مشروع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة العربية مع مكتب البرنامج الإنمائي القطري في سوريا.
- ❖ مشروع لتوفير إمكانية الوصول إلى المعلومات القانونية للمرأة في مصر وتونس ولبنان، بدعم من الاتحاد الأوروبي.

- ❖ تنظيم اجتماع مائدة مستديرة في بيروت عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- ❖ عقد اجتماع استكشافي في استانبول عن تسخير الحكم الرشيد لأغراض التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- ❖ عقد مؤتمر عن 'تحديث مكاتب المدعين العميين في المنطقة العربية'، في المغرب.
- ❖ ترجمة 'تقييم التشريعات - دليل للمشرعين'.
- ❖ فيلم وثائقي تليفزيوني بعنوان 'طفلي الأجنبي' عن حق أطفال المرأة العربية في حمل جنسيتها.
- ❖ عقد اجتماع عن الفساد والحكم الرشيد في الدول العربية، نظمه مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، 20-23 أيلول/سبتمبر 2004.
- ❖ منشور باللغة العربية عن 'دور الادعاء العام في حماية حقوق الإنسان والحريات' في عام 2004.
- ❖ ورقة عن حقوق الإنسان بعنوان 'حقوق الإنسان في البلدان العربية المطلة على البحر المتوسط: الخطاب الفكري، والخلفية الاجتماعية-الاقتصادية، والصكوك القانونية'، نشرت في مجلة سياسات البحر المتوسط Mediterranean Politics Journal.
- ❖ نشر 'دليل النساء في الإسلام' عام 2003، الذي يركز على القضايا المتصلة بالفروق بين الجنسين ودور المرأة في المنطقة.
- ❖ تقرير دراسة عن 'الإطار القانوني والاقتصادي للتصدي للفساد في العالم العربي' (باللغتين العربية والإنكليزية).
- ❖ ورقة عن 'دراسة مقارنة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والوضع القانوني الراهن في البلدان العربية'.
- ❖ منشور عن وقائع حلقة العمل التي عقدت عن 'دور المجتمع المدني في البلدان العربية والإصلاح: الواقع والاحتمالات'.
- ❖ موقع برنامج شؤون الحكم في المنطقة العربية على شبكة الإنترنت.
- ❖ عقد اجتماع عن تسخير شؤون الحكم لأغراض الاستثمار والتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.
- ❖ إلقاء الكلمة الرئيسية في الاجتماع الأوروبي-المتوسطي السنوي الثامن للانتقال الاقتصادي، الذي تنظمه اللجنة الأوروبية.
- ❖ عقد اجتماع عن النظام القضائي في العراق، في عمان بالأردن.
- ❖ اجتماع الوزراء العرب المعنيين بتسخير الحكم الرشيد لأغراض التنمية، بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، في عمان بالأردن.
- ❖ عقد حلقة عمل عن تنسيق المعونات، في المغرب.
- ❖ خمسة مشاريع فرعية في:
- ❖ RAB/01/004 - التنمية البشرية وحقوق الإنسان
- ❖ RAB/03/M02 - الصندوق الاستئماني المواضيعي للحكم الديمقراطي وتعزيز أجهزة التشريع
- ❖ RAB/03/H01 - الترويج للحكم الرشيد وسيادة القانون في الدول العربية وتنفيذ تقرير التنمية البشرية العربية
- ❖ RAB/03/H02 - الترويج للحكم الرشيد من خلال سيادة القانون

- ❖ إلى جانب المنشورات الناتجة عن حلقات العمل والمؤتمرات، فضلا عن وثائق السياسات العامة، يصعب تحديد النتائج المتحققة بصورة مباشرة عن برنامج شؤون الحكم في المنطقة العربية (تغييرات السياسات العامة والإصلاح المؤسسي).
- ❖ وربما كانت أهم نتائج برنامج شؤون الحكم في المنطقة العربية تتمثل في: '1' مساهمته في سد فجوة المعرفة، وبخاصة فيما يتعلق بتوفير المعلومات باللغة العربية؛ '2' ازدياد توعية المشاركين في حلقات العمل والمناسبات الأخرى؛ '3' إقامة شراكات مع منظمات المجتمع المدني.

<p>مشروع الاتجاهات العالمية في تدريس الرياضيات</p>	<ul style="list-style-type: none"> ❖ تعريف إطار التقييم. ❖ وضع الاختبارات والاستبيانات في صورتها النهائية بعد تجارب ميدانية في البلدان المشاركة الخمسة. ❖ إدارة البرنامج تعد الأساليب الفنية والبرامج الحاسوبية لاختيار العينات، وتعيين 150 مدرسة نموذجية لإدراجها في العينة السكانية الوطنية التي يستهدفها البرنامج. ❖ تطبيق الاختبارات والاستبيانات على التلاميذ والمدرسين ونظار المدارس التي شملتها العينة (باللغة العربية). ❖ تجميع وتحليل البيانات الناتجة عن الاختبارات والاستبيانات في البلدان المشاركة، وإرسالها إلى الرابطة الدولية لتقييم التحصيل التعليمي IEA لتحليلها بصورة نهائية وإعداد تقرير عنها. ❖ تقرير الدراسة الدولية للرياضيات والعلوم لعام 2003. 	<ul style="list-style-type: none"> ❖ إدخال إصلاحات تعليمية في المناهج الدراسية للمرحلة الإعدادية في العلوم والرياضيات، واستحداث أشكال الاختبار بطريقة TIMSS؛ اعتماد منهجيات جديدة لتدريس، من بينها تعزيز التفاعل في قاعة الدراسة بين المدرس والتلميذ، في مصر. ❖ يستعرض لبنان المناهج الدراسية، ووفر الاستطلاع بيانات مفيدة. ❖ الأراضي الفلسطينية: اعتمدت الحكومة طريقة TIMSS لتحليل البيانات ومنهجيتها ك'أداة تشخيصية' لبرامجها الوطنية الخاصة لتقييم الإصلاحات التعليمية في سوريا، تلتزم الحكومة بالإصلاح التعليمي من الصف الأول حتى شهادة البكالوريا. وسيصبح فريق TIMSS من مركز بحوث التعليم الجديد الذي يجري إنشاؤه. وستنضم سوريا إلى برنامج TIMSS.
<p>برنامج التعليم العالي</p>	<ul style="list-style-type: none"> ❖ تشكيل لجنة استشارية بشأن التعليم العالي. ❖ عقد حلقة عمل عن التعليم العالي للاستعراض على أيدي الأقران. ❖ تقارير نهائية عن استعراض برامج علوم الحاسوب في الجامعات العربية (التعليم العالي). ❖ تطبيق النسختين العربية والفرنسية من الاختبار الميداني الرئيسي الأمريكي في علوم الحاسوب وإدارة الأعمال التجارية في 29 جامعة في 12 بلدا. ❖ إنشاء قاعدة بيانات إحصائية متكاملة عن الجامعات العربية. 	<ul style="list-style-type: none"> ❖ دعم إنشاء نظام لقاعدة بيانات إقليمية موحدة لبيان المعايير وإبراز مجالات التحسن. ❖ المساهمة في تطوير المعايير الإقليمية وتقييمات النوعية والاعتماد في شراكة مع منظمات المجتمع المدني والحكومات والجامعات وسائر أصحاب المصلحة (مثل عقد مؤتمرات عن 'إدارة النوعية والاعتماد في التعليم العالي في العالم العربي'، القاهرة، مصر، كانون الأول/ديسمبر 2004). ❖ إنشاء أو تعزيز 'وحدات التقييم' في مختلف الجامعات. ❖ قيام ممثلي الجامعات في المشروع بتطوير التأكد من النوعية في مؤسسات كل منهم. ❖ نشر البيانات الموحدة على الصعيد الإقليمي.
<p>جامعة الدول العربية</p>	<ul style="list-style-type: none"> ❖ منتدى التنمية البشرية للجامعة العربية. ❖ إطلاق الأهداف الإنمائية للألفية مع جامعة الدول العربية. 	<ul style="list-style-type: none"> ❖ عملت جامعة الدول العربية بمثابة ساحة للنظر في قضايا السياسات العامة التي نشأت عن برنامج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الدول العربية وبرنامج شؤون الحكم في المنطقة العربية وغيرها من المشاريع، وأصدرت إعلانات وزارية هامة يمكن أن ترسي أساسا لتغيير السياسات العامة.

المرفق الخامس: الردود على الاستبيان

استنادا إلى تصميم/شكل إطار التعاون الإقليمي، ينبغي تقييم النتائج في إطار الأبعاد الستة التالية:

1. البعد العام المتصل بدور إطار التعاون الإقليمي؛
2. أنشطة الدعوة للسياسات العامة؛
3. العمليات وأشكال التفاعل؛
4. بناء القدرات؛
5. الريادة؛
6. الأبعاد الأخرى المتصلة بالعدل والاستدامة والملكية.

والأسئلة التالية تتصل بكل بعد من الأبعاد المذكورة أعلاه، وهي موجهة إلى موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وموظفي المشاريع وأصحاب المصلحة في المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي.⁽¹³⁾

عام

- 1 - هل ساعد إطار التعاون الإقليمي في احتلال البرنامج الإنمائي موقعا استراتيجيا في المنطقة وعلى المستوى القطري في بلدكم؟
- 2 - ما هي القيمة المضافة التي حققها البرنامج الإنمائي باستمراره في البرامج المشتركة بين البلدان؟ وهل يمكن أن تستخدم الأموال المحدودة بصورة أفضل في البرامج التي تقتصر على بلد واحد؟
- 3 - كيف كان تأثير تقارير التنمية البشرية العربية على المحتوى والنهج الذي اتبعه البرنامج الإقليمي؟ وهل كان تقرير التنمية البشرية العربية أداة مفيدة؟

أنشطة الدعوة للسياسات العامة

⁽¹³⁾ تلقى مكتب التقييم ردودا من مكاتب البرنامج الإنمائي في الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين والجمهورية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية وجيبوتي والصومال والكويت ولبنان ومصر والمملكة العربية السعودية.

- 4 - هل يمكن القول بأن برنامج التعاون الإقليمي قد أسفر عن إدخال تغييرات على أي من السياسات العامة على الصعيدين الوطني و/أو الإقليمي؟ وإذا كان الحال كذلك، فما هي تلك السياسات؟ وكيف كانت التغييرات؟
- 5 - ما هي آثار التغييرات المذكورة أعلاه في السياسات العامة على:

❖ المستوى الوطني؟

❖ المستوى الإقليمي؟

العمليات والتغييرات في أشكال التفاعل

- 6 - كيف أسفر إطار التعاون الإقليمي عن إحداث تغييرات في العمليات والطرق التي يتفاعل بها الأفراد والمؤسسات؟
- 7 - هل حفز/أنشأ إطار التعاون الإقليمي شراكات جديدة بين المؤسسات على أي من الصعيدين الوطني أو الدولي؟
- 8 - هل أدت برامج إطار التعاون الإقليمي في الركن المتعلق بالمعرفة إلى توسيع نطاق استخدام المعلومات أو جعلت استخدامها أكثر فعالية؟ وهل أسهمت في تحسين نوعية المعلومات المتاحة؟ وإذا كان الحال كذلك، فأين فئات من المعلومات؟
- 9 - هل أدى إطار التعاون الإقليمي والبرامج المكونة له إلى إقامة شبكات دائمة أو تعزيز ما هو قائم منها؟
- 10 - هل هناك أية أمثلة واضحة لتأثير الدعوة للسياسات العامة في إطار التعاون الإقليمي على طبيعة ومحتوى المناقشات العامة أو مناقشات السياسات على الصعيدين الوطني أو الإقليمي؟
- 11 - هل هناك أمثلة واضحة على ترجمة مواقف السياسات العامة التي جرت الدعوة إليها في إطار التعاون الإقليمي إلى سياسات أو إجراءات على الصعيد الوطني؟ وإذا كان الحال كذلك، ما هي هذه السياسات والإجراءات؟

بناء القدرات

- 12 - هل جرى استحداث أية تكنولوجيات جديدة في إطار التعاون الإقليمي؟ وكيف كانت كفاءتها واستدامتها؟

13 - هل تم بناء القدرات في أية مؤسسات إقليمية أو وطنية كنتيجة لإطار التعاون الإقليمي؟ وإذا كان الحال كذلك، ما هي تلك القدرات؟ وفي أية مؤسسات؟

الريادة في الأنشطة

14 - في بلدكم، ما هي الأنشطة الرائدة التي تم تنفيذها في إطار التعاون الإقليمي؟ وهل كانت ناجحة؟ وإذا كان الحال كذلك، فما هي الأنشطة الناجحة؟ وما هي أسباب النجاح؟ وما هي أسباب الفشل؟

15 - إذا كانت الأنشطة ناجحة، فهل جرى تكرارها أو التوسع فيها؟ وإذا لم يكن الحال كذلك، فلماذا؟

الأبعاد الأخرى

16 - الملكية الوطنية – هل فرادى البرامج التي جرى صياغتها وتنفيذها في إطار التعاون الإقليمي كانت تولد إحساسا قويا بالملكية الوطنية على المستوى الوطني؟ وإذا لم يكن الحال كذلك، فلماذا؟

17 - الملكية الوطنية – هل استفاد إطار التعاون الإقليمي ككل من الإحساس القوي بالملكية على المستوى الوطني؟ وإذا لم يكن الحال كذلك، فلماذا؟

18 - الاستدامة – هل يمكن أن تتوقعوا استمرار الأنشطة البرنامجية عند اكتمال البرنامج الذي يريعه البرنامج الإنمائي ضمن كل من البرامج الإقليمية ذات الصلة؟

19 - كيف كان إشراك المرأة في تصميم البرامج وإدارتها ورصدها؟

20 - كم عدد النساء اللاتي استفدن استفادة مباشرة من كل من البرامج الإقليمية/من إطار التعاون الإقليمي في بلدكم (برجاء ذكر الأرقام)؟

21 - هل أسهم إطار التعاون الإقليمي ككل في تحقيق درجة أعلى من العدل؟ وإذا كان الحال كذلك، كيف؟

المرفق السادس: الجدول المالي الشامل

المشروع	اسم المشروع
RAB/86/047	التطوير الإداري لأمانة جامعة الدول العربية
RAB/89/005	تنمية المزارع المائية في منطقة البحر المتوسط (MEDRAP)، المرحلة الثانية
RAB/02/005	النمو الاقتصادي العربي في ظل العولمة
RAB/01/001	تقرير التنمية البشرية العربية
RAB/94/004	مركز النساء العربيات للتدريب والبحوث، المرحلة الأولى
RAB/98/002	مركز النساء العربيات للتدريب والبحوث، المرحلة الثانية
RAB/02/001	مركز النساء العربيات للتدريب والبحوث، المرحلة الثالثة
RAB/99/001	التعاون مع جامعة الدول العربية
RAB/96/007	وضع إحصاءات وطنية للفروق بين الجنسين في البلدان العربية
RAB/99/006	مبادرة العولمة
RAB/99/005	برنامج إدارة الحكم في البلدان العربية
RAB/03/001	البرنامج الإقليمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الدول العربية
RAB/01/004	التنمية البشرية وحقوق الإنسان
RAB/02/003	برنامج استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في التنمية في المنطقة العربية
RAB/01/003	تطوير رأس المال الفكري (ICO)

RAB/00/001	منتدى تنمية البحر المتوسط (MDF-3)
RAB/95/003	الفقر في المنطقة العربية
RAB/99/002	المساعدة التحضيرية لبناء تكنولوجيا المعلومات
RAB/96/008	المساعدة التحضيرية لحوض النيل
RAB/96/005	تشجيع الثقافة التقنية والصناعية
RAB/94/760	تعزيز التنمية البشرية المستدامة في الدول العربية
RAB/01/002	تقييم نوعية معاهد التعليم العالي في البلدان العربية
RAB/96/002	البرنامج الإقليمي لبناء القدرات - برنامج المساعدة التقنية البيئية في منطقة البحر المتوسط
RAB/96/888	برنامج تقاسم تكاليف إطار التعاون الإقليمي
RAB/96/003	تعزيز وتعبئة نظام الملكية الفكرية
RAB/97/004	تعزيز قطاع المالية
RAB/90/005	الإدارة التكميلية للمياه في الزراعة البعلية
RAB/96/001	دعم الدول العربية في سعيها إلى التنمية الاقتصادية
RAB/99/004	دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية
RAB/91/007	المسح المتعلق بالأمراض وتعزيز الأصول الوراثية النباتية للحبوب والبقول
RAB/01/005	مشروع الاتجاهات العالمية في تدريس الرياضيات والعلوم

المجموع

الجدول المالي الشامل (تابع)

2002			2003			2004		
تقاسم التكاليف	هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية	المجموع	تقاسم التكاليف	هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية	المجموع	تقاسم التكاليف	هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية	المجموع
-	(272 171)	(272 171)	-	-	-	-	-	-
-	4 455	4 455	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	241 539	241 539	-	152 591	152 591
22 960	976 423	999 383	39 939	1 099 977	1 139 916	-	1 231 528	1 231 528
-	-	-	-	353 182	353 182	-	-	-
34 965	296 348	331 313	-	(241 965)	(241 965)	-	-	-
-	-	-	150 000	602 603	752 603	-	448 171	448 171
-	143 404	143 404	-	112 354	112 354	-	-	-
-	32 942	32 942	-	-	-	-	-	-
-	(29)	(29)	-	-	-	-	-	-
165 587	1 127 750	1 293 337	-	1 212 648	1 212 648	816 649	1 156 612	1 973 261
158 209	-	158 209	262 398	54 423	316 821	227 165	266 613	493 778
-	129 864	129 864	-	284 690	284 690	-	-	-
-	106 590	106 590	-	254 578	254 578	203 893	487 421	691 314

الجدول المالي الشامل (تابع)

2005			المستقبل			المجموع		
تقاسم التكاليف	هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية	المجموع	تقاسم التكاليف	هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية	المجموع	تقاسم التكاليف	هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية	المجموع
-	-	-	-	-	-	-	(272 171)	(272 171)
-	-	-	-	-	-	-	4 455	4 455
-	500 000	500 000	-	2 605 870	2 605 870	-	3 500 000	3 500 000
498 866	750 000	1 248 866	58 866	528 106	586 972	620 631	4 586 034	5 206 665
-	-	-	-	-	-	-	353 182	353 182
-	-	-	-	-	-	34 965	54 383	89 348
285 600	194 933	480 533	144 400	-	144 400	580 000	1 245 707	1 825 707
-	-	-	-	-	-	-	255 758	255 758
-	-	-	-	-	-	-	32 942	32 942
-	-	-	-	-	-	-	(29)	(29)
3 000 000	400 000	3 400 000	6 633 435	-	6 633 435	10 615 671	3 897 010	14 512 681
300 000	417 771	717 771	1 159 836	-	1 159 836	2 107 608	738 807	2 846 415

-	-	-	-	-	-	-	414 554	414 554
573 439	250 000	823 439	-	1 401 411	1 401 411	777 332	2 500 000	3 277 332
-	-	-	-	-	-	-	173 511	173 511
-	-	-	-	-	-	20 000	63 257	83 257
-	-	-	-	-	-	-	(74 684)	(74 684)
-	-	-	-	-	-	-	(23 403)	(23 403)
-	-	-	-	-	-	-	46 813	46 813
-	-	-	-	-	-	-	(115 578)	(115 578)
-	-	-	-	-	-	-	27 035	27 035
-	250 000	250 000	-	1 405 269	1 405 269	-	4 670 011	4 670 011
-	-	-	-	-	-	489 030	44 009	533 039
-	-	-	-	-	-	481 012	(481 012)	-
-	-	-	-	-	-	-	7 520	7 520
-	-	-	-	-	-	-	3 563	3 563
-	-	-	-	-	-	-	77 897	77 897
-	-	-	-	-	-	-	495 897	495 897
-	-	-	-	-	-	-	1 831	1 831
-	-	-	-	-	-	-	31 569	31 569
-	737 296	737 296	-	2 231 426	2 231 426	-	3 901 437	3 901 437
4 657 905	4 100 000	8 757 905	7 996 537	8 172 082	16 168 619	15 726 249	26 160 305	41 886 554